



This book should be returned on or before the last stamped above.
An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is
kept beyond that day.

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

Account No.....

Call No.....
Date.....

DATE LABEL

این کتاب غلام محمد دین
بشمور

این کتاب - غلام محمد دین

Shahin Ali Khan

and son

9876

432 J. 1000

128
1000
1128

۵۵

۲۹۷.۱۹

قیمت

۵۵

۵۵

عن

وَمَنْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ خَيْرٌ لِّمَنْ يُفْقَهُهُ لَدُنَّ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ وَنَهَى الْفِتْنَةَ وَالْكَفَايَةُ الْمَهْدِيَّةُ عَلَى

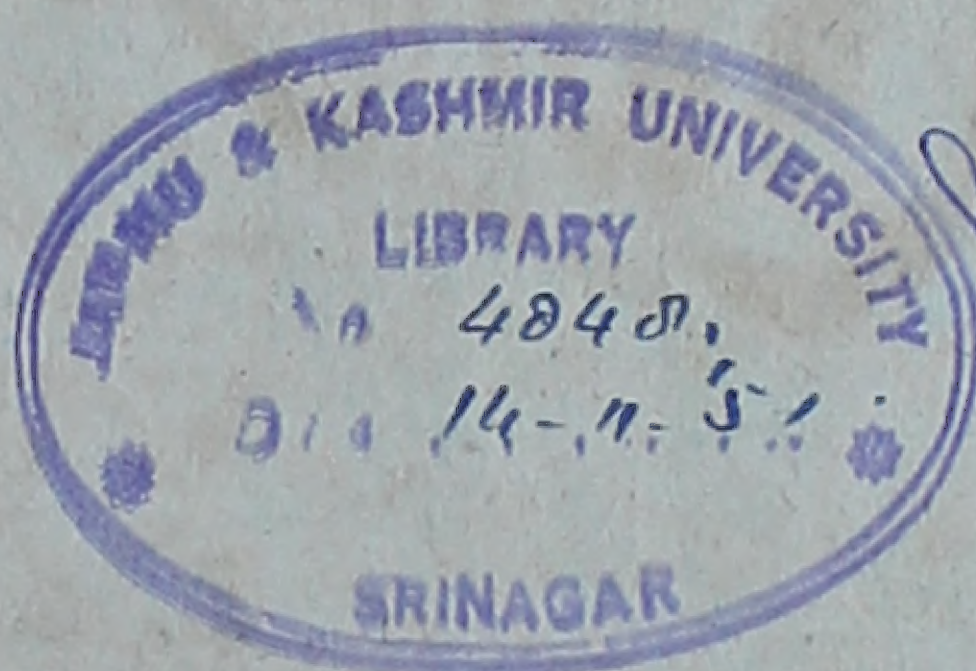
سِرِّ الْوَفَا

مَعَ أَزْدِيَا شَيْكِي

عَلَيْهِ السَّلَامُ

عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ الْأَخْبَرِ الْعَبْدِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ الْأَخْبَرِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ



بِحَبْلِ كِتَابِ الْبَيْتِ مُنْدَبِ
اللَّهُ لِنَبِيِّنَا وَهَيْتِي مَيْتِي

الحمد لله الذي بالهداية والكفاية والهداية على الطباع

سِرِّ الْوَفْدِ

مع ازدياد حاشيته

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ

عَنْ تَبَصُّيهِ بِالْجَدِّ الْأَهْمَاءِ الْعَبْدِ لِعِزِّ ابْنِ مُحَمَّدٍ أَخَذَ فَأَتَى عَلَى طَائِعٍ

وَالْمَطْبَعُ الْإِسْلَامِيُّ الْقَلْعُ بِلَاذِ بَنِي هَامِي

جميع بالتصحيح الثاني من السيد العاجز ابن محمد بن أحمد في مطبع فكتش بلقاء لاهي بأمرنا جريماً المروءة جوت سكر وفقد رب لا مهاب الفسق

فهرس مسائل شرح الوفاق كايها

النكاح

١	حد النكاح ومعنى العقد	٥	أصل الأربع للنكاح	٦	ألفاظ الإيجاب والقبول	٩	شروط النكاح
١١	أحكام من النساء	٢١	مسألة الإيجاب	٢٢	علامات الأذن والرضا	٢٨	الفارة نسباً وإسلاماً وغيرهما
٣٠	تولي الواحد طرفي النكاح	٣٢	أقل مهر وجوب عند التسمية	٣٤	توكيدات المهر	٣٣	ما يصح الإيهار به
٣٨	حكم الاختلاف في أصل المهر وقدره	٥٥	تخيير الأمة والمكاتبه لمختفتين	٦٢	كون الارتداد فسحاً عاجلاً	٦٣	وجوب التسوية في القسم

الرضاع

٦٢	قدر ما يثبت به الرضاع ومدته	٦٥	أحكام من الرضاع	٦٨	عدم ثبوت الرضاعة بلبن الحيوان	٦٨	أرضاع المرأة ضررها رضيعته
----	-----------------------------	----	-----------------	----	-------------------------------	----	---------------------------

الطلاق

٦٨	أقسام الثلثة للطلاق	٤١	من يقع طلاقه ومن لا يقع	٤٦	تقوية الطلاق قبل الزوج	٤٤	منقضي إذا وصا بطله لفظ اليوم
٨٥	ما لو قدم شرط واخره	٨٦	ألفاظ كناية الطلاق وحكامها	٨٩	تفويض الطلاق	٨٩	تفسير المجلس وما لا يقطع
٩١	المسائل المتعلقة بامر كيدك	٩٣	ما يتعلق بطلقي نفسك متى شئت غيره	٩٤	التعليق بالمعذور والموجود	٩٤	ما يتعلق بكما شئت وغيره
٩٩	شرط صحة الحلف بالطلاق	١٠٠	ألفاظ الشرط وما يتعلق بها	١٠١	الاختلاف في وجود الشرط	١٠٣	حد المرض الفار بالطلاق
١١٠	جواز الرجعة في العدة للبرء	١١١	ما يكون به الرجعة وما لا يكون	١١٢	وقت انقطاع الرجعة وعدمه	١١٢	صحة من طلق حالاً منكراً وطيباً فاجها
١١٦	مسائل تحليل	١١٨	عدم كفاية تحليل السيد في الأمة	١١٨	كرامة النكاح بشرط التحليل	١١٨	بدم الزوج الثاني ما دون الثلث
١١٩	حد الأيلار ومدته	١١٩	تصور يكون فيها الأيلار	١٢١	ما يكون أيلار وما لا يكون	١٢٣	ما يصح به الخلع وكونه طلاقاً بائناً
١٢٣	الخلع والتطليق بما لا يجعل عوضاً	١٢٦	كون الخلع معاوضة وبيناً	١٢٩	كون الخلع مسقطاً لحقوق المتعلقة به	١٣٠	حد الظهار
١٣٠	ألفاظ المظاهرة وما يترتب عليها	١٣١	كفارة الظهار	١٣٨	كيفية الملاعنة وتفرعها	١٣٩	القذف بنفي الولد وتقرعها
١٣٩	ما يكون به اللعان وما لا يكون	١٣١	العتين	١٣١	مدة التايل لسنة التسمية	١٣٢	الخصي والمجبوب
١٣٣	عدة الحرة للطلاق والفسخ وغيره	١٣٦	عدة الأمة والحامل	١٣٨	عدة امرأة الفار والمعتقة	١٣٩	المعتدة الموطورة بشبهة
١٥٢	حدود المعتدة	١٥٣	المسائل المتعلقة بالمعتدة	١٥٣	ما يتعلق بمكان المعتدة	١٥٦	نسب للمعتدة والمبتوتة والمرتبة
١٦٦	مدة الحمل	١٦٨	من له الحضنة	١٦١	وجوب النفقة والكسوة على الزوج	١٦٢	نفقة اليسار والعار
١٦٣	من لا تجب نفقته	١٦٦	وجوب السكنى	١٦٦	نفقة عرس الغائب طفلة ابويه	١٦٨	ما يتعلق بنفقة المملوك على سيده

العتاق

١٨٨	من يصح منه العتاق	١٨٨	ألفاظ صراحة العتاق	١٩١	ما لا يثبت منه العتق	١٩٢	عتق الحمل بعتق أمه دون أبيه
١٩٥	ما يصح فيه الولد أمه	١٩٦	حكم عتاق البعض وتعلق من لا يخلو	١٩٤	ما يتعلق بالسعاية والولاء	٢٠٣	الإيجابين لتعلقين بشبهة عبيد له بإبيان
٢١٨	الاعتاق على مال امر به	٢٢٣	حد المدبر	٢٢٥	حكم المدبر	٢٢٦	خدام الولد وحكمه

الإيمان

٢٣٠	حد البهين وأنواعه	٢٣٣	ألفاظ القسم	٢٣٦	ليس بقسم وحروف القسم وكفارته	٢٣١	بطلان الحلف بوصول إن شاء الله
٢٣٢	ما يتعلق بلا يدخل هذه الدار وهذه البيت	٢٣٣	منع الدار والبيت مع فوائدها	٢٣١	تقييد الأكل من هذه النحلة بثمرها	٢٣٣	ما هو أدام وما ليس بأدام
٢٥٣	مسائل الحلف بعدم أكل اللحم وغيره	٢٥٤	ما لو حلف بفعل ولم يذكر مقوله وذكر	٢٥٨	كون مكان البشرط المصحح الحلف	٢٤٤	ما يحث فيه الحالف بفعل وكسبه
٢٦٨	ما لو حلف بلا يحكم فقرأ القرآن الأذكار	٢٦٩	منع الأمان وحسنه وتفرعها	٢٦٩	ما لو حلف بلا يحكم عبده مثلاً مضاعفاً	٢٤٠	منع الحين والزمان للهدم والأيام

٢٤٢	ما يتعلق بالثلاث بأمرأة يزوجها	٢٤٢	ما يتعلق بكل عبد شرقي بكفارة	٢٤٢	ما يتعلق بهذا حراما وهذا
٢٤٦	تعريف الحدود معنى الزنا وتبوتها	٢٤٦	كيفية سؤال الإمام عن الزنا	٢٤٨	حد الزنا للمحصن
٢٨٢	ما يتعلق بالجمع بين العقوبتين	٢٨٢	ما يتعلق برجم المريد والحامل وتبوتها	٢٨٣	كون شبهة دارنة للمعد
٢٨٦	من يحسد ومن لا يحسد	٢٩٠	شهادة الزنا والرجوع عنها	٢٩٥	ما يتعلق فيه الشهادة دون المشهود عليه
٢٩٩	من أخذ برسم الخمر أو سكران	٣٠١	حد السكر في وجوب المحر وغيره	٣٠٢	ما يتعلق بها القاذف ما لا يحسد من اللفظ
٣٠٥	عدم وجوب شيء بنفي الولادة	٣٠٨	حد التعزير واكثره واقله	٣٠٨	الجمع بين نوعي التعزير
٣١٢	ركن السرقة ومحلها ونصابها وكيفية	٣١٤	ما لو شارك جمع في سرقة	٣١٤	ما يتعلق بالسارق وما لا يقطع به
٣٣٢	قاطع يسار من أمر يقطع يمينه	٣٣٢	من شق ما سرق في الدار ثم أخرج	٣٣٥	من سرق ثوبا فحتمه أو سوده
٣٣٨	كون الجهاد فرض كفاية وعين	٣٣٨	ما يفعل بالكفار إذا حوصروا	٣٣٨	من لم تبلغه الدعوة
٣٣٨	من يصح امانه ومن لا يصح	٣٣٨	ما يفعل بالمقتول عنوة	٣٣٨	ما يفعل بالأسارى
٣٥٣	مصارف الخمس	٣٥٣	جواز التفضيل للإمام	٣٥٣	الاختلاف في سهم الرسول وذوي القربى
٣٥٣	أن الحرم لا يمكن في دار الاسلام سنة	٣٥٣	الأرض العشرية والخراجية وموت حي	٣٥٣	خراج وضعه عمره على السواد
٣٥٣	نوعى الجزية وقدرها ومن توضع عليه	٣٥٣	بقاؤها الخراج وان سلم المالك	٣٥٣	ما يسقط به الجزية وتدخل
٣٥٣	تصرف الجزية والخراج	٣٥٣	ما يفعل بمن ارتد	٣٥٣	زوال ملك المرتد عن الملة موقفا
٣٥٣	بطلان بيعه ويوقف من تصرفات الرعا	٣٥٣	صحته ارتدا وصبي عاقل واسلامه	٣٥٣	ما يفعل بالبيعة
٣٥٣	استحباب رفع اللقيط	٣٥٣	ما يتعلق بنفقة اللقيط وجبايته وارثه	٣٥٣	ما يتعلق بنسب اللقيط
٣٥٣	كون اللقيط حرا	٣٥٣	أن اللقيط لا يؤخذ من أخذه	٣٥٣	حكم ما شهد على اللقيط
٣٥٣	كون اللقطة امانة وكيفية مضمونها	٣٥٣	وجوب تعريف اللقطة ومدته	٣٥٣	نقد اللقطة بعد تعريفها
٣٥٣	ما اتفق على اللقطة بأذن الحاكم وبدون	٣٥٣	رفع اللقطة اذا بين المدعى علاقتها	٣٥٣	عدم وجوب الدفع بلا حجة
٣٥٣	ندب اخذ الآبق وترك الضال	٣٥٣	نقصة الآبق والضال	٣٥٣	ما أراد الآبق بشروطه
٣٥٣	كون المفقود حيا في حق نفسه	٣٥٣	كون المفقود ميتا في حق غيره	٣٥٣	الاختلاف في مدة المفقود
٣٥٣	نوعى الشركة	٣٥٣	الاقسام الاربع لشركة العقد	٣٥٣	شركة المفاوضة وتفرجاتها
٣٥٣	شركة العنان والتفريجات	٣٥٣	شركة الوجوه وتفرجاتها	٣٥٣	ما لا يجوز فيه الشركة
٣٥٣	حد الوقف والاختلاف فيه	٣٥٣	ما يشترط لتأمنه	٣٥٣	وقف العقار والمنقول
٣٥٣	ما يتعلق بنقص الوقت وارتفاعه	٣٥٣	ما يتعلق بنقص الوقت وارتفاعه	٣٥٣	ما يتعلق بنقص الوقت وارتفاعه

[illegible]

واما ما في المتن اي هذا الكتاب بيان احكام
 التي وفقى شرع فيها ان يوفقى لافضلها
 انما من عمدة الرعاية في حلل الوفاة
 الكسوة بخمار الله عن ذنبه الحلي والخصي
 عذوبة القوى بالاحسان محمد عبد الحميد
 طاماً وصلياً وسلمياً يقول الراجح
 بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو عقد موضوع لملك المتعة أي حل استمتاع
 الرجل من المرأة فالعقد هو ربط أجزاء التصرف
 أي لايجاب والقبول شرعاً لكن هنا أريد بالعقد كما
 بالمصد وهو الارتباط لكن النكاح هو لايجاب القبول
 مع ذلك الارتباط وإنما قلنا هذا لأن الشرع يعتبر
 الإيجاب والقبول أركان عقد النكاح لا أموراً خارجية

منع الشارع لا شرع ويمكن ان يراد بالشرع الشارع مجازا ١٢ عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية محمد عبد الحى رم

كالشروط ونحوها وقد ذكرت في شرح التقيم في فصل

النهي كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول

الموجودين حثا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل

معنى شرعي يكون ملك المشتري اثره فذلك

المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب

من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لان

البيع هو مجرد ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول

اللة له كما توهم البعض لان كونها اركانا في ذلك

فلا شك ان له عللا اربعا فالعلة الفاعلية هو

المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول الصوتيه هو

الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع وجوده الغائية

المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع

لان البيع والطهارة ونحوها يثبت به ملك المتعنة

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

العمل الرابع

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

قوله فاعلم ان البيع لا يثبت الا بالقبول والايجاب

4

وکیلاکان او اسیلا ۴۴

ثم كما دار المهر وطلب الزوجة ونحو ذلك ٤١٢

زاوذا تكون المسألة اتفاقية ٤٤

لے لےقا قندالآخر ۶

اے کا یہم البیع دالشرارہند من اللفظین بلا میم ۱۲۶

الباب ٤١٢

مجلس
الافتقار
مجلس

داشدا كونا اصف محضر التوا ذكرا

[illegible]

المهر وأحللناهن خالصته لك أي لا يحمل أحدنا ههن

وشرط سماء كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حزين

حز وحزين خلافا للشافعي إذ عنده لا يصح إلا

بشهادة الرجال مكلفين مسلمين سامعين معا

لفظهما فلا يصح أن سمعا متفرقين كما إذا تكلم

بمحض واحد ثم غاب هو وحضرا آخر فاعادا

بمحضه وصححه عند فاسقين أو محددين في

قذف وعند عييين وابني الزوجين وابني أحدهما

قوله وأحللناهن خالصته لك أي لا يحمل أحدنا ههن
قوله وشرط سماء كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حزين
قوله حزين خلافا للشافعي إذ عنده لا يصح إلا
قوله بشهادة الرجال مكلفين مسلمين سامعين معا
قوله لفظهما فلا يصح أن سمعا متفرقين كما إذا تكلم
قوله بمحض واحد ثم غاب هو وحضرا آخر فاعادا
قوله بمحضه وصححه عند فاسقين أو محددين في
قوله قذف وعند عييين وابني الزوجين وابني أحدهما

قوله وأحللناهن خالصته لك أي لا يحمل أحدنا ههن
قوله وشرط سماء كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حزين
قوله حزين خلافا للشافعي إذ عنده لا يصح إلا
قوله بشهادة الرجال مكلفين مسلمين سامعين معا
قوله لفظهما فلا يصح أن سمعا متفرقين كما إذا تكلم
قوله بمحض واحد ثم غاب هو وحضرا آخر فاعادا
قوله بمحضه وصححه عند فاسقين أو محددين في
قوله قذف وعند عييين وابني الزوجين وابني أحدهما

الفاظ الإيجاب والقبول

قوله وأحللناهن خالصته لك أي لا يحمل أحدنا ههن
قوله وشرط سماء كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حزين
قوله حزين خلافا للشافعي إذ عنده لا يصح إلا
قوله بشهادة الرجال مكلفين مسلمين سامعين معا
قوله لفظهما فلا يصح أن سمعا متفرقين كما إذا تكلم
قوله بمحض واحد ثم غاب هو وحضرا آخر فاعادا
قوله بمحضه وصححه عند فاسقين أو محددين في
قوله قذف وعند عييين وابني الزوجين وابني أحدهما

حاضر والفضل
ان العبارة تنتقل اليه صار
كانه المباشرة للعبارة فكيف يكون العاقد هو الاب
يكون الوكيل المعبور ذلك ان انتقال العبارة
ما اذا كان الاب غائبا فان انتقال العبارة
لا يكون له اثر في الحقيقة او كذا وهو حاضر
اي حال عدم الحقيقة او كذا وهو حاضر
المباشرة من حقيقة العبارة على عدم
المباشرة من انتقال العبارة على عدم
تصح فيقولون ان الوكيل فقط دون جعل
يصح الحق في الوكيل فقط دون جعل
الموكل مباشر فلا ينفذ النكاح لفقده
عدد الشهادة وهذا ان كان
الاول ان الاب في حال حضوره يكون
شاهدا في حالة ان لا يملك جملته مباشرة
فيجب ان لا يتوقف على ثبوت

في بيان
المحرمات من
النساء
ان انتقال العبارة الى اعمساره الثاني
كذلك في حال عدم الحضور فادرج الفرق
عند عدم الحضور ودرج عدم جملته مباشرة
فيستبين مفهوم الحضور فلا يمكن جملته مباشرة
شهادة المأمور انما تقبل عند الاثبات فان
لم يذكر انه قد شهد الا لا تقبل كونه شهادة على
فعل نفسه
يؤتمن افراد المبدأ مع شئيه

عمل في كل شرح الوفاية

لكن لا يظهرهما ان ادعى القريب اى اذا انكح
بمحضور ابني الزوج فان ادعى هو لم تقبل شهادة
ابنيه له اما اذا ادعت المرأة تقبل شهادتهما
لها وان نكحها عند ابني الزوج فان ادعت
لا تقبل شهادتهما لها وان ادعى الزوج تقبله
كما صح نكاحه مسلم ذميمة عند ذميين
ولم يظهر بهما ان محمد فان شهادة الكافر على
المسلم لا تقبل وان ادعى المسلم تقبل له
امرأ آخران ينكح صغيرته فنكح عند فرد ان حضر
ابوها صح ولا فلا فان الاب اذا كان حاضرا
ينتقل عبارة الوكيل الى الاب فصار كالاب عاقد
والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان كاب ينكح بالغتر

في كل شرح الوفاية

في كل شرح الوفاية

من لا تقبل شهادة
فيما راجع الى حالات ومن لم يجوز
فيما راجع الى حالات ومن لم يجوز
فيما راجع الى حالات ومن لم يجوز

وہاں سے کہیں کہیں ہوا میں ہلچل مچ رہی تھی۔

[illegible][illegible]

المجلد الثاني

15

كتاب النكاح

اى العَمَّاتِ والنَّحَالَاتِ لَابٌ وَاَمَّا اَوَّلَابٌ وَاَوَّلَامٌ
 وَكَذَلِكَ اَعْمَاتٌ لَابٌ وَاَوَّلَامٌ وَعَمَّاتٌ لَجْدٌ وَاَلْجَذَّةُ لَكَنٌ
 بَنَاتٌ هُوَلَاءُ اِنْ لَمْ تَكُنْ صُلْبِيَّةٌ لَا تَحْرَمُ كِبْتَ الْعَمِّ

لے الاصول البعيدة ۶۱۳

والعمّة وبنت الخال والخالّة وكل هذه رضاعاً
هذا يشمل عدة أقسام كبنت الاخت مثلاً

لا يزال صوت شجرة

تشمل البنت الرضاعية للاخت النسبية والبنت
النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية

باب اول

للاخت الرضاعية وفرع مزنية وممسوسة
 بلن ارضعت اخه التمر ارضعت منه من مرضته بنت رجل فبي حرام على ذلك الرضيع ١٢٦

بل ان راضعت اخيه التمر ان راضعت منه من مرضعة بنت رجل فني حرام^٢ على ذلك للرضيع^{١٢} ٦٤

وَمَا سِيَرٌ وَمِنْطُورَةٌ إِلَى فَرْجِهَا الدَّخْلِ شَهْوَةٌ وَأَصْلُهُ

طرة الى ذكره بشهوة ٦١٢

المس بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه

٤١١
 فاجتمعوا
 ٥٨٠
 قبله وان
 ٤١٢
 فاجتمعوا

ويتلذذ به في النساء لا يكون الا هذا

لے بالمس والنظر او باشتہار قلبہ ۶۱۲

اما في الرجال فعند البعض ان ينتشر التل

وہی ہے جس نے اسے پیدا کیا

او یزداد انتشارا هو الصیحه و مادون تسع

چند

[illegible]

وَإِيضًا يَحْرَمُ وَطِي هَذِهِ الْمَرْءَةُ بِمَلِكِ يَمِينٍ وَأَمَّا وَطِي

احدہما بملك یمین فی حرم وطی الاخری نکاحا وملك

يَمِينُ لَكِنْ لَا يَحْرَمُ نِكَاحَهَا حَتَّىٰ ذَانِكُمَا لَا يَبْطَأُ وَاحِدُهُ

حتی یجرم علیہ الاخری و هذا معنی ما قال المصنف

فَانْ تَزَوَّجْ اَخْتَ امْتِ وِطْهَا لايْطَا وَاَحْدَ حَتَّى

يَحْرُمُ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا عَلَيْهِمَا بَارِئُ الْمَلِكِ عَنْ كُلِّهَا أَوْ

بعضها او بالتزويج فان تزوجها بعقدين و

الاولى فرق بينه وبينها ولهما نصف المهر لان النكاح

الاخير باطل غير موجب للمهر والتكاح الاول صحيح

وقد فارق الأولى قبل الوفاة فيجب نصف

بيان
المحرمات
النساء

[illegible]

المجلد الثاني

رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء ومن

طوله الحرف **هـ** قوله نصفها من
 الاثنتين حينئذ كانتا وامنتين فخطا ان
 اثابتا بالكل مشترك بين الزوجين حتى ان
 المرأة المطالبة بالانكاح استتمت له وقد نصف
 الرق لاؤه بالما من كل شيء اذا كانت تحت
 الرجل حرة وانه يكون لاؤه ينصف رقبته
 فلما نصف رقبته بالما وجب ان ينصف رقبته
 فلما تزوج الزوج والعبدة تزوج ختنته كذا في فقه
 الغيرة وقد اخرج ابن ابي شيبة و
 المعنى من الحكم

فانما هو ما طالبكم من العسا ومنى وثلاث و
 الجوارى ما شار من العدد فان قلت لكان
 سطلق غير مخصص بالاحرار فيلزم ان يباح هذا
 في الآية السابقة ليس مطلق بل الاحرار فانهما
 لا تعدون في قوله تعالى بعد قوله

ان التوبوا فلا دالة للآية على جواز ارتكاب
فخوف العنت وعدم كونه نهائيا

الفساد من ثلث د
نعم له ان يمتد من
وكان قلت كما ان
الخطاب بانكم ايضا
اريدتم ان يساجدوا
لكنكم كما يساجدوا لادبارهم
تخطب في قلوبكم
يخلق بل لا يزالون

کذا فی
 الکن الحنفی
 قال محمد لا احسان
 فی الاصطلاح کذا فی
 المستدرک

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من العلم به في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

ضمت الى محرمته اي اذا تزوج امرأتين بعقد واحد

واحد محرمته عليه صرح نكاح الاخرى لانكاح امرأته

وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة في عدة

الرابعة هذا للحر والامانة فلا يجوز الثالثة

في عدة الثانية وأمة على حرة او في عدتها و

حامل من سبي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي

بيان ما يقع نكاحا من مالا يجوز

الوقاية من فعله ما لا يجوز النكاح بعده أربعين

في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة والطلاق والعدة والنفقة والحر والامانة

الحقاني مولانا مولوي محمد
عبدالحق اللكنوي رحمه
الله القوس

الشرط والآب
بمنهج النكاحيات وهو ان
الليل ينبغي ان يكون عند ما ارادوا
في اجرة غيره قوله في باب الكفو
الولي الذي ينفذ قوله على الغير
المقام هو الذي يكون عاقلا باغا والولاية
والشرط فيه ان يكون المكلف والفقير
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب

الشرط والآب
بمنهج النكاحيات وهو ان
الليل ينبغي ان يكون عند ما ارادوا
في اجرة غيره قوله في باب الكفو
الولي الذي ينفذ قوله على الغير
المقام هو الذي يكون عاقلا باغا والولاية
والشرط فيه ان يكون المكلف والفقير
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب

المجلد الثاني

فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت

نسب حملها وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا

المعنى يوجب صحة النكاح نعم ذلك بطل نكاحها باعتبار

ثبوت نسب حملها ونكاح المتعة والموقت صورة المتعة

ان يقول اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال وصو الموقت

ان يقول تزوجتك بكذا الى شهر او عشرة ايام

باب الولي والكفو

نقد نكاح حرة مكلفة ولو من غير كفؤ بلا ولي وله

الاعتراض هنالي للولي الاعتراض في غير الكفو وروى

الحسن عن ابي حنيفة رجم عدم جوازه اي عدم جواز

النكاح من غير كفؤ وعليه فتوى قاضيان اعلم ان

حرة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها فعند ابي حنيفة

بيان
الولي والكفو

الشرط والآب
بمنهج النكاحيات وهو ان
الليل ينبغي ان يكون عند ما ارادوا
في اجرة غيره قوله في باب الكفو
الولي الذي ينفذ قوله على الغير
المقام هو الذي يكون عاقلا باغا والولاية
والشرط فيه ان يكون المكلف والفقير
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب

الشرط والآب
بمنهج النكاحيات وهو ان
الليل ينبغي ان يكون عند ما ارادوا
في اجرة غيره قوله في باب الكفو
الولي الذي ينفذ قوله على الغير
المقام هو الذي يكون عاقلا باغا والولاية
والشرط فيه ان يكون المكلف والفقير
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب

الشرط والآب
بمنهج النكاحيات وهو ان
الليل ينبغي ان يكون عند ما ارادوا
في اجرة غيره قوله في باب الكفو
الولي الذي ينفذ قوله على الغير
المقام هو الذي يكون عاقلا باغا والولاية
والشرط فيه ان يكون المكلف والفقير
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب
ولا يوجب ولاية على المكلف ولا يوجب

المجلد الثاني

ان يملك اذ جهن اذ انتم ضوايئهم بالمعروف
 بعد في ثيابهم وقال البديع وقال البديع
 فاستبد بظلمه الايات التي اتيتم فيها النسخ
 باجادة الاولى فيكم بالنسخه موقوفه اذ البديع
 النسخه الاولى فيكم بالنسخه موقوفه اذ البديع
 الحق ان البديع استبد بظلمه
 البديع

الفرق بينه وبين
عند ما لا يعتقد عبارة
اصليته بل بان يزوجها
تزوجت بنفسه لم يصح ذلك مطلقا اجاز
المولى ولم يجوز عن ابني يوسف ان يزوجا
المولى رضا فيعتقد عبارة
القول في قوله لا يعتقد عبارة
بمحضته ورضاه
الفاخرية قال هذا حديث لا يباح للمولى
اخرجه ابو داود وابن ماجه والترمذي حديث
ابي موسى التميمي في مسنده كذا بعد ما ابتداء خيم ابو داود
الترمذي ابن جبر وابن حبان

این حدیثی فی الکامل و غیره عن من حدیث ما
سرفوعا یا امرأه انما تحت فیها ذنبا لیسوا فکها
طیبا فکها حیا بل فکها حیا بل فان دخل بها
فکها المهره استحل من فکها فان استبرأ
فکها سلطان و ان لا ولی له فی البیاب عادیث
الطبرانی و مصنف بعد الزان و البیاضه مع
اسانید اکثرها ضعف کله بخبر کثیره الطرق
و الجواب من صحیحنا مع قطع التقطع
اسانید ان یافه الا

الحمد لله الذي جعل العلم نورا يضيء
القلوب وهدى السالكين إلى
الجنة وخلصهم من النار

٤
 فلا معنى لعدم انعقاده بعبارة
 يكون للمولى للصحة فانه في الباب
 توجب لغير كفور اذ اقتصر في بيان
 المذكورة عنه محمولة على الخلق الغير المكلفين
 الملك انصرف اذ على نفى اكمال الرضى الا ان
 ان حاله في اعداده فانه في الاثر الاول
 توجب حفصة بنت ابي عامر الاثر الاول
 بالتمام كما اخرجها الكوفي في قوله
 واما سائر الكفو فانهم لا يوجب
 يا على ثلثه الاثر الاول في قوله
 اذ حضرت الامام في الصلاة اذ انت
 التزدي والامام اذ وجدت له كفورا
 من فروعها

[illegible][illegible]

فإن سكوتها رضاء وقولها ردت أولى من قوله

سكت أي إذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك خبر

النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فاقول قولها

وتقبل بينته على سكوتها ولا تحلف هي أن لم يقم

البينة وهذا عند أبي حنيفة بناء على أنه لا يحلف

في النكاح وللولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيب

هذا احتراز عن قول الشافعي كما مر ثم أن زوجها

الاب أو الجد لزم وفي غيرهما فسنة الصغيران

حين بلغا وعلما بالنكاح بعده أي أن كانا

عالمين بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ فإن لم

يكونا عالمين فلهما الفسخ حين علما بعد البلوغ

وفيه خلاف الشافعي فإن تزويج غير الاب

والجد قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا

فإن سكوتها رضاء وقولها ردت أولى من قوله

سكت أي إذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك خبر

النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فاقول قولها

في أن سكوتها رضاء وقولها ردت أولى من قوله سكت أي إذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك خبر النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فاقول قولها وتقبل بينته على سكوتها ولا تحلف هي أن لم يقم البينة وهذا عند أبي حنيفة بناء على أنه لا يحلف في النكاح وللولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيب هذا احتراز عن قول الشافعي كما مر ثم أن زوجها الاب أو الجد لزم وفي غيرهما فسنة الصغيران حين بلغا وعلما بالنكاح بعده أي أن كانا عالمين بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ فإن لم يكونا عالمين فلهما الفسخ حين علما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي فإن تزويج غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا

قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...

الحديث المرفوع...
 الحديث المرفوع...
 الحديث المرفوع...
 الحديث المرفوع...

ان الولي المجهر عنده ليس الا بالجد وسكوت

اسم فاعل من الاجار ٦١٢

البكر رضاء هنا اي عند البلوغ او العلم بالنكاح

٦١٢

بعد البلوغ ولا يمتد خيارها الى اخر المجلس وان

٦١٢

جمعت به اي بالخيار فان البكر اذا سكنت بعد

٦١٢

البلوغ او العلم ببناء على انهما لم تعلم ان لها الخيار

٦١٢

يبطل خيارها فان سكوتها رضاء ولا تعذر بالجهل

٦١٢

والجهل ليس بعذر في حقها بخلاف المعتق

٦١٢

اذا اعتقت الامتروها زوج ثبت لها الخيار فان لم

٦١٢

تعلم ان لها الخيار فمعلم باعذارها لا تنفرغ للتعلم

بخلاف الحر اذ فان طلب العلم فريضته على كل مسلم

٦١٢

مسلمه وبالتقصير لا تعذر فان قيل كلامنا في البكر

٦١٢

حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكلفة بالشرائع

٦١٢

قلنا اذا راهت الصبي والصبيته فاما ان يجب عليهما

٦١٢

استداد
الخيار الى اخر
المجلس

قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...
 قوله ليس بوجوبه...

حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية

حاشية
 حاشية
 حاشية
 حاشية

تعلم الايمان واحكامه ويجب على وليهما التعليم
ولا ينبغي ان يترك سدي قال النبي عليه السلام ^{مروا}
صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا
بلغوا عشرين وخيار الغلام ^{والثيب لا يبطل بلارضاء}
صريح او دلالة الصريح ان يقول رضيت والدلالة
ان يفعل ما يدل على الرضاء كالقبلة ^{واللمس واعطاه}
الغلام المهر وقبول الثيب ^{ولا بقيامها عن المجلس}
وشرط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت فان
في الاول الزام الضرر على الزوج بخلاف فسخ
المعتقة فانه منع زيادة الملك للزوج
عليها فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء
فاذا عتقت صار الملك عليها بثلاث تطليقات
بعد ما كان بتطليقتين ويكون الفسخ امتناعا

في الصلوة خاصة لكن قوله الغلام
الاصلي كانت بذكر عند النكاح فاصل في
نم بخت ^{قوله لا يبطل الاصل في}
الاعتبار بكانه ابتداء النكاح فاصل في
البيان ^{اذا كان لهما الخيار او ادركت}
اذا كان لهما الخيار او ادركت
اذا كان لهما الخيار او ادركت
اذا كان لهما الخيار او ادركت

بيان
خيار الغلام
والثيب

الزوج والازمة لا يفتقر فيه الى قضاء القاضي
قوله فانه منع ^{قوله فانه منع}
الزوج والازمة لا يفتقر فيه الى قضاء القاضي
قوله فانه منع ^{قوله فانه منع}

قوله لا ينبغي ان يترك سدي قال النبي عليه السلام
صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا
بلغوا عشرين وخيار الغلام والثيب لا يبطل بلارضاء
صريح او دلالة الصريح ان يقول رضيت والدلالة
ان يفعل ما يدل على الرضاء كالقبلة واللمس واعطاه
الغلام المهر وقبول الثيب ولا بقيامها عن المجلس
وشرط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت فان
في الاول الزام الضرر على الزوج بخلاف فسخ
المعتقة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فان
اعتبار الطلاق عندنا بالنساء فاذا عتقت صار الملك
عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان بتطليقتين ويكون
الفسخ امتناعا

کتاب النکاح

FA

المجلد الثاني

ماله ينتظر قوله ومدة السفر عند جمع من المتأخرين

وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَوَلَّى الْمَجْنُونَةَ ابْنَهَا وَلَوْ مَعَ أَبِيهَا بِنَاءً

عَلَى مَا ذَكَرْنَا الْإِبْنِ مُقَدِّمٌ فِي الْعَصُوبَةِ عَلَى الْإِبْنِ

وتعتبر الكفاءة في النكاح نسباً فقريش بعضهم

كفو لبعض والعرب بعضهم كفؤ لبعض

العرب الذين لم يكونوا من قریش بعضهم اكفاء

بعض آلمان کل مَنْ هو مِنْ اَوْلادِ نصرین

كناينة قريش وأما أولاد من هو فوق النضر فلا

وَأَمَّا خُصَّ الكَفَاءَةُ فِي النِّسْبِ بِالْعَرَبِ لِأَنَّ

العجم ضيعوا انسابهم وفي العجم اسلاما فذوا بوين

فَالْإِسْلَامُ كَفْوٌ لِّذِي إِبَاءٍ فِيهِ وَمُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ

غير كفؤ لذی اب فيه ولا ذواب فيه لذی

ابوين فيه وحرية فليس عبد او معتق

[illegible]

المجلد الثاني

۲۹

كتاب النكاح

كفو الحرة اصلية ولا معتق ابوه كفو الذات

ابوين حرين وديانة فليس فاسق كفوا البت

الصالح وأن لم يُعَلِّن في اختيار الفضل وعند

بعض المشائخ الفاسق اذا لم يُعْلَمْ يكون كفوا

لبنت الرجل الصالح ومالاً فالعاجز عن المهر

المجمل والنقطة ليس كفؤا للفقيرة وإنما قال

المفقيرة لدفع وهم من توهم ان الفقير يكون

كفوا للفقيرة وكذا للغنية بالطريق الأولى

العجز عن اداء المهر والنفقة الواجبين متحقق

مع زيادة التعبير والقادر عليهما كفوًا لذات

اموال عظيمة هو الصحيح لان المال غادر ورائه

فلا يعتبر بعد من الا ان يكون بحيث لا يقدر

اداء الواجب وهو المهر والنفقة وحرفه فحائله

الكتاب نفق الكفار انما نزل قوله المانع اسلا ما كفا اختيار الفضا ذكر افاقية

سباني بعضه

مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالَاتِ هُمْ فِي صَفْوَةٍ﴾

۳۱

المسألة في نفسه ما هو أو لا يتفاوت الحكم بين أن يكون المولى
نفسه ما هو أو لا يتفاوت الحكم بين أن يكون المولى
نفسه ما هو أو لا يتفاوت الحكم بين أن يكون المولى
نفسه ما هو أو لا يتفاوت الحكم بين أن يكون المولى

[illegible]

وأمته المرأة تزوجها
في كذا امرأة مطلقاً ورجعت
بها الصورة اتفاقاً للوجود
لكفاة المعتبرة

[illegible]

عن محمد بن عبد الله بن عمار عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

خلافا لهما ای لو فعل الاب والجد عند عدم الاب

بيان معنى الصحة وعدم الصحة ٤١٢

لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ و

للزوم انکاجها مطلقاً ۶۱۲

لزوم انکا جهاملاً ۶۱۲
ان فعل غیرهما فلهم ان یفسخا بعد البلوغ ولا

نكاح واحدة من اثنتين زوجها المأمور بواحدة

لَا أَمْرَایَ امْرَأَةً خَرَّانَ یَزْوَجَهَا امْرَأَةً فَرَوْجَهَا امْرَأَتَیْنِ

غير معينة ٦١٦

بالنصب مفعول لأمر ٤٤

سنة: ١٤٢٥

سئل عن رجل تزوج امرأة
بعقد واحد لا يصح نكاح كل واحد منهما أما إذا

۶ النبی ﷺ تحت غرة خاضعة من المشقة الى عمى
زوج بعقدین فالاول حکیم دون الشانے

فائز حقوق، احازتہ ان احازتہ و ۱۲۷۵

بن قاصد

روح بعد

باب المهر

اقوله عشرة دراهم

وادب فيه عن أصحابنا وقال الفضل على قياس ما من غير القول
 في المهرين في الكجور لا يكون الكجور دون ج غيرهما من غير القول
 غيرهما صغيره من غير القول في قياس ما من غير القول
 كجور هو لا من غير القول في قياس ما من غير القول
 وغيره بان صحة الكجور لا يكون واجب منه لغيره
 نقلا في بقوى من بعضهم وغير
 كقولنا في الجاه

قوله فلما انقضت
التم فيه بحث ذكره التقاضان
في المصحح وابن الكمال بمكان من انقضت
ان يصح الكلام في الباب الجدا الصغير والصغيرة من غير الكفو
او يغيب فاشترى ولا يكون لازما مع انه لا يصح مطلقا لالزام
ولا موافق واضح في عامة الكتب لمعتبره فهذا ويمن
لشأنه مشهور على الصحة في المتن في مسأله انما كان
الغير على اللزوم وتوجيهه بنفسه في الواقع في قوله
الغير على اللزوم في المتن في اللزوم فقط وهو
الغريب على نفي اللزوم في المتن في اللزوم فقط وهو

[illegible]

تولى الوحد
 طرفى النكاح و
 الفضولى
 المهرى الذى
 لا يجوز ادنى منه
 وراثة اس
 مقدار عشرة
 وراثة سوار
 كان نفقة خالصة
 او مضروبا
 فيها او متاعا
 مفردا
 عبد
 العبد

الصلوة والسلام المأمور به
 من مواضع طلبت منه المهر فقال يا رب ماذا
 اعطيت يا قال يا آدم صل على صبيك محمد بن
 عبد الله عشرين مرة ففعل وفي رواية قال الله
 تعالى له حين اراد القرب لاختى تعطى مني
 ما لم يحسب لو لم ان فائدة الصلوة ترجع الى
 آدم فكيف صح جعله مهر اقلت يكن انما
 آدم على قصد كونه مهر الشبهة ذلك ما لو
 او تم على لقارة القرآن ونحوه فاقى على
 استاخر شخص لقارة القرآن ونحوه فاقى على
 قصد كونه تاجرا وقد صرحوا فيه بان ثواب
 التمساجير وعليه فتواب صلواته لمواد كونه
 في مقابلة المهر كذا في حاشيتي الموهب اللطيف
 على تفسير اولى المصرى والمبيضة محمد بن عبد
 الباقي الزرقاني وبها جواب
 ان يكون المهر

المجلد الثاني

سواء كان عشرة دراهم أو قلّ منها أو ما فوقها وتجب

آن سیمی دونه‌ها و آن سیمی غیره‌ای غیر دونه عَشَره

دراهم وهو ما العشرة او ما فوقها فالمسمى عند الوطى او

[illegible]

في هذا المقام قد استدل الاصحاب بان القياس
 الى القدر الذي تخطى اليه من بيان المقادير لا يثبت
 دراهم عندنا فهو مخدوش قوله كل ما يصح
 في الرأى القياس في قوله كل ما يصح
 في الرأى القياس في قوله كل ما يصح
 في الرأى القياس في قوله كل ما يصح

[illegible]

فاطمة داراد ان
يعطى شيئا اخرجه النسائي
الحديث عايشة امرني رسول الله ان ادخل
امرأة على زوجها قبل ان يعطيا شيئا اخرجه ابو
داود والسنح المذكور محمول على الرجل
الفتح وغيره اقول لا يخفى ما فيه فان هذا الحكم
يسلم مع مخالفة للفظوا بر اذا ثبت التقدير
بديل معتد اذا ليس التام ان كان
المذكور القول بان لا يجوز اقل من عشرة بخلاف
تعالى ان يتقربوا باموالكم ولا تقدر
الكتاب بخلاف الاحاد

[illegible]

ففي الكلام الاعلى في الذات فما لم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هذا هو الكتاب المشتمل على ما ذكرناه من
الأمور التي هي في حقنا من حقوق الله تعالى
والتي هي في حقنا من حقوق الناس

والله اعلم بالصواب

التسمية

الكل هو ما سببا في فضايلهم
والله اعلم بالصواب

الوقت المبرور بالمشورة
خط المبرور بالمشورة إلى أن
تتم في غير ذلك من المشورة
في العجالة في كل حال
والوقت المبرور بالمشورة
في العجالة في كل حال

موت أحدهما ونصفه بطلاق قبل وطئ وخلوة

سواء كان الموت قبل الوطني أو الخلوۃ الصحية أو بعد ١٢٥ عمده

صِبَتْ آيَ الْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ وَسَيُجَى تَفْسِيرُهَا فَاِنْ

١٠٠٠ - صفة - مخلو ١٢٥ - محمد ٥

قلت لم لم يكتف بقوله قبل خلوة صحت فانه اذا كان

۵۰۰

التي انصفت ١٢ كلاً

قبل الخلوة الصحيحة كان قبل الوطى قلت لانسلم

فانه يمكن ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا يكون

ایسی عظمت اور شان و شوکت

قبل الوطى بان و طى بلا خلوة صحيحة نخوان و طى

مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان ونحوه

وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفية ونجس⁴ وخزير

وبهذا الدق من الخل فهو خمر وبهذا العبد فهو

سبوتہ ۱۲ مئی ۱۹۵۵ء

حَرْوُ ثَوْبٍ وَبَدَا بَيْنَ لَمَيَّيْنِ جَنَسُهُمَا وَتَعْلِيمُ

प्राज्ञः शान्तः

القرآن ويخدمه الزوج الحرة لها سنة وأما فقد

بالحر لا نبي لو كان عبدًا تجب الخدمة وسيجيء وفي تزو

۱۰۰۰

بنته او اخته منہ علی تزویج بنته او اخته منہ

طریقہ اول

العورة و هذا الخلع العبد
وطي تعقابه طلقته
والمن رقيقه
فرض الفريضة
تقاردا انكاح
كرهه و يعينيه
ولما صبح
في

لأن ذكر الميراث يصح على
المسلم المتزوج من الجناح
على جواز الطلاق قبل
دخول الكمين بدون الوعد
كذلك في المتنين

اعطاء المكيه
بيد عليه
الفساد
فان قيل
المكيه
تقول
الفساد
فان قيل
المكيه
تقول
الفساد

المجلد الثاني

النكاح بمجهول صفته فيجب الوسيط او

والله اعلم بالصواب

[illegible]

قیمت و متعذر الاثر بید علی نصفه و لا تنقص عن خمسة

آی لا تزید علی نصف مہر المثل ولا تنقص من خمسة

اشاره الى مرجع ضمير نصفه ١٢ عمده

ذراهم وتعتبر بحاله في الصحيح لقوله تعالى على

الموسع قدره الآية وعند الكرخي تعتبر جالها وهـ

درء وخمار وملحفة بطلاق قبل الوطى والنخوة

أَيُّ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ بِإِذْنِ الْمَهْرِ إِلَى

ای الہی لم یسم فیہا المزلوفت التسمیۃ ۲۰ عدد

اخره و فی خدمت الزوج العبد لها ہے ای تجب ہ

اس کے لئے لکھنا چاہئے کہ ۱۲ اگست

يعنى الخدمة فى النكاح بخدمة الزوج العبد لها

ملحق بالشكاح ١٧ عدد ٥

وَالْمَقْصُودُ مَا فَرَضَ لَهَا أَنْ وَطِئَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا

وفي حكم الوصي النخاوة ١٢ عمده

وَالْمُتَعَزَّانِ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْوُطَى الْمَقْضُوتَةِ هِيَ الَّتِي

المقوضة ١٢ عمدة

نَحْتِ نَفْسَهَا بِأَذْكَرِ الْمَهْرِ أَوْ عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا

الشرط عدم المهر ١٥ عدد ٥

بہ برزائے انھم افعال "عمرہ

ثمن تراضيا على مقدار فلها ذلك المفروض

ای مہا بھلی کو نہ مہرا ۱۲ عدد ۵

ان وطئها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل

نقش اسب حاله بجای الیابنا و خشمه
الذرع او خشمه و در علیک
لم ذرع الذرع انقطعی راسها
اللام و ضما و نیز اذنی
اندر جبهه ایست

۶۶

الجناب

الشيخ

وَأَدْخَالَ السُّورَةَ فِي الْقُبُورِ وَكَانَ فِيهَا كَلِمَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا إِلَّا بِالْمَعْنَى

وہی

سبب اعتبارها في الدنيا والآخرة
مصلحة المرأة والمجتمع
المحققه في كتاب المرأة من
الشيخ محمد بن عبد الله بن
البربري

المجلس

عليه السلام فامسك باللسان وما يدور من اللسان

سان

م
المفوضة

التبيين ١٢ عمدة

بعض فان
بالخوة وقال النبي
من حرام امة ونزله

المف

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مَثَلاً لِّلطَّيِّعِ ۖ **قوله** هذا نظير لما منع الطَّيِّعُ فان الدم بموضع الوطى مما يتنفر عن الوطى عنده الطبع الانساني السليم **قوله** لا يفرغ لما يقال ان الوطى حالة الخبيث

کتاب النکاح

PA

المجلد الثاني

بِحَيْث لَا يَكُونُ مَعَهُمَا عَاقِلٌ فِي مَكَانٍ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِمَا

احد بخير اذ هما اولا يطلع عليهما احد للنظرة ويكون

الزوج عالما بانها امرأته كخلوة محبوب أو عيني أو

خَصَّ أَوْصَاءَهُمْ قِصَاصًا فِي الْأَصْحَفِ وَنَذَرَ فِي رُؤَايَةٍ وَ

مع إحدى الخمسة المتقدمة لا والصلوة كالصوفى

وَنَقْلًا أَيْ لَا تَكُونُ الْخَلْوَةُ صَحِيحَةً مَعَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ

كافة الصلوات المفروضة وتكون صحيحة مع صلاة

للمصوم رمضان وغيره ١٢ عمدة

لَكُمْ مَوَاقِدُ الْخَلْقِ

الصحة والفاقة ١٧

وجدنا ما نعلمه كما مره في رسوله ان ربي جبار قدير

مطلقاً لم يوطأ ولم يسم لها شهر
 عده ١٥ شهر ١٥ في العز
 اي المدة ١٢ عده

سواها الا لمن ستنى لها مهر و طقت قبل

المطلقات اربع مطلقه لم توطا ولم يسم لها مهر فبج

توزيع

المطلقات وتسمية

المهر

المصنف
عننا في هذا ما فانه لا تنفع لها
لو طوة كانت او غير موطوة فان بالوقت
يجب كل المهر المسمى ان كان مهر النخل
ان لم يكن مسمى المهر كما تفصيله في قوله
كم توفاً بالوجه صفة المطلقة والمراد بالوطي
المنفعة اعم من الوطي حقيقة ومن الوسط
ولا لا في قوله لمن سوا ما في لمن سوا
المطلقة ان في قوله فزكرا
المنفعة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم
النساء عام نسوة او تفرضوا لهن فريضته
و متعوهن على الموبع قدره وعلى المقترة
قدره متاعاً بالمعروف عسيرة
الربا ياتي في حل مشعر
الوقاية

والتزوير في القضاة والكفارات
والنذورات رويان والاصح انه منيع
اخذه وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهرها
وقيل منع انتهى قال في البحريني ان يكون
صوم الفرض ولو منذ راما فها اتفاقا لانه
صوم انساؤه وان كان الكفارة فيه فهو منع
بحكم انساؤه وان كان الاول ان
شعرى **قوله** في القضاة ليعقبه ذكر الاصح
في النذور مع القضاة ليعقبه ذكر الاصح
في النذور مع القضاة ليعقبه ذكر الاصح
اذ لا فرق بينهما في وجوب رويان في كون الاصح
بهما فان في رواية لا يمنعان في كون الاصح
بهما فان في رواية لا يمنعان في كون الاصح
فيما يوجد عدم المانع كما يقصده كلام
قوله في الصلوة كالصوم قال في البحر
لا تسكن ان افساد الصلوة بغير عذر حرام فضا
كانت او فظلا فينبغي ان تمنع
انهم قالوا ان افساد

المجلد الثاني

21

کتاب النکاح

ثم وهبت الكل لداو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الوط

أى تمام البر المسمى ١٢ عمده
أى ما لم يقبضه ١٢ عمده

فان لا شئ عليها لما ذكرنا ولو كان المهر عَرَصًا

فَقَبِضْتَهُ ثُمَّ وَهَبْتَهُ لَهُ أَوَّلَ مَا تَقَبَّضَهُ فَحَطَّتْ عَنْ

ای ذلک العرض ۱۲ عمده

ذمتہ ثم طلقها قبل الوطی فلا شیء علیہا أمّا

في صورة عدم القبض فلما مروا ما في صورة

لَقَبِضْ فَكَيْدُكَ لِأَنَّهُمَا وَهَبْتَ الْعَرْضَ لَهُ فَانْتَقَصَ^{٥٤}

ای لا شئ علیہا ۱۲ عمده

قبض المهر لان العروض متعينة بخلاف المسألة

لاولى فان الدراهم غير متعينة وان نكم بالف على

نکاحیخرجهااولایتزوجعلیهااوبالفاناقامبها

مضار و معروف من الاخر

وَبِالْفَيْنِ اِنْ اَخْرَجَهَا فَانِّ وَفِي اِيْ فِيمَا نَكَّهَهَا عَلٰى

نَ لَا يُخْرِجُهَا وَلَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَأَقَامَ آيَ فِيمَا نَكَحَهَا بَابُ

上

ان اقام بها وبالفين ان آخره فلها الالف والاف فمهر

شاهها هذا عنداني حشفة فعند الشرط الاول صحيح

عبد العزیز علی

ان التزويج امر
اخر ما دام في نكاحها
قوله ايها الفاحش
ورثني المهر بانه تزويج
اقام بها في البهلة والظان
ان اخبرها له قوله فان
قوله ما نحن في نكاحي ومن التوبة
ان فان التي باشرت عند
الحقد هو علم اخبرها او
عدم التزويج عليها
قوله فلها الالف اما في الصورة
الاولى فلا نسح ما يصلح
مفسرا وهو الالف وعدم
اخرها او عدم

المطلقة وتسمى
المهر

المطابقة

الفاسي وكونه

فان هناك

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

اعطاه و...
...ين في الحقوق و...
...لأن

فصل الیه علی

قد قاس فرقة باليهة فلا

و ما ذكره

منه فان

ووصل اليه في
بغداد فيما اذا باعها

يوم الجمعة ١٠

ان الحمد لله المذنب

او فقه او مثلي غيروا او قمي فالادل عشر
 وجمالان لليوب اما كل او نصف وكل
 منها امان يكون او اكثر فبده عشرة
 النصف او اقل منه او اكثر فبده عشرة
 منها امان يكون مضر ويا او براني سينا
 او لا دل ان في مثلي وكل منها ان يكون سينا
 والعشرة الاول في مثلي وكل منها ان يكون سينا
 او لا دل ان في مثلي وكل منها ان يكون سينا
 او لا دل ان في مثلي وكل منها ان يكون سينا

قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمة فعلم منه ان اذا كان

مهر المثل مساويا لقيمة احداهما يجب هذا العبد

ولو طلقت قبل وطى فنصف الاخر اجماعا وان كح

بهذين العبدين واحدهما حر فلها العبد فقط ان

ساوى عشرة وان شرط البكارة ووجدت هاتين

لزمت الكل وصح ايمار فرس وثوب هروى بالغ في

وصفه ولا ومكيل او موزون بين جنسه لا صفته

ويجب الوسط او قيمته وان بين جنس المكيل او

الموزون ووصفه فذلك ولا يجب شئ بلا وطى في

عقد فاسد وان خلا فان وطى فمهر المثل ولا يزداد

على ما سمي اي ان كان مهر المثل مساويا للمسمى واقل

فمهر المثل واجب وان كان اكثر لا تجب الزيادة

ويثبت النسب ومدته من وقت الدخول عند محمدا

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

بيان
ما يصح الامهارة
به

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

وَبِهِ يَفْتَى اِيَّانَ كَانَ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ إِلَى وَقْتِ

الوضع ستة اشهر يثبت النسب ان كان اقل لا وعند

ابى حنیفہ و ابی یوسف یعتبر من وقت النکاح

في النكاح الصحيح ومهر مثلها ومهر مثلها من قوم

ابہا وقت العقد ای یثبت مهر مثلہا ثم بینہ بقولہ

مهر مثلها فیراد بالاول المعنى المصطلح شرعا

وبالثاني المعنى اللغوي اي مهر امرأة مماثلة لها

وهي من قوم إيهاتين مابه المماثلة بقوله سست

وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا وَبَنَاتًا

وَتِيَابَةً فَإِن لَّمْ تَوْجَدْ مِنْهُمْ فَمِنَ الْأَنْجَابِ لَا مَهْرَ

اُمِّهَا وَخَالَتَهَا اِلَّا اِذَا كَانَ تَمَنُّ قَوْمِ اِبِيهَا اَمَّ

اذا كانت امها بنت عم ايها وصيه ضمان وليه

مهرها ولو صغيرة وتطالب ان شاءت

۴۰
 ہے اہل اللہ کے
 قولہ فان لم یوجدی لم یوجد امرہ
 من قوم ابیہا مائلۃ الیہا فی الاوصاف المذكورہ
 فیقینن الا جانب ہے من قبلیۃ مخالف قبلیۃ
 ابیہا کے قولہ لا تجزئ الانسان یغفر
 وکنات من قوم ابیہا لان الانسان یغفر
 جلتقم ابیہا من غلب قوم امہ کے قولہ لا
 کانتا یبغی لو کانت الام والاصاف المذكورہ
 بکرم مع اعتبار الاوصاف عمدت ہوا ان لم
 بنت عم ابیہا فی الدرر بنت عمہا ہوا ان لم
 یکن مجاز الوطافا نہ لکل نکاح وچلت بنت
 کے قولہ صحیح امی صحیح ان الضمین انو سے
 شرط قبولہ او قابل آخرتہ لعلیں
 الکفصل سے الزوج ام
 تمام

من قول الشاعر
 يا فتى قد صرحت به الصنف سابقا فلم يبق
 الا شرح الاسماء
 خوف مثلها الثانية
 امرأة فتاة
 الوحي قد صرحت به الصنف سابقا فلم يبق
 الا شرح الاسماء
 خوف مثلها الثانية
 امرأة فتاة

إذا كانت صنفرة أو
 إذا كان لبها فاجبا بغير
 (المعاشرة)
 المنة
 القبول كذا في آخره
 كان الزوج والزوج صغيرا
 ويغير معه حال الزوج
 الزوج بغيره كالزواج
 الزوج وغدها كذا في
 الوجة انما من ١٢
 النسب وان كان من عمن
 في محل شري

بج
في مهر
سل
والاوصاف التي ياتي ذكرها بشرط
ان تكون من قوم ابيها كانت عمه والعمه
قوله استباكم السيدات سيد النون اراد به الصنف
والكبر ليس المراد به تحديد السن بالعدد بل مطلق
الصنف والكبر فيما لا يعين فيه التفاوت موافق
لغيره في ثلثين في ثلثين وادبها اشار في معراج
الدرية حيث قال في وجوب اعتبار هذه الاوصاف
لان مهر النسل يختلف باختلاف هذه الاوصاف
فان الغنية تنكح باكثر وانكح بالفقيرة وكذا الثا^{لث}
فان الغيرة تنكح باكثر وانكح بالفقيرة وكذا الثا^{لث}
مع وجودها مع الثوا^{لث} ما روي قوله جلال
الدين في العتيق بالجمال في بيت حسب
ومن قال لا يعين بالجمال في بيت حسب
ووجوبه في حق الفقراء

الحق والوقت
لولا عبد الله عليه
السلام عليه

الشرع بل في اوساط الناس
والله اعلم بالصواب

ولو اذى رجعه على الزوج ان ضمن بامرء والا فلا

انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب

المهر ليس الا وليها فيوهم انه لا يجوز الضمان

لان باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون

الشخص الواحد مطالبا ومطالب لكن لا اعتبار

لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصل

فالولي سفير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا

باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن

لان الحقوق راجعة الى العاقد وطامنع من

الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة

على تقدير المنع ولو بعد وطى او خلوة برضاها

احتراز عن قولها فانه اذا وطىها او خلأها بامرء

برضاها لا يبق لها حق المنع لانها سلمت اليه

عليه ان من الحقوق

النكاح ايضا فان وليها المطالبة به

عليه ان من الحقوق

انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب

المهر ليس الا وليها فيوهم انه لا يجوز الضمان

لان باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون

الشخص الواحد مطالبا ومطالب لكن لا اعتبار

لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصل

فالولي سفير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا

باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن

لان الحقوق راجعة الى العاقد وطامنع من

الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة

على تقدير المنع ولو بعد وطى او خلوة برضاها

احتراز عن قولها فانه اذا وطىها او خلأها بامرء

برضاها لا يبق لها حق المنع لانها سلمت اليه

عليه ان من الحقوق

النكاح ايضا فان وليها المطالبة به

عليه ان من الحقوق

النكاح ايضا فان وليها المطالبة به

انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب

المهر ليس الا وليها فيوهم انه لا يجوز الضمان

لان باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون

الشخص الواحد مطالبا ومطالب لكن لا اعتبار

لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصل

فالولي سفير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا

باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن

لان الحقوق راجعة الى العاقد وطامنع من

الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت ايها النفقة

على تقدير المنع ولو بعد وطى او خلوة برضاها

احتراز عن قولها فانه اذا وطىها او خلأها بامرء

برضاها لا يبق لها حق المنع لانها سلمت اليه

عليه ان من الحقوق

النكاح ايضا فان وليها المطالبة به

عليه ان من الحقوق

النكاح ايضا فان وليها المطالبة به

الزوجة منها زوجها

الزوجة منها زوجها

المحمد الشافعي

المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولا في حصة

ان كل وطيعة معقود عليها فتسليم البعض لا

يوجب تسليم الباقي قبل اخذ ما بين تعجيله كلاً

وَبَعْضُ الظُّرُفِ وَهُوَ قَبْلُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَهَا مَنَعَةٌ

ثم عطف على قوله ما بين تجيله قوله وقد رما

يَعَجَّلْ لَهَا مِنْ مِثْلِ مَهْرِهَا عَرَفَا غَيْرَ مَقْدَرِ

بالربع او الخمس ان لم يبين لفظ المختصر هذا و

المَجْلُ والمَوْجِلَانِ بُيْتَانِ فَذَاكَ وَالْأَفَامْتَعَارُفِ

والسفر والخروج للحاجة وزيارة أهلها بلا إذن

قبل قبضه آي وها السفر الى اخوه قبل قبض المجلد

ولا لها المنع لقبض الكل في المختار اي ان لم يبيّر

المعجل والمؤجل لا يكون لها ولاية تمنع النفس

كل مهر فهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه اذا ق

[illegible]

ولان النصف وقال في غير انقلب الثالث
 آتيا اي بعين حرف واما ثابت فثابت
 من الميراث مثل هذه المرأة التي
 مال من قدر ما يعجل بالبيع بالنصف
 في العقب في هذا الباب للموت والموت
 في البيع او الميراث فان كان الموت
 في البيع او الميراث في البيع او الميراث
 في البيع او الميراث في البيع او الميراث

او قد ما يجعل الى قوله ان لم يبين فقيده ولاية
 المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس
 لها المنع لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف
 في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
 نفي الحكم عما عداه لكن اراد التصريح بهذا
 ليبدل على انه مختلف فيه والمختار هذا فان
 المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف
 وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع
 لاخذ كل المهر الذي يبين مقدار المهر المعجل
 والمؤجل لان المهر عوض البضع فماله تقبض
 كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع ولا لو
 اجل كله فانه لو اجل الكل فقد سقط حقها
 فلا يكون لها منع النفس لاخذه وله السفر بها

قوله ما يجعل الى قوله ان لم يبين فقيده ولاية
 المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس
 لها المنع لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف
 في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
 نفي الحكم عما عداه لكن اراد التصريح بهذا
 ليبدل على انه مختلف فيه والمختار هذا فان
 المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف
 وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع
 لاخذ كل المهر الذي يبين مقدار المهر المعجل
 والمؤجل لان المهر عوض البضع فماله تقبض
 كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع ولا لو
 اجل كله فانه لو اجل الكل فقد سقط حقها
 فلا يكون لها منع النفس لاخذه وله السفر بها

ما منع
 الزوجة منها
 زوجها

قوله ما يجعل الى قوله ان لم يبين فقيده ولاية
 المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس
 لها المنع لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف
 في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
 نفي الحكم عما عداه لكن اراد التصريح بهذا
 ليبدل على انه مختلف فيه والمختار هذا فان
 المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف
 وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع
 لاخذ كل المهر الذي يبين مقدار المهر المعجل
 والمؤجل لان المهر عوض البضع فماله تقبض
 كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع ولا لو
 اجل كله فانه لو اجل الكل فقد سقط حقها
 فلا يكون لها منع النفس لاخذه وله السفر بها

للقوله
أقل من مثله إذا ادعى الزوج
أن المهر المثل والمهر فان كان مهر
مثله المهر أو أقل منه فانظر
فيما لا يكون المهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج
أن المهر المثل والمهر فان كان مهر
مثله المهر أو أقل منه فانظر
فيما لا يكون المهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج
أن المهر المثل والمهر فان كان مهر
مثله المهر أو أقل منه فانظر
فيما لا يكون المهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج
أن المهر المثل والمهر فان كان مهر
مثله المهر أو أقل منه فانظر
فيما لا يكون المهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج
أن المهر المثل والمهر فان كان مهر
مثله المهر أو أقل منه فانظر
فيما لا يكون المهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل
بل هو ما لا يكون مهر المثل

أو أقل منه فالقول له مع اليمين وإن كان مساويا

لما قد عسر المرأة أو أكثر منه فالقول طامع اليمين

وأي أقام بينة قبلت شهد مهر المثل له ولها و

ذلك لأن المرأة تدعى الزيادة فإن أقامت بينة

قبلت وإن أقام الزوج وحده تقبل أيضا لأن

البينة تقبل لدفع اليمين كما إذا أقام المودع بينة على

رد الوديعة إلى المالك تقبل وإن أقام ما في يدها أن

شهد له وبينته أن شهد لها لأن البينات شرعت

لأثبتات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت

لإبقاء الأصل على أصله قال النبي عليه السلام البينة

على المدعي واليمين على من أنكر وأصل في النكاح

أن يكون بمهر المثل فالذي يدعى خلاف ذلك

فبينته أقوى وإن كان بينهما تحالف أي أن كان

أقل من مثله إذا ادعى الزوج

أن المهر المثل والمهر فان كان مهر

مثله المهر أو أقل منه فانظر

أقل من مثله إذا ادعى الزوج

أن المهر المثل والمهر فان كان مهر

مثله المهر أو أقل منه فانظر

فيما لا يكون المهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج

أن المهر المثل والمهر فان كان مهر

مثله المهر أو أقل منه فانظر

فيما لا يكون المهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

أقل من مثله إذا ادعى الزوج

أن المهر المثل والمهر فان كان مهر

مثله المهر أو أقل منه فانظر

فيما لا يكون المهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

بل هو ما لا يكون مهر المثل

تقبل مني يا رحمن
مهر النمل ذلالا
في القدر بعد
الملك لا عيب
فكجا متعة
لنصف اما
لان المفرد
قبل الوصل
لاكله ملك
المذكورة اي
تقبل

[illegible]

وَمَوْت أَحَدَهُمَا كَحَيَاتِهِمَا فِي الْحُكْمِ وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا فِي الْقَدَرِ

أي الزوجين ١٣٠ عمده

الْقَوْلُ لَوِ شَرْتُمْ فِي أَصْلِهِ لَمْ يَقْضِ شَيْءٌ وَقَالَ قَضَى بِهِمُ

بصيغة المجهول ١٣١ عمده

الْمِثْلُ وَبِهِ يَفْتَى وَأَرْبَعُ إِلَيْهَا شَيْئًا فَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ

أي الزوجين ١٣٢ عمده

وَقَالَ هُوَ مَهْرٌ فَالْقَوْلُ لَهَا فِيهَا هَيُّ لِلْأَكْلِ كَالْخَبْزِ

بِخِلَافِ الْخَنْطَةِ فَإِنْ نَحِمَ ذِمِّي ذَمِيرًا أَوْ حَرْبِي حَرْبِيَّةً

أَي فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمِثْلِهِ أَوْ بِلَا مَهْرٍ وَذَا جَائِزٌ عِنْدَهُمْ

أَي وَالْحَالُ أَنَّ النِّكَاحَ بِلَا مَهْرٍ يُجُوزُ عِنْدَهُمْ فَلَا

يُجِبُ شَيْءٌ وَأَمَّا قَالَ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِ هَذَا فِي دِينِهِمْ

أَوْ يُجِبُ الْمَهْرَ عِنْدَهُمْ لَا يَكُونُ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ عَدَمٌ وَجُوبٌ

الْمَهْرُ فَوُطِّتْ أَوْ طُلِّقَتْ قَبْلَهُ أَوْ مَاتَ فَلَا مَهْرَ لَهَا

وَأَنْ نَكَحَهَا بِخَمْرٍ أَوْ خَنَزِيرٍ عَيْنٍ ثُمَّ اسْلَمَ أَوْ اسْلَمَ

أَحَدُهُمَا فَلَهَا ذَلِكَ وَفِي غَيْرِ عَيْنٍ فِقْمَةُ الْخَمْرِ فِيهَا وَ

مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

وَالْمِثْلُ فِي الْخَنَزِيرِ لَأَنَّ الْخَمْرَ عِنْدَهُمْ مِثْلِي كَالْخَلِّ

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

مسألة
نكاح الذمي بميثة
وخمس

المعنى ألق بالعبد المتمرّد واما فارقها فهو اظهر في

هذا المعنى واذن لعبد بالنكاح يحتم جائزه وفاسده

فبياع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها

وان لم يوطأ العبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر ولو

نكحها ثانيا واخرى بعد ما صححتا وقفت على الاجازة

اي لو نكحها نكاحا ثانيا صححا او نكح امرأه اخرى بعد تلك

المرأة نكاحا صححا توقفت على الاجازة لان الاجازة قد

انتهت بذلك النكاح الفاسد ولو زوج عبدا مديونا

ما ذوناله صح وسأوت غرماءه في مهر مثلها اي ساوت

المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل اي ان بيع العبد

يقسم ثمنه بين المرأة والغرماء بالخصصة فتأخذ

بخصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل

او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بخصته

قوله بالعبودية المتمرّد واما فارقها فهو اظهر في هذا المعنى واذن لعبد بالنكاح يحتم جائزه وفاسده فبياع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها وان لم يوطأ العبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر ولو نكحها ثانيا واخرى بعد ما صححتا وقفت على الاجازة اي لو نكحها نكاحا ثانيا صححا او نكح امرأه اخرى بعد تلك المرأة نكاحا صححا توقفت على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد ولو زوج عبدا مديونا ما ذوناله صح وسأوت غرماءه في مهر مثلها اي ساوت المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل اي ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والغرماء بالخصصة فتأخذ بخصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بخصته

بيان نكاح الرقيق والكافر

قوله بالعبودية المتمرّد واما فارقها فهو اظهر في هذا المعنى واذن لعبد بالنكاح يحتم جائزه وفاسده فبياع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها وان لم يوطأ العبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر ولو نكحها ثانيا واخرى بعد ما صححتا وقفت على الاجازة اي لو نكحها نكاحا ثانيا صححا او نكح امرأه اخرى بعد تلك المرأة نكاحا صححا توقفت على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد ولو زوج عبدا مديونا ما ذوناله صح وسأوت غرماءه في مهر مثلها اي ساوت المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل اي ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والغرماء بالخصصة فتأخذ بخصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بخصته

قوله بالعبودية المتمرّد واما فارقها فهو اظهر في هذا المعنى واذن لعبد بالنكاح يحتم جائزه وفاسده فبياع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها وان لم يوطأ العبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر ولو نكحها ثانيا واخرى بعد ما صححتا وقفت على الاجازة اي لو نكحها نكاحا ثانيا صححا او نكح امرأه اخرى بعد تلك المرأة نكاحا صححا توقفت على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد ولو زوج عبدا مديونا ما ذوناله صح وسأوت غرماءه في مهر مثلها اي ساوت المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل اي ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والغرماء بالخصصة فتأخذ بخصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بخصته

اي في القدر الزائد ٤١

باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك وله انكاح عبده

المولى عبد
مكود
التيمة قائم لا منفق منهم يفعل ذلك فكان
اسنادا بالتبوية الى السبب لكونه سنا
الى السبب وقد اكمل بالاعتبار المعنى
النفوي اما المعنى الاصطلاحى للتبوية
الذاتية يريد به الفقهاء من اطلاقها وهو
ان يحكى الى ذكره المصنف سابقا بقوله
حقيقة لانه فاعل التخلية المذكورة ١٢
عنه وليس له ولاية المنع من الوطى الا
قبل اخذ الجمل كذا في جميع الافراد
عمدة الرعايا متفق
حل شرح الوقاية

فمنزل الزوج وان شرط الزوج على المولى
شرط باطل فيبطل ولا يفيد النكاح لان النكاح
الغيب بالشروط الفاسدة وذلك لان المسمى
للزواج هو ملك الكل لا غير نعم ليس له ان يمنع الزوج
مطلقا بل من دعي في وقت تصديقه مشغولة
بخدمته المولى **قوله** لكن اى لا يجب
الزوج نفقة وسكنانا لانها جرة الا لاحتباس
واذ ليس غيبس والذا لا تجب نفقة الماشترقة
المختصة **قوله** لجوسه تبين عليهما كما سيأتي
تفصيلا في موضع آخر فان الله تعالى
قوله في منزله اضمير الى الزوج وهذا
القيد ليس به اخل في حقيقة التوبة فانه لو
غلط بينا وبينه في منزل اخر

[illegible]

كتاب النكاح

وامته مكرها اي يزوجه كل واحد بلا رضاه ولحرة

قتلت نفسها قبل الوطي المهر كله لا لمولى امية

قَتْلَهَا قَبْلَهُ أَيْ قَبْلَ الْوُطَى لِأَنَّهُ عَجَلَ بِالْقَتْلِ اخَذَ الْمَهْرَ

فجوزى بالحرمين آتيا في الصورة الاولى فالقائلة نفسها

لا تأخذ شيئاً فكمّل المهر بالموت وأما قال قبل الوط

لأن بعد الوطى المهر واجب في صورتين وزوجه كامة

بَعْرُكَ يَا ذَنْ سَيِّدَهَا فَاَنْ الْعَزْلُ مِنْهُ عَنْ حَدِوْثِ

ولده وهو ملك مولاها وخبرت امه ومكاته عتقت

تحت حرّ او عبيد فاز كانت تحت العبد فلمها الخيار

مفاد فعاللعار وهوان تكون الحرة فراشا للعد

آن كانت تحت الحكم ففسد خلاف الشافعي وهذا ما

للمسألة اعتبار الطلاق فإنه عندنا بالنساء فلها

خدا منع ال زيادة المال عليها وعنده بال حال

١٢٦ فتنه بيلور الطاهرة ١٠٠٠ على الزوج ٢٤٦

عندئذ يروى قوله تعالى فاحشاً

من زوجهها فاذن

ان ۱۲

من العزل وهو الانفصال عما
 الحرة والباذنها في امته الواسعة
 الحديث ابن عمر في امته الخيرة
 سليمان بن يعقوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واليه في امته وخرج البيهقي عن ابن عمر قال قال
 عبد الرزاق والبيهقي في امته الخيرة
 نرجع الى المولى لا اله الا الله
 الحرة فان قادمة ترجع الى نفسها فيستأذن
 منها في ذلك فانه لا يملكها الا في نفسها فيستأذن
 منها في ذلك فانه لا يملكها الا في نفسها فيستأذن

جميعاً ثبت النسب والا فلا كذا في
 قولك فولدت فلاناً فلو لم تكن
 بالضم هو من تنكح في الجمال
 لسان الثانی فیما لا دلالة لك
 قولك فادعاه اى ادعى اللب الى
 كون الولد منه عند قاض فلو لم
 بالنسب لان ثبوت النسب ولد الجارية
 موقوف على الدعوى ثبتت بخلاف النكوة
 قولك ثبت ام دلالة فان ام الولد
 لا دلالة لى ولدت من المولى وادعى النسب
 فثبت النسب من الواطى ثبت

لا بينة
 كلكم جارية الابن ضرورة نصارى
 ام دندله وبنه اذا كان الخواصى من اسلمنا
 عاقلا فلو كان عبدا او مكنتا او كافرا او مجنونا
 لم تصح دعواه ولا تصليح **وقيل** فان قوله ان
 على مال الابن **وقيل** فان قوله ان
 في الحديث اخيه ابن ماجة عن جابر ان
 في الحديث اخيه ابن ماجة عن جابر ان
 رجل قال يا رسول الله ان لى مالا ولدا
 ان يخاف ان يخاف ما لى قال انت و
 ان يخاف ان يخاف ما لى قال انت و

ان الجارید
مالک لایک و جالہ نقا
واخرجه ابیہی و الطبرانی فی صحیحہ من حدیث عائشہ
و آخرتہ ابن حبان فی صحیحہ من حدیث عائشہ
ان رجلاً جاء عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام
ان رجلاً جاء به في دين لم عليه فقال عليه السلام
السلام انت و مالک لایک و مالک لایک و مالک لایک

رضیت و ما سئی للسید و ان زاد علی مہر مثلاً

ای قبل الوطنی ۶۵

ووجب علی الاب قیمتها فان قوله علیه السلام انت

مالك لا بيك اوجب ولا ية تملك الاب مال الابن عند الم

قوله هو الذي لا يكون له
 في حال زوال تلك الموصفات
 بنفسها فكان العوض عما
 قوله هو الذي لا يكون له
 في حال زوال تلك الموصفات
 بنفسها فكان العوض عما

من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يملك مال الابن
عند الضرورة لغيره الا ما كان
للموتى من ماله

لأنه قولان
المقتضى لصيغة الجمل
والثابت اقتضاء قال الشارع في التفتيح
بأن مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا

الثابت بالاقضاء مستغن عن القبول فانه قد عرف
في اصول الفقهاء ان مقتضى ليس كالمفوض بل هو
امر ضروري فيسقط من الاركان والشروط
ما يحتمل السقوط وعن الثاني ان الثابت بالاقضاء
وان كان ضروريا يثبت به لوازمه التي لا يحتمل
السقوط كما سيأتي في مسألة الطهارة ان الهبة
الاقتضائية لا بد لها من القبض فبطلان ملك
النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك
عنه والولاء لها لانه عتق عليها ويقع عن كفارتها
لو نوت به اي لو نوت بهذا الاعتاق الاعتاق عن
الكفارة يقع عن الكفارة وان قالت ذلك بلا بد لم يفسد
والولاء له اي للسيد وهذا عند ابي حنيفة وكذا عند
محمد وآما عند ابي يوسف فلهذا والا ول سوء

تعدد عن مواضع الضرورة مسلم
لا مانع من ثبوت لزوم النكاح لازم
عنه ومن المعلوم ان بطلان النكاح
ثبوت ملك اليمين لزوما لا انكاحا
فلا بد ان يثبت ذلك ثبوتة مسلم
في مسألة الهبة ان في المسألة التي تاتي
عن طريق ما اذا قالت السيد زوجها
من طريق غير ذلك كالحوض قوله
اعتق عن من غير ذكر الصورة المذكورة اذا
والولاء لها يثبت به لوازمه التي لا يحتمل
فعل المولى لعل لان والولاء لها يثبت به
ولا بد من ثبوت ملك اليمين لثبوت ملك اليمين
بأن مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا

قوله الحق
سيد زوجها اعتق
عني

لأنه قولان
المقتضى لصيغة الجمل
والثابت اقتضاء قال الشارع في التفتيح
بأن مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا
ولا يكون كالمقتضى في التفتيح
لا ينافي مقتضى البيع ضرورة صحة العتق فضا

كتابين اذ يوجد بين الزوجين كتابان يكونان
 الزوجية او بالعكس وعلى كل فاسم الزوج
 في دارنا او في دار الحرب اما ان يكونا
 في دارنا او في دار الحرب والعكس
 فيشمل الوثن وغيره وقيده بالاسلام لان
 النصارية اذا اتوا دوت او عكسه لا يلتفت
 اليهم لان الكفر كله واعداءه كذا في البحر
 اعلم جرد القول فان سجد يصنف
 في كتابين اذ يوجد بين الزوجين كتابان يكونان
 الزوجية او بالعكس وعلى كل فاسم الزوج
 في دارنا او في دار الحرب اما ان يكونا
 في دارنا او في دار الحرب والعكس
 فيشمل الوثن وغيره وقيده بالاسلام لان
 النصارية اذا اتوا دوت او عكسه لا يلتفت
 اليهم لان الكفر كله واعداءه كذا في البحر
 اعلم جرد القول فان سجد يصنف

کتاب النکاح

أى فى هذه الصورة الثانية ٤٤

في البعيد

1. 20

نفران علی

2

مؤلفی علی الفاضل

في استخدام
الوكلاء

آخر کتابیہ اور

—

الحرف ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

سعدی

المستطاب

الشيخ محمد بن عبد الله

[illegible]

على الآخر فان اسلم في له ولا فرق وهو اي التفريق

طلاق بائن لو ابي لا لو ايت لا في الطلاق لا يكون

من النساء ولا مهر هنا اي في ابائهما الا للموطوءة

اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل

المهر وان لم تكن فنصف لان التفريق هنا طلاق

قبل الدخول ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام

زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله على الآخر فان اسلم في له ولا فرق وهو اي التفريق طلاق بائن لو ابي لا لو ايت لا في الطلاق لا يكون من النساء ولا مهر هنا اي في ابائهما الا للموطوءة اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان لم تكن فنصف لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله على الآخر فان اسلم في له ولا فرق وهو اي التفريق طلاق بائن لو ابي لا لو ايت لا في الطلاق لا يكون من النساء ولا مهر هنا اي في ابائهما الا للموطوءة اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان لم تكن فنصف لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله على الآخر فان اسلم في له ولا فرق وهو اي التفريق طلاق بائن لو ابي لا لو ايت لا في الطلاق لا يكون من النساء ولا مهر هنا اي في ابائهما الا للموطوءة اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان لم تكن فنصف لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

قوله ولو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم تبين حتى تحيض

منه لا تخرج وانما كلنا بعد
الارثاء
عالم
سبحانك انت شفيق رحيم
دي ان بني عفيف
ارشدوا ام
زمان ابى بكر الصديق
ولم يوروا بجديد الا
عقوله ففى الحدا
حرة
الكتانية بالسلم والدا
قال سبحانه ورجل
ولم يقل رجلا كافر
عنه اى نصف له
كان مسجى والا فاللغة
سه لان دة احد
شافية
ابن كذا بذا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المجلد الثاني ٦٢ كتاب النكاح

ثلاثا قبل اسلام الآخر ولو اسلام زوج الكتابية فهي له

وتبين بتباين الدارين لا بالسبب فلو خرج احدهما

الياسم مسلما او اخرج مسبيا بانت وان سبيا معالا

ومن هاجرت اليها بانت بلاعدة الا الحامل وارتداد

كل منهما فسخ عاجل ثم للموطوءة كل مهرها ولغيرها

نصفه لو ارتدت ولا شيء عليه لو ارتدت وبقي النكاح ان

ارتدا معا ثم اسلما معا وقسدان اسلم احدهما قبل الآخر

والاسلام قياسي على سبعة الاباء عن
الملكاح والطلاق رافع للملكاح
فامناف فتقدر قوله لا شيء
نقطة على غير المدخول بها واما المدخولة فلها
العدة على غير المدخول بها وان ارتدت
بغير طلاق بخلاف الاباء
عليه لا المهر ولا النفقة والعدة ايضا واجبة في
الطلاق وبالله التوفيق

کتاب النکاح

باب القسم

يُحِبُّ الْعَدْلَ فِيهِ وَالْبَكَرَ وَالشَّيْبَ وَالْمَجْدِيدَةَ

والقديمة والمسلمة والكتابية شواء وكلامه والمكاتبية

وامم الولد والمدبرة نصف مال الحرة ولا قسم في السفر

يَسَافِرُ مِنْ شَاءَ وَالْقُرْعَةُ أُولَىٰ وَإِنْ تَوَكَّعْتَ

قَسَمَ بِالضَّرِّ تَهَاضَعُ ۖ وَان رَجَعْتَ جَلَّازُ

وجوب
النسوية في
القسم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بالانفس سفرافه ان يثابره من ثابريه و
 من معاو القنا قديني باصه لئن حضرو
 باين شاه و فالحاج فانه قد لا يمكن السفر
 السفر لا يجب القسم في السفر من ان يسافر
 بينهما وبين الزوجه قسم في السفر من ان يسافر
 وغير ذلك حكم الامة مشرعها و
 الامة فقال

[illegible]

فمنه قولين في الباب اجابوا
انما كثرة تدل عليه واما الوضيفة فاستدلوا
بالاثبات مذيبه بوجوده كلما وضيفة على ما
بسطه في فتح القدير وغيره منها انه لا بد من
تغيير الغذاء للرضيع المتولد باللبن في الحولين
لينقطع الانبات باللبن وذلك باودة مدة
يصحب فيها غيره فقد رابا بالسته اشهر يكون
يتجاوز اقل مدة الحمل وفيه ان المقدار لا
يزيد المدد اقل مدة الحمل وفيه ان المقدار لا
تصرف عقلا قياسا ولا النض مهننا علان التتو
لا يازم ان يكون اجلا الحولين للينضم ضرب مد
زائدة له فان اشترع لم يحرم اطعام غيره
من الحولين فجاب ان يتتو غير اللبن فيهما فلا
يحتاج الى الزيادة ومنها ان قوله تعالى
وحمله وقضائه تكون شهرا ذكروا
ضربا لهما المدد

١٤
 قوله كتاب الرضا
 لما كان المقصود من النكاح هو
 الولع بالبا ولا يعيش غالباً في التمدد واللبا الرضا
 وكان احكام النكاح والرضاع كسائر النكاح في كل ما
 عقيب كتاب الرضا من النكاح والرضاع كسائر النكاح في كل ما
 شرب اللبن من الرضا من النكاح والرضاع كسائر النكاح في كل ما
 ضرب من باب كرم من باب فسخ وكسائر النكاح في كل ما
 كذا في المصالح والمفاسد في كل ما كسائر النكاح في كل ما
 الميراث في الميراث في كل ما كسائر النكاح في كل ما
 والتمار في الميراث في كل ما كسائر النكاح في كل ما
 او كسائر النكاح في كل ما كسائر النكاح في كل ما
 الرضا شرعاً فان كانت ثابتة وكسائر النكاح في كل ما
 صلب اللبن في النكاح وكسائر النكاح في كل ما
 كانت موثقة فان كانت ثابتة وكسائر النكاح في كل ما
 وصول اللبن الى
 كسائر النكاح في كل ما

و فی بیان و
ماده فکانت مذکوره کل منهما
سنان زکات فی شفاطای القرآن
علی طایفه ای از الرضاع و ضعفه
بازر او خبر هیچ بعید علی
نقطه ثانیین مستحلاً فی اطلاق و احاطه
مدلوله فی اربعه و ششین و هو ظاهر
که کون جمعا بین اکتفیه و احاطه

اوبالعكس **قوله** اذا كانت المضايف بالرضاع
 في جميع الصور والحق ان المراد به
 كونه قاربين من الرضاع سواء تعلقت
 بالمضايف او بالمضايف من كل الصور المذكورة
 على النحو الذي مر ذكره **قوله**

تبرکے فیہ الصور الثلاث الیٰ جمیع الصور
جمیع ما ذکرنا یعنی جمیع الصور
کلیٰ منہما رضا

شرح الوقایہ

بطنة او رطبة

فتح قيد النكاح بلفظ مخصوص
 في المنة وانما لم يصرح ببناء على كونه مفقودا من
 التفرق مع ان اقل الجميع يتأبش
 بحدة العاين

الوقوع أي وقوعها مذهب أهل السنة وعند

الروافض لا يقع تمسكا بقوله تعالى الطلاق

مَرَّتَانِ الْآيَةُ فَالْثَلَاثُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ وَ

يَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ وَلَوْ

سَكْرَانٍ أَوْ وَانْكَرَانَ الزَّوْجِ سَكْرَانٍ خِلَافًا

لِلشَّافِعِيِّ وَآخَرُهَا بِإِشَارَتِهِ الْمَعْمُودَةُ لِطَلَاقِ

صَبِيِّ وَجَنُونٍ وَنَائِمٍ وَسَيِّدٍ عَلَى زَوْجَةٍ عَبْدَةٍ

لَهُ قَوْلُهُ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

وَمَا يَمُوتُ الْمُتَقَوْلُ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ قَوْلُهُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ

أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ جَهْدٍ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِيَةِ مِنْهُمْ وَأَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ

مِنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ وَمِنْ لَا يَقَعُ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ وَلَا يَخْتَصِرُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْ جِهَتُهُمْ

وطلاق الحرة والامة ثلثة واثنان اى طلاق الحرة

وان كانت مكتوبة او مدونة في العدد

ثَلَاثَةٌ وَطَلَّاقُ الْأُمَّةِ اثْنَانِ وَلَوْ رُجِّعَا خِلَا فُهِمَا

فان اعتار الطلاق عند ذاب النساء وعند الشافعي

ای اعتبار خود ۱۲۵۰ عدد

بالرجال فاذا كان زوج الامه حرا فالطلاق عندنا

بیان حقیر الخلفاء اعلمه

اثنان وعشده ثلثه وان كان زوج الحرة

فبعد ما طلقها اثنين لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ١٢٥ عله

عبد فالطلاق عندنا ثلثة وعنده اثنان

باب ايقاع الطلاق

صريح ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق

بسم الله الرحمن الرحيم

ومطلقة وطلقتك ويقع بها واحدة رجعية

بشديد اللام اسم مفعول من التظليق واما تخفيف اللام فمعلم بالكنائيات كذا في البحر ١٢ عده

وان نوى ضدها اى ضد الواحد الرجعية

وصلية ١٢ العدد

وَهُوَ الْوَاحِدَةُ السَّائِتَةُ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدَةِ وَلَفْظُ

نابا

المختصر هذا ويقع به الرجعية ابدى سوء لم ينفو
 الاشارة الى انك اعلم ما كانت له من علة في قوله اول من شئنا ان نعبد

او نوى واحدة رحمة او بائنة او اكثر من الواحدة

عطف على واحدة ١٢ عمدة

والله اعلم
عنه قوله ما
من النية كذا في
الفتاوة المفصلة
م اعتباراً بوجوب
القارسية و
تعمال الفتاوة
وإنما العبرة
ثق بالافتا

[illegible]

مطلوبان علیہ فلا یہ بائیں ہر اطلاع دینیہ و غیرہ کے ساتھ ساتھ علمی و تعلیمی کے ساتھ ساتھ

لوقا

[illegible]

بثلث وارجع عند ما يئين عند
 الطلاق بالرجل والعدة بالنساء وروس
 وزيد بن ثابت وعثمان وغيره ولنا حديث
 وقال ابن الحارث بن سفيان في حديث
 في تقيصهما على الجلية ثم ذكره المحدثي
 العدة فان عدة الالة نصف عدة الحرة وانما
 جعل حيتين لعدم امكن ان ياتي
 طلاق
 يره
 الحية الواحدة ويؤيد قوله
 تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن من بعدهن
 احصوا العدة **قوله** بعد الثالث
 بعد الطلاقين فيبوءة منقطة بل بعد الثالث
قوله باب ايقاع الطلاق ليس المراد
 بيان هذا المعنى المصدرى بل بيان الاحكام
 المتعلقة بالايقاع فان ما تقدم كان ذكر
 المتعلق بالاب السابق فان ما تقدم كان ذكر
 لما في الباب من اقسام الالة والية وبيان المقصود
 الطلاق نفسه واما احكام جريمتها فمما
 في هذا الباب بيان الاحكام تقسيمه باعتبار ما
 منه بيان خصوص القاطن الى القسمين صرح
 قوله كذا في قسم الطلاق الذي لا يستعمل الا فيه
 وكذا في الصريح اللفظ الذي لا يثبت فيه
 او يستعمل فيه غالباً حقيقة كان او
 او بخلافه كذا ذكره في المراد

ديانة كذا في الفقه والنحو، اعمدة الرعايه في حل شرح الوقايه

كنصفك أو ثلثك يقع الطلاق وإلى يديها ورجلها

لا وكذا الظير والبطن هو الاظهر لا ندر لا يعبر بهما

عن الكل وعند البعض يقع وينصف طلقة او

تلتها او من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة

بضم اللام وسكونها ١٢ اعمده
الى ثنتين واحدة ف قوله واحدة مبتدأ

وكذا النوقال من واحدة الى واحدة يقع ولحد ذكره قاصيحيان ١٢١ عمده

وخبره بنصف طلقة وفي من واحدة الى ثلث

ما بين واحدة الى ثلث ثنتان وثلاثة اقسام

طَلَقَتَيْنِ ثَلَاثَ وَبِثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ طَلَقَتْهُنَّ طَلَقَتَانِ

وقيل ثلث وجه الاول ان ثلثة انصاف طلقة يكون

أي في الصورة الثانية ٢ أعده أي وقوع الطلقتين في قوله أنت طالق ثلثة أنصاف طلقة ٢
طلقة ونصفا فيتكامل النصف فحصل طلقتان ٤

وجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث

في انت طالق واحدة في ثنتين واحد نوى الضر

اولا قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء

[illegible]

في الظل والحدرة رحيمة

راجعاً
 معارضة تافاً
 معارضة على
 قذاو
 يمين
 بفتح و نحوه
 بفتح و نحوه
 راجعاً

السنة يدل على انه صام كلها بخلاف صمت في السنة
 وفي قوله انت طالق في غد يقض وقوع الطلاق في
 جزء من الغد وليس جزء منه اولى من الجزء الآخر
 فيقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
 اما اذا نوى جزء معينا تصح نيته وعندا ولهما
 في اليوم غدا او غدا اليوم اي اذا قال انت طالق
 اليوم غدا يقع في اليوم وان قال انت طالق
 غدا اليوم يقع في الغد ولغانت طالق قبل ان
 تزوجك وانت طالق امس لمن نكحها اليوم يقع
 الان فيمن نكح قبل امس اي اذا قال انت طالق
 امس لامرأة نكحها قبل امس يقع في الحال فلا قدرة
 له على لايقاع في الزمان الماضي وفي انت كذا ما
 لم اطلقك او متي لم اطلقك او متي ما لم اطلقك

[illegible][illegible]

بزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجب عنه
 الشك في الشيء وادركه
 بانه على سبيل عموم المجاز حيث استعمل اللفظ
 الموضوع للوقت في مجموع الوقت والشرط وفيه
 انه لا يجوز اطلاق اللفظ على مجموع السماء
 والارض وليس هذا من مثالي مجموع السماء
 الجواب ان يقال انهم استعملوا في
 كنه تقييد معنى الشرط باعتبار اعادة الكلام
 كنه تقييد حصول مفهوم عليه بمضمون جملة بمنزلة
 البنية المتضمنة لمعناهم طرأ بزم من ذلك
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له كذا حقيقة التقدير الى
 في التوبيخ ولعلك تقطن من ههنا ما في كلام
 المشار ههنا من المسألة قوله كما اذا قل
 يعني اذا قال الرجل فاطيلا لم يمتد
 بطة في لفظ
 وم
 طلق نفسك اذا ثبت ان كان بمنزلة
 متى ثبتت في ان لا تمقيد المشية في المجلس
 خلاف ان ثبتت فان المشية هناك متعلقة
 بالمجلس لا تجاوز عنها كما سيأتي تفصيله في موضعه
 انما هو ان لا المشية فان امر ما فوض اليها بقوله
 بطلان مسألة المشية فاعلم بان الشك في
 بطلان نفسك قلنا فلا يزال بان الشك في
 طلق نفسك انما المشية جواب عما استشهد
 قوله واما مسأله الفرق بين التقييد
 به ابو يوسف ومحمد بيان الفرق بينهما
 عدم الطلاق فلا يقع بالشك في
 الاصل لا استمرار طلاقه قطع بالشك
 كنهى فانه للظرف خاصته بمعنى انه لا يستعمل
 في الشرط فاصد مع سقوط معنى الظرف ١٢
 قوله العاجبه

محسنت الشمس
 والجواب عنه على ما ذكره التتلاوة
 في التلويح وغيره ان الحكم المذكور انما هو
 عند الاطلاق والخلو عن الموانع والقرائن
 فلا يمنع مخالفة مجوزة القرائن في حكم
 الاشتغال بالانسان لا ما يقتضيه في حكم
 الاول على ما مضى النهار ويحكم على مطلق
 ببليل العقل وفي الثاني يمكن حكم على مطلق
 الوقت او يحصل التقييد من الاضافات كذا
 قال انت طالق حين يصوم فلان او حين
 محسنت الشمس
 في الجوارح بالمتد ما يصح من غير المدة
 كالسير والركوب والصوم وتخيير المرأة و
 تفويض الطلاق والعقاق والدخول
 والتمتع والنفقة
 في الجوارح بالمتد ما يصح من غير المدة
 كالسير والركوب والصوم وتخيير المرأة و
 تفويض الطلاق والعقاق والدخول
 والتمتع والنفقة

المستثنى من اليمين برلالة الحال لان البر
 هو المقصود كما اذا عطف لا يسكن هذه الدار
 واستثنى بالثقة من سائر تلك ما لم يطلق
 وان قل الفصل وقعا في القياس واستحسانا
 والضميمة انما هي من التلويح كذا في النهاية
 النجدة دون المصلحة في الايمان ثمرة وقوة
 الاول يقتضي بالثقة او الايمان وكان الثاني
 معرى عن العدد تطلق واحدة فقط وتقدم
 عند كون الطلاق المعلق واحدة فقط وتقدم
 ان يملك بعده تلتين ولو كان المعلق والمخبر
 كلاما واقعيين لم يبق الا واحدة
 يقع واحدة ولو كان الثاني مقتديا بالثقة
 يقع اثنتان بالجملة الاخرى فيقتله واحدة
 لو كان مقتديا بالثقة لا يظلم

بيان
 ضابطة في لفظ
 اليوم

ان يفرغ منه وهو الاستحسان ان زمان
 وان كان قبله لا يجوز ان زمان قوله انت طالق قبل
 مما وبقا قال زفر لانه وبعد زمان حال عن التلويح
 الى الزمان ايضا فيقتضيان جميعا ان كانت مدعولا
 الاخرى بالالتصديق والقياس ان يقع المضمان
 دون حال السكوت بعد الطلاق ثم ابا جهم
 ما لم يطلق او متى لم يطلق موصولا من
 انت طالق او قال انت طالق

المجلد الثاني ٤٨ كتاب الطلاق
 المجلس وان كان معناه لم ينقطع فلا ينقطع بالشك
 وفي انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة
 اي الزوجة ثم
 اي ان قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق
 بالاخيرة وهي قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق
 ثلثا ما لم اطلقك انت طالق تقع واحدة واليوم
 للنهار مع فعل ممتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد
 فعند وجود الشرط لا لا يتخير في امره
 بيدك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم اتزوجك
 فانت طالق اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل
 ممتد يراد به النهار واذا قرن بفعل غير
 ممتد يراد به الوقت وذلك لان ظرف
 الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون
 معيارا له كقولنا صمت السنة بخلاف قولنا

لا يراد به النهار والليل كلاهما بل هو مطلق الوقت
 والواقع في الكلام على ان في صورة
 فاذ اريد باليوم مطلق الكلام على معنى
 حقيقة والمجاز والليل كلاهما بل هو مطلق الوقت
 والواقع في الكلام على ان في صورة

وفلان

للقول

كلام بالبيد في اشتارة الى
ان المعنى في الامتداد وعدمه هو الفصل
اليوم لا الفعل الذي اضيف
اليه اليوم في ذلك اليوم حقيقة في
النهار فلا يعدل عند الاعتدال في ذلك
انما يكون اذا كان الفعل الذي تعلق به اليوم كقولنا
بواسطة تقدير في حقيقة كون الظرف ممتدا
غير ان عليه فاذا كان الفعل ممتدا لا يكون معيارا لغيره
وهو ما استند من الطلوع الى الغروب واذا لم يكن
فلا يصح جعل اليوم على معناه الحقيقي
ان يكون مجازا عن جز من النهار ومن الليل
عفا وهو الآن سواء كان من النهار او من الليل
والخلاصة علم ان اليوم في الامتداد لا يكون
من اليوم فيكون مطلقا الآن بجز منه على
ما قرره الاصوليين وهو الموافق لما دللت عليه
كتب اللغة من ان اليوم مشتق من
ومن المشايخ من ذكر ان اليوم مشتق من
الوقت وبين النهار لان المتعارف في بيض
في مطلق الوقت انما هو الفعل لا يتبدل في بيض
النهار اذا قرن بفعل ممتد استعمال الناس حجة
يجب العمل بها في قوله طالق

صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر

باليد كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار ههنا

وان كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق كان

المعيار غير ممتد فيراد باليوم الوقت واعلم انه

قد وقع خبط واضطراب في ان الاعتبار في

الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به اليوم او

الفعل الذي اضيف اليه اليوم فالمدكور في

الهداية في هذا الفصل ان اليوم يحل على الوقت

اذا قرن بفعل لا ممتد والطلاق من هذا القبيل

فينتظم الليل والنهار فهذا دليل على ان الاعتبار

الفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في

قوله يوم اتزوجك فانت طالق والمذكور

في ايمان الهداية انه اذا قال يوما كلم

بيان
صاغة في لفظ
اليوم

البيد فاختار المعامل او في
عند اختلافها بالامتداد وعدمه
فالمذكور في ان المعنى في الصاغة
عند عدم امتداد الفعل ويصح ان يكون
المراد به الفعل الذي كان اليوم غايته
سواء كان ممتدا عليه ذكر او غير ذكر
قوله انت طالق يوم اتزوجك فانت طالق
انك طالق فافضل الذي تعلق به اليوم
الظرف بلطراف هو الطلاق وكذا في امر
بيدك يوم يقدم فلان المتعلق به اليوم
باليد والتوقيض فانه الذي قصد وجوده في
اليوم اي الفعل المضاف اليه اليوم كالقدم
في قوله يوم يقدم فلان والتزوج في قوله يوم
قال المتعارفين في التزوج فان قلت قد وقع
في كلام كثير من المشايخ ما يدل على ان المعنى
هو المضاف اليه حيث قالوا في مثل ان طالق
اليوم اتزوجك او الملك ان التزوج والامان
لا يمتد وكذا وقع في الجامع الصغير والامان
الهداية قلت هو من مسامحة حيث لم يفرق
الجواب لتوافق المتعلق والمضاف في كلام
الامتداد وعدمه واما اذا اختلفا في كلام
بيدك يوم يقدم فينبغي ان يكون
على ان المعنى في قوله يوم
هو الظرف

بيد لان كون الامر باليد لا يكون الامر
كما ان اليوم ظرف للفعل المضاف اليه فيجب امتداده
بامتداده وعدمه لعدم امتداده فيجعل على
الآن عند عدم امتداد المضاف اليه فيجب امتداده
بامتداده من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
بقيت في كلامي صحت التمسك في الامان كون
الظرف معيارا لليوم يقدم بيدهم في اليوم
الذي يقدم فيه بيدهم في ذلك وقت الفعل
الذي يقدم فيه بيدهم في ذلك وقت الفعل
في جز من اجزاء اليوم وفيه جاب ان في وقت
للفعل قصدية لا ضمنية وخاصة في نظام
لا تقتصر في المعنى بخلاف المضاف

بيان
صاغة في لفظ
اليوم
البيد فاختار المعامل او في
عند اختلافها بالامتداد وعدمه
فالمذكور في ان المعنى في الصاغة
عند عدم امتداد الفعل ويصح ان يكون
المراد به الفعل الذي كان اليوم غايته
سواء كان ممتدا عليه ذكر او غير ذكر
قوله انت طالق يوم اتزوجك فانت طالق
انك طالق فافضل الذي تعلق به اليوم
الظرف بلطراف هو الطلاق وكذا في امر
بيدك يوم يقدم فلان المتعلق به اليوم
باليد والتوقيض فانه الذي قصد وجوده في
اليوم اي الفعل المضاف اليه اليوم كالقدم
في قوله يوم يقدم فلان والتزوج في قوله يوم
قال المتعارفين في التزوج فان قلت قد وقع
في كلام كثير من المشايخ ما يدل على ان المعنى
هو المضاف اليه حيث قالوا في مثل ان طالق
اليوم اتزوجك او الملك ان التزوج والامان
لا يمتد وكذا وقع في الجامع الصغير والامان
الهداية قلت هو من مسامحة حيث لم يفرق
الجواب لتوافق المتعلق والمضاف في كلام
الامتداد وعدمه واما اذا اختلفا في كلام
بيدك يوم يقدم فينبغي ان يكون
على ان المعنى في قوله يوم
هو الظرف

قوله اذا
 عرفت ان الراجح في المصنفين
 الاضطراب الواقع من المتعارض في عبارتي
 يظهر بآدمي الذي من المتعارض فان
 قوله كقولك انت طالق فان
 الفعل المتعلق به هو الطلاق اي القاعد والمضارع
 اليه اي قدوم زيد كلاما غير متعين
 قوله توامرك بترك فان الفعل المتعلق به
 وهو الامام والبيد وهو السكينة
 وكذا المضارع اليه وهو الذي يتعلق بالظن
 بالجنس اي يكون الفعل الذي يمتد
 بمتدار المضارع اليه غير متعين
 قوله توامرك بترك فان الفعل المتعلق به
 وهو الامام والبيد وهو السكينة
 وكذا المضارع اليه وهو الذي يتعلق بالظن
 بالجنس اي يكون الفعل الذي يمتد
 بمتدار المضارع اليه غير متعين

قوله اذا
 عرفت ان الراجح في المصنفين
 الاضطراب الواقع من المتعارض في عبارتي
 يظهر بآدمي الذي من المتعارض فان
 قوله كقولك انت طالق فان
 الفعل المتعلق به هو الطلاق اي القاعد والمضارع
 اليه اي قدوم زيد كلاما غير متعين
 قوله توامرك بترك فان الفعل المتعلق به
 وهو الامام والبيد وهو السكينة
 وكذا المضارع اليه وهو الذي يتعلق بالظن
 بالجنس اي يكون الفعل الذي يمتد
 بمتدار المضارع اليه غير متعين

قوله اذا
 عرفت ان الراجح في المصنفين
 الاضطراب الواقع من المتعارض في عبارتي
 يظهر بآدمي الذي من المتعارض فان
 قوله كقولك انت طالق فان
 الفعل المتعلق به هو الطلاق اي القاعد والمضارع
 اليه اي قدوم زيد كلاما غير متعين
 قوله توامرك بترك فان الفعل المتعلق به
 وهو الامام والبيد وهو السكينة
 وكذا المضارع اليه وهو الذي يتعلق بالظن
 بالجنس اي يكون الفعل الذي يمتد
 بمتدار المضارع اليه غير متعين

فلانا فانت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم
 اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت والكلام
 لا يمتد فهذا يدل على ان المعتبر للفعل الذي اضيف
 اليه اليوم اذا عرفت هذا فان كان كل واحد منهما
 غير ممتد كقوله انت طالق يوم يقدم زيد يراد باليوم
 مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما ممتدا نحو امرك
 بيدك يوم اسكن هذه الدار يراد باليوم النهار وان
 كان الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي
 اضيف اليه اليوم ممتدا نحو انت طالق يوما اسكن
 هذه الدار وبالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد
 ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحاً بجانب الحقيقة
 وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد ايقاع
 الطلاق فلا يقال ان كون المرأة طالقاً ممتداً لان

بيان
 صابطة في لفظ
 اليوم

قوله اذا
 عرفت ان الراجح في المصنفين
 الاضطراب الواقع من المتعارض في عبارتي
 يظهر بآدمي الذي من المتعارض فان
 قوله كقولك انت طالق فان
 الفعل المتعلق به هو الطلاق اي القاعد والمضارع
 اليه اي قدوم زيد كلاما غير متعين
 قوله توامرك بترك فان الفعل المتعلق به
 وهو الامام والبيد وهو السكينة
 وكذا المضارع اليه وهو الذي يتعلق بالظن
 بالجنس اي يكون الفعل الذي يمتد
 بمتدار المضارع اليه غير متعين

ليس كذلك كما حققه
 التمسازاني وفيه
 غير هذا وان لم يكن
 فان مفهوم من قوله مع
 لان الشرح عبارة عما يكون
 فان الامر موجودا
 الموتى ثم طلاق
 فان العبرة بالمعاني
 قلت لم يذكر في المسألة
 قلت الحق في جميع
 قلت ان المطلق في الكلام
 في لفظ
 وم
 حتى يجعل معلقا بالاعتناق
 قلت تعليق الحكمية يقتضيه
 فاذا علق الطلاق بجملة
 سببه هو المطلق بجملة
 فيكون المراد بان طلاق
 قوله يمكن اى امكانا
 ١٢ عمده
 واقعيها عادية الى ان
 عادة اشارة الى ان المعتبر في هذا
 الباب هو العرف العادى لا الامكان
 الذى ١٣ عمده
 كون الشرط مقدما على
 عمدة الرجاء
 شرح الوقاية

وذلك لان الجعنة
انما تجوز بعد اثنتين في الحرة واما
الامة فلا جعنة فيها الا بعد واحد والاثنان
نصيب
انما تجوز بعد اثنتين في الحرة واما
الامة فلا جعنة فيها الا بعد واحد والاثنان
نصيب
انما تجوز بعد اثنتين في الحرة واما
الامة فلا جعنة فيها الا بعد واحد والاثنان
نصيب

[illegible]

۴۰

بابین الملح
على ما في التبيين
اللايات لفظة

منه والنهر وغيره
سنتعمل لازالة الماء
من الجبلين
والوصف

[illegible]

يقولون انهم

منها فيقع الطلاق
بذلك حرام أو لا
يقوله أنت

لا ينجيها ج الكواكب

للفقطة وما شيا كل

عن عبيد بن رافع عن أبيه عن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

على الزيادة منكم

بسم الله الرحمن الرحيم

سماو
عالمه
نفسه

الغنيمة الرابع اليها
شاربا للصالحين
تقضي بعض

ان زنده بود

المؤلف
أحمد
أحمد

المجلد الثاني

AF

کتاب التلاق

بعض المباحات فيكون وقوعه بطور و تاخير وتعد

كالحرة بالاتفاق اخذ بالاحتياط ويقع باننا

سَنَكِ بِائْتِ اَوْ عَلِيكَ حَرَامَانِ نَوِي لَا بَانَا

منك طالق وان نوى وانت طالق واحدة اولا

وَمَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِكَ وَلَا طَلَّاقَ بَعْدَ مِلَاكِ

حدهما صاحب وشقصة لانه وقع الفرقة بينهما

ملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح

بانت طالق هكذا يشر بالاصبع يقع بعده

ی عدداً الاصح والاصح مذکور و یوثق و یعتار

نستورۃ لما اشار بسطہ اسمہا و لما اشار بظہورہا

المضمومة لانه اذا الشد بالاصابع المنشورة

العادة ان يطبخ الكف في حانف المخاطب واذا

تدبر الامور كن رطبة الكف فحانث العاقد

الافاظ الموضوعة
السماوية فكيف ذكر المصنف
اشارة الى اليها **قوله** ويختص
وتخص بعضها بالانتماء بعضها
اشارة بطون الاصابع والمختصة ان
تظهرها **قوله** فالمضمومة ان اشار
ذكره في الهداية بتعينة قبل وذكر الشرح بتلخيص
غيره ان يندرج القليل ضيف وان المختص
هو المضمومة مطلقا قضاء للعرف والتمسك
وتخص المضمومة ان نوى ديانة **قوله**
ايضا كما اورد به الحديث في عام ذكره في
موضع ١٦ **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
الانتماء التي تعلق عليها وعينها
قوله **قوله** **قوله** **قوله**

بارك الله في كل ما فعله
شجرة أو كعدة الحية
من
ويثبت حوض ١٢ عدد للتعطيل
قوله بالاحتياط لا احتمال وقوع الطلاق حاله
قوله مع موتك وكذا
بكرية ١٠ كعدة ص
تبقى او موتك بخلاف قوله قبل موته
قوله ان المشورة و

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

مجموعۃ الرغایین
شرح الوقایہ

ما بينهما من الصلوة
الاولى الى زيادة منك لجواز ان
تكون له امرأة اخرى فيريد بقوله انما بان منها او
حرام عليها من كل نكاحات الطلاق فان محله هو
المرأة لا الرجل ولهذا اظهرها الطلاق فطلقت لا يقع
شي في فلهذا لا يقع شيء بقوله انما منك طالق و
ان نوى به الطلاق **س** قوله ان نوى
انما يصحح الى التيه لعدم كون هذه اللفاظ تامة
للاطلاق **س** قوله اي لا يقع شيء من
نوى الطلاق او لم ينو ولو قال انما برئ من
كل ما يقع ان نوى ولو قال انما برئ من
كل ما يقع كذا في الجوبة التيه و
طلاق لم يقع شيء اذا قال لها
وانت طالق اي لا يقع شيء عندك
واقول محله

واحدة بوجهة لانه ادخل الشك والتمرد في
الواحدة قل قول كلمة او منها ومن لا النافذة
فستقرا اعتبار الواحدية وبنيت قوله انه
لا يقع به الواحدية فهو لا يقع

قال انت طالق اولاً
ان الوصف متى قرن بالعهدة وكان الوقوع
بالعهدة لا بالاصل كما سيأتي فيمدخل الشك من
فيه الحثينة على اصل الطلاق ايضا فلا يفتكنا
في البداية **هـ** قوله اومع مني

فإن كان الزوجية قائمة بالرجل
فإن كان الزوجية قائمة بالرجل
فإن كان الزوجية قائمة بالرجل

فان شئى كلما و بعضهما
بعضا فاشترى الزوجه
بعضا فاشترى الزوجه
بعضا فاشترى الزوجه

ای احمد ما اشار به من الاصبغ ان واحد افلاک
فانسان وان ثلثا ثلث لان

والان اتممت
الاشارة بالا صبح
اذا اتممت بالعدد المسموع وهو قوله
قوله يونس وفضلنا قائل
الاصح من

في المفعول بعد العدة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة
لا ينفذ الا بعد العدة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة
لا ينفذ الا بعد العدة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة

المجلد الثاني ١٢ كتاب الطلاق

وبانت طالق بان اوانت طالق اشد الطلاق او
تشرع في بيان وقوع البائن بلفظ الطلاق عند وصفه بما يقيد به ١٢ عمده

فحشر وانحشر او طلاق الشيطان او البدعة او
وكذا لفظا غير شرعي ونحو ذلك ١٢ عمده

كاجيل او كالف وملا البيت او تطليقة شديدة

او طويلة او عرضة بلانية ثلث واحدة بانته ومعهما

ثلث قوله بلانية ثلث يشمل ما اذا لم ينو عددا او
بماضه اليه الى الثالث ١٢ عمده

نوى واحدة او ثنتين وهذا في الحرة واما في الامة

فثنتان بمنزلة الثلث في الحرة ومن طلقا ثلثا قبل
لثنتان من بيتها ولا وقوع ثلث هناك ١٢ عمده

الوطى وقعن فان فرق بانت بالاولى ولم تقع الثانية
اي صارت بانته بالاطقة الاولى ١٢ عمده

والثالثة نفى انت طالق واحدة واحدة تقع
١٢ عمده

واحدة ويقع بعد قرن بالطلاق لا يرفع
الجملة صفة لعدد ١٢ عمده

انت طالق لومات قبل ذكر العدد وبانت
اي الزوجة ١٢ عمده

طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة

واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبليّة
اي المذكورة او لا ١٢ عمده

الطلاق والبدعة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة
الطلاق والبدعة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة
الطلاق والبدعة لان الطلاق لا ينفذ الا بعد العدة

الفاظ تقع بهما واحدة بانته

بجاء الاطلاق ثلث لان النوى
احتمل لفظه فان البينة في النوى
بالتوصيف او التشبيه

بجاء الاطلاق ثلث لان النوى
احتمل لفظه فان البينة في النوى
بالتوصيف او التشبيه

تقع واحدة كذا في البصر ١٢ عمده

على معنى راجع
المغنية للتجيين
والمفاضة الال

الرجوع إذا
المخوف كالملف
يكره في كل
بعضه

المجلد الثاني

ومنها

تقع وام
عند النية

حرام

وهي

النسب

الاولى ما يصلح رد على النية اما الاخيران وهما ما يصلح
 سببا وما لا يحتمل الرد والسبب فيقع بهما الطلاق وان لم ينو
 سببا

باب التفويض

ولمن قيل لها طلق نفسك واكثر بيدك واختاري
 بنية الطلاق تطليقها في مجلس علمت به وان

طال قوله تطليقها مبتدأ ولمن قيل خبره ثم
 فسر المجلس بقوله ما لم تقم او تعمل ما يقطعه
 لا بعد اي لا يكون لها الاختيار بعد قيامها
 عن المجلس ولا بعد عمل يقطعه فان المجلس

يتبدل باحد الامرين اما بالقيام او بعمل لا يكون من
 جنس ما مضى وجلس القائمة وآتاء القاعده
 وعود المتكئة ودعاء الاب للشورى وشهود
 تشهدهم ووقف دابة هي راكبتها لا يقطع

من ذلك المجلس او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى

من ذلك المجلس او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى
 او عمل على ما مضى من جنس ما مضى

بيان
 تفسير المجلس وما لا
 يقطعه

البيان في تفسير المجلس وما لا يقطعه
 المجلس هو المجلس الذي علمت به
 او عملت به في المجلس
 او عملت به في المجلس
 او عملت به في المجلس

في المجلس الذي علمت به
 او عملت به في المجلس
 او عملت به في المجلس
 او عملت به في المجلس

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه

اي في جواب من قال اختاري ١٢ عمده

بانت بواحدة وذكر في الهداية انه تقع واحدة

مجهول او محروك ١٢ عمده

ويملك الرجعة وقيل هذا غلط وقع من الكاتب و

الصواب انه لا يملك الرجعة وقيل في رواية

احدهما انه تقع واحدة رجعية لان لفظها صريح

الاخرى انها بائنة وهذا اصح ولو قال امرك بيدك

اي وقوع البائنة ١٢ عمده

في تطبيقه او اختاري تطبيقه فاخترت نفسها

تقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك

اي تفويضها ١٢ عمده

ونوى الثلث فقالت اخترت نفسي

اي في مجلسها ١٢ عمده

بواحدة او بتمرة واحدة يقعن ولو قالت

طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي

بتطبيقه فواحدة بائنة ولو قال امرك

بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

قوله طلقت اي طلقت بالطلاق

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

کتاب الطلاق

نفسی رجیة لانها قالت فی جواب طلق

معدنذكورا
مع على المادني مع احتمال اكل فتجعل في نيته
الثبت قوله لا اى لا تصح نيته
المتضمن فان نيته العدد المحض
لفظ و هو بابا لاضافة و اما بالتوصيف
اي لفظ منفرد غير دال على الكثرة
قوله و يقع اى توالت اثبت نفسه في
جواب خلفي نفسك و فعت عليها واحدة
رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق
الاثري انه لو قال انك
نيوي به

بقی مطلق خلاصہ
انداذکر سہ ماہی

بن يدر عليه
من كل ما انطلق المطلقا ولا
يد او اما قالت انبت د هو يوه
البيو و هو لا يند
الفرق

بیت موت
مطلق بوجود فی صوره
من غیر مطلق جواب ان قول
كان فی جواب خلقه
علی

بیت لما
صا معنا و تحت
فکسک الباشن اذ انقوض
الطلاق راغب
الفاظ

هـ قولہ لاناہ لیس من
طلاق ولذا لا یقع ثبوتی اذ اقالہ
نکحت نفسی اجازتہ
الحاج مع الکلی

ج قال الحاج شيخنا
بأنه لا يلفظ لا يصلح للدعاء
بأنه لا يلفظ الطلاق إنما يكون
عقداً فلهذا

ع
بنايدل عاليه وضعنا
ابنت و بنت خان
كعند التبت متعنا

بما قال حلف بالله و
واليمين القوة الخ

باب الفوائد

المجلد الثاني

93

كتاب الطلاق

نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق

فَقَوْلُهَا ابْنَتْ نَفْسِي بَطَلَتْ صِفَةَ الْإِبَانَةِ وَفِي

مطلق الطلاق وھو رجے و باخترت نفسے لا یقع

لأنه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلقه

نفسك ويتقيد بالمجلس وفي طلقه ضربتك وطلق

امراقی خلافها ای یصبر عند الرجوع ولا یقید بالمجلس

لَا تُلْقِ نَفْسَكَ لَيْسَ بِتَوْكِيلٍ هُوَ يَمُنُ لَا نَرُ

تعليق الطلاق بتطبيقها واليمين تصرف لان

فلا يقبل الرجوع ثم هو تملك لأنها تعمل لنفسها

فیتقید بالمجلس و اما طلقه ضرتك و طلق امرأتی

فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالمجلس وفي

طَلَفَ نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ لَا يَتَّقِيْدُ بَرَأْيَ بِالْمَجْلِسِ

وَفِي طَلْقِهَا انْ شَكَّتْ بِتَقْدِيرِهِ وَلَا يَرْجِعُ اِيْ لَوْ قَالَ

ما يتعلق بطرف
نفسك

في القويض بالآزود و التقيد بالجلس ان
 التملك يقتصر على المجلس
 على قبول الآزود و التملك لازم لا يبيع
 في القويض بالآزود و التقيد بالجلس ان
 التملك يقتصر على المجلس
 على قبول الآزود و التملك لازم لا يبيع
 في القويض بالآزود و التقيد بالجلس ان
 التملك يقتصر على المجلس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا يتقدم بالجلس ويصح الرجوع عنه
 على ضرب منك او خلق امرئى فانه ترك
 يعمل نفسه بل هو يخلق دينك بخلاف
 يس تركه لان اوكيل من يعمل
 ظني نفسك اولم
 لا يتقدم بالجلس ويصح الرجوع عنه
 على ضرب منك او خلق امرئى فانه ترك
 يعمل نفسه بل هو يخلق دينك بخلاف
 يس تركه لان اوكيل من يعمل
 ظني نفسك اولم

[illegible]

كتاب الطلاق

لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال بثبت طلاقك

قوله ولا تعلم انما هي لا تعلم هي مستقيمة
وقوله لا تعلم هي مستقيمة

خلق
 القوان
 قلت
 مذکور ایضا و مخدو قالان
 قوله ثبت جواب تقویٰ استثنایان ثبت
 ولا اثر لاطلاق فی کلامی فلا یکین له اثر فی
 کلام و التبیان لا یجوز فی غیر المذکور بل عملها
 فی تعیین احد متعلی المذکور حکما او حدیثی
 عنه ای عند التعلیم بنحو اللفظی و عند
 عنه حیث ثالث ثبت ان ثبت
 بعد الراجح
 فی کل
 احوال
 مع الراجح

يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ لان المشيئة تنبئ عن
الوجود اقول اذا قال الزوج انت طالق ان شئت

معناه ان شئت طلاقك فقالت شئت ان شئت

اي شئت طلاقى ان شئت طلاقى فقال الزوج شئت

اي شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدرا تعمل

النية فيه فيمكن ان يجاب عنه بان المقدار الطلاق

الذي هو مفعول المشيئة واذا قال الزوج شئت

قد رله مفعولا وهو الطلاق فهذا هو الطلاق

الذي جعل مفعولا للمشيئة لا الطلاق الذي

جعل جزاء للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق

لا يوجب لوقوع لانه علق الطلاق بمشيئتها

الطلاق مشيئة موجودة ولم توجد تلك المشيئة

بل علق المرأة وجودها بوجود مشيئته وهو

ما يتعلق
بانت طالق ان
شئت

في كل من هذه النسخة والمطبوعة...
الطلاق مشيئة موجودة ولم توجد تلك المشيئة...
بل علق المرأة وجودها بوجود مشيئته وهو...
الطلاق مشيئة موجودة ولم توجد تلك المشيئة...
بل علق المرأة وجودها بوجود مشيئته وهو...

غير معلوم لها اذا قال شئت الطلاق ونوى يقع

لان هذا انشاء مبتدأ وانما احتاج الى النية لان يمكن

ان يراد بالطلاق ما هو مفعول المشية فان نوى هذا

لا يقع وان نوى طلاقا ابتداء يقع فلا بد من النية

وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علق بمتي

كما لو قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض

وفي انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت او متى

شئت او متى ما شئت لا يرتد الا مبردا لانه

ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يمكن

تمليكها قبل المشية حتى يرتد بالرد وتطلق متى

شاءت واحدة لا غير وفي كلما شئت لها ايقاع واحد

ثم وثم لان كلمة كلما نعم لا فعال كما نعم لان زمان

لا التثنية جميعا ولا التثنية بعد زوج اخر فقله

انما كان شئت الطلاق انشاء مبتدأ... لا بد من النية... فان نوى طلاقا ابتداء يقع

لا يقع الطلاق لانه علق الطلاق بمتي... لان يمكن والمعدوم بحسب علمها بجملة

بيان التعليق بالمعدوم والموجود... انما كان شئت الطلاق انشاء مبتدأ... لا بد من النية

قد مر من هذا ما سبق... انما كان شئت الطلاق انشاء مبتدأ... لا بد من النية

انما كان شئت الطلاق انشاء مبتدأ... لا بد من النية... فان نوى طلاقا ابتداء يقع

تقديره ليس لها ابقاء الثلث جميعا ولا التطبيق وفي حيث

شَدَّتْ وَابْنُ شَدَّتْ يَتَّقِيكَ بِالْمَجْلِسِ وَفِي كَيْفِ شَدَّتْ تَقَعُ

رجعية وان لم تشأ فان شاءت كالزوج بئنثه او ثلثا

وقع وأن فوت ثلثا الزوج واحدة بأنترا وبالقلب

ای ما شاءت ۱۲ عدد

فرجیتر وان لم یو شیاً فما شاءت هذا قولاً فی حقیقه

وَحَاصِلُ الْكَفِيَّةِ مَفُوضَةٌ إِلَيْهَا أَصْلُ الطَّلَاقِ

فتقع رجعية ان لم تشأ المرأة امان شئت فان

وَأَفَقَ مَشِيَّتُهُ مَشِيَّتَهَا فِي الْبَاسِ وَالْثَلَاثُ وَقَعَهَا

اتفقا عليه وان خالفها تقع رجعية لان لا بد من

اعتبار مشيئةها لان الزوج قوض اليها ولا بد ايضا

من اعتبار مشيئته لان مشيئتها مستفادة من

الزوجه فاذا تعارضتا سقطت في الاصل

من بان لوى
لروفا صلح
الشيخ
التوفيق
الكيفية
مفوضه اليه
القضاة كوك
منه السجنان
كالزوج فان
انت فلا بد من
اليها وامان

[illegible][illegible]

في كيف شئت الخ اعلم ان كيف في
 الاستفهام اي السؤال عن الحال يقال كيف
 اصبحت اي ما كان حالك بعد الصبح وقد
 انجز وعنه معنى الاستفهام وتستعمل مع الكيفية
 والحال كما في قوله انت طالق كيف شئت
 اي على اي كيفية وحال شئت وقيل انما في
 الاصل نعم له اي الاستفهام لان معنى
 فاستعيرت لاي الموصولة ط معنى انت
 طالق بآية كيفية شئت من الكيفيات
 على قوله تقع جملة فاصلة انه اذا قال فقوم
 انت طالق كيف شئت فلا يخلو اما ان تو
 شئت بالشيء من الكيفيات

تواضع و این

بقا تقع واحدة رصينة
الآن المصطفى السليم

الطاهر والواثق بعد من
مكونا اقل لا يقع
في خشي لا يقع
الاصل في ضمن
ت

اصل الطمان
من مشتقها وجد
الكيفية
تكنيفية من
تقني ذلك

الاعمال وان شاء الله تعالى
تحت مشيئة الله تعالى
كانت اورجعية
نقطة

فان واقفان او واعدة بانه
اقطان للتعارض
فان قلت لم

وَأَنَّ خَالِفتَ الْمُسْلِمِينَ
مِنْكُمْ صِدْقِي الْأَوْسَى الْأَقْلَى
الْبَيْتِ الزَّمَجِ دُونَ سَائِرِ
أَحَالِ

الاصول في التفسير

توضیحات و مباحث

الطائف
التي تبين احكامها
قوله او بالقلب اح
او لوت واحد

6. 44. 6. 44. 6. 44.

الواحدة الرجعية وان لم توجد مشيئة الزوج تعتبر
مشيئة المرأة في الكيفية واما عندهما فكما ان
الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها
ايضا وفي كمر شئت او ماشئت طلق ما شاءت
في مجلس الا بعده وازدت اريد وفي طلق نفسك
من ثلث ماشئت لها ان تطلق مادونها لا ثلثا
هذا عندنا في حيف لان من للتبعيض وعندهما
لها ان تطلق نفسها ثلثا فتكون من للبيان
قلنا الكل محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه

باب الحلف بالطلاق

شرط صحة الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية
قال لها ان كلمتك فانت كذا فكما فكلمها
وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجته فكلمها لو وجود

وهو الاظهر كما في تحرير الاصول لابن الهمام ١٢٠

الطلاق من قولين فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين

فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين

فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين

فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين
فان تشبها بالطلاق من قولين

الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك
 تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء
 وان وجد لا في الملك تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين
 ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام المحلية فان قال ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار
 من غير ان يقع الثلث فيكسر ان يطلقها واحدة
 وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلث ثم يترتب وجهها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لبطلان اليمين وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط
 لا يعلم الا انها صدقت في حقها خاصة ففي
 ان حضت فانت طالق وفلانته وان كنت تحبين
 عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت حضت

الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك
 تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء
 وان وجد لا في الملك تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين
 ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام المحلية فان قال ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار
 من غير ان يقع الثلث فيكسر ان يطلقها واحدة
 وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلث ثم يترتب وجهها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لبطلان اليمين وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط
 لا يعلم الا انها صدقت في حقها خاصة ففي
 ان حضت فانت طالق وفلانته وان كنت تحبين
 عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت حضت

بيان
 الاختلاف في وجود
 الشرط

الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك
 تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء
 وان وجد لا في الملك تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين
 ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام المحلية فان قال ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار
 من غير ان يقع الثلث فيكسر ان يطلقها واحدة
 وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلث ثم يترتب وجهها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لبطلان اليمين وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط
 لا يعلم الا انها صدقت في حقها خاصة ففي
 ان حضت فانت طالق وفلانته وان كنت تحبين
 عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت حضت

الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك
 تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء
 وان وجد لا في الملك تنحل الى جزاء اي يبطل اليمين
 ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام المحلية فان قال ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار
 من غير ان يقع الثلث فيكسر ان يطلقها واحدة
 وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلث ثم يترتب وجهها فان دخلت الدار
 لا يقع شيء لبطلان اليمين وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط
 لا يعلم الا انها صدقت في حقها خاصة ففي
 ان حضت فانت طالق وفلانته وان كنت تحبين
 عذاب الله فانت كذا وعبد حر لو قالت حضت

انقطاعه ولا يفي ما بين ذلك قال في النهاية
 فانه قد انقطع فيما اذا كانت المرأة تقيم قول
 بها فانها ما رأت واستمر بها الدم ثلثة ايام كان النكاح صحيحا
 ولا انقطاعا عما من الزوج باول ما رأت لا الى
 عدة وتظهر ايضا فيما اذا قال ان خضت فبعدي
 رأت الدم حتى كان الاكساب للعبد وامن حين
 من الحيض واما الحيضة بالدم فلو اتمم الواحدة
 خضت كذا في صحيح الجوهري هي قوله
 تظهر ابابا لا تفلح بعض عشرة ايام
 ومضى وقت صليته

تَنْتَانَ بُولَادَه
نَسَبِ
نَقِيعِ الطَّلَاقِ وَكَيُونِ سَنَابِلِ قَوْلِهِ فِي الصَّلَاةِ
لَا بَعْدَ عِيَا لَوْ قُوْعُهُ فِي الطَّهْرِ
فَإِنْ بَارَأَ الْحَيْضَةَ الْمُرَّةَ وَالْمُرَّةَ مِنَ الْحَيْضِ
لَا يَكُونُ إِلَّا جَمَالَهُ وَكَمَالَهُ يَكُونُ بَابَتْهَا لَهُ وَهُوَ
بِطَّهْرٍ وَعَلَيْهِ حِلَّتِ الْحَيْضَةُ الْوَارِدَةُ فِي حَدِيثٍ
لَا تُطْلَقُ الْحَبَالُ حَتَّى يَضَعْنَ حَلَمَهُنَّ وَلَا يُغَيَّرُ
حَتَّى تَنْتَسِبَ مِنْ بَحْضَةٍ أَوْ حَتَّى يَطْلُقَ الطَّلَاقَ عَلَيْهَا
وَلَوْ عَيْنَ غُرْبِ الشَّمْسِ يَوْمَ صَوْمِهَا وَقَطْعِهِ
عَيْنَ غُرْبِ الشَّمْسِ يَوْمَ اتِّجَامِ يَوْمِ لَمْ يَقْدَرِ
أَنْ صُمَّتْ صَوْمًا فَلَا يَقَعُ إِلَّا تَجْلُوقُ الطَّلَاقِ
بِمَعْبُورَاتِهَا أَنْ صُمَّتْ فَانْتَعِلَ الطَّلَاقُ
جَاجَ بِأَيْسَرِ صَوْمًا ثُمَّ عَاوَدَ وَجَدَّ بَعْدَ مَا وَانَ
قَطَعَتْهُ بَعْدَ مَا وَانَ قَطَعَتْهُ بَعْدَ مَا وَانَ
بِأَسْكَاسٍ سَاعَةً فَيَقَعُ بِهِ وَأَنْ شَرَّهَ لَانْدَا
كَذَا أَنْ صُمَّتْ يَوْمَ وَفِي صَلَاتِهَا وَفِي كَيْفَةِ

ما به عیال و قود و عقی الطهر من الحیض
 فان نبار الحیضه المفره والمرة من الحیض
 لا يكون الا جماله وكماله يكون بائنهاته ویم
 بالطمه وعلیه حملت الحیضه الوارده فی حدیث
 لا یمطأ الحیالی حتی یضعن حملن ولا غیر الحیالی
 حتی تستنبرن بحیضه اخره یطأ وود غیر
 کله وانه عین غریب ای یقع الطلاق علیها
 عین غروب الشمس یوم صومها وقلیه
 عین غروب الشمس یوم الاتجام یوم لانه مقدر
 ان صمت صوما فلا یقع الطلاق فانه تعلیق الطلاق
 ان صمت صوما فلا یقع الطلاق فانه تعلیق الطلاق
 بمعبار اختلاف ان صمت فانه کبره وشرط
 ج بما یسے صوما شرعا و قد وجد بعد ما و
 باساک ساعه فیتقع به وان قطعته بعد ما و
 کذا ان صمت یوم او فی شهر لانه
 و فی ادا صلیت و فی کبره

المجلد الثاني	١٠٢	كتاب الطلاق
---------------	-----	-------------

وملت اثني فابها ولدته تقيع معلق بجان
 ولدته الذكر والاشي نوئين فلا يولدوا ان
 يعلم اولها ولادة اولم يعلم فان علم ان الاول
 كان ذكر تقيع معلق كنهتم لا تقيع شي تنولد لاشي
 ولدته الاول لزمه في الاول
 طلاق واحد

وملت اثني فابها ولدته تقيع معلق بجان
 ولدته الذكر والاشي نوئين فلا يولدوا ان
 يعلم اولها ولادة اولم يعلم فان علم ان الاول
 كان ذكر تقيع معلق كنهتم لا تقيع شي تنولد لاشي
 ولدته الاول لزمه في الاول
 طلاق واحد

كتاب الطلاق

102

المجلد الثاني

زوجته فاولم ای ادخل حقیقه حقه التفت

ماض من الأياليان بمعنى الأول والثاني ١٢

الختانان ولبث فلا عقر عليه العقر من المثل

بمسرة الباء ماض من اللبس... بالفتح امي المكيث والتوقف ١٢ عمده

وقيل هو مقدار اجرة الوطي لو كان الزنا

حلالاً وكذا الوعل عتق امته بوطيها ولم يصح

الابراج والايح الغفر بالكت

مراجعا بدر فی الرجعی فلو نزع ثم اوجب بحبال العقر

ای بامکت ۱۲ عمده

وكان رجلاً وكو قال انت طالق ان شاء الله تعالى

ای ہذا الوطی ۱۲ عمرہ

متصلاً او ماتت قبل قوله ان شاء الله

ای الزوجة ۶۱۲ بعد تکلیف بصفحة الطلاق ۶۱۲

تَعَالَى لَمْ يَقْعَ وَلَوْ مَاتَ هُوَ يَقْعَ اِي لَوْ قَالَ اَنْتَ

اسی الزوج ۶۱۲

طابق فاخذ في التكلم بان شاء الله تعالى

امی شتر ۴ او ارادان بیشتر ۶۱۳

فمات قل تمامه وفي انت طالق ثلثا

الاثنتان بقية واحدة وفي الا واحدة ثنتان

باب طلاق المريض

المريض الذي يصرفاً بالطلاق ولا يصح تبوعه

آی ثبت له حکم الفارشته عاون لم يقصد الفراء ۶۱۲

[illegible]

الى اطلاق امرتي
 واستثنى كذا في الغاية
 قوله يرفع واحدة الوجود في ذلك على ما
 الحديث والبناء ان الاستثناء في اصول الفقه او
 بعد الاستثناء كما تقر في اصول الفقه او
 لا فرق بين قول القائل على استثنى
 وبين قوله عشرة الا عشرة فاذا استثنى
 من الثلث بقيت الثلثان ولو قال اثنان
 من الثلث بقيت الثلثان ولو قال اثنان
 واحدة بقيت الثلثان لا استثناء الكل
 ثلثا الا ثلثا وقع الثلث لا استثناء الكل
 من الكل فلا يصح قوله باب فطلاق الصحيح
 لما كان طلاق المرفوع مطلقا لا يصح
 في الاحكام افرادها على صفة وعنوان
 كونه اصل في باب الباب والافعال
 غائب حال الملك وان لم يكن
 مريضا ويسعى في امره فبالحال
 انظر من ارشادنا قوله احقق في
 الفكر الظاهر بعد ازالة جهل الختان
 بالعلم انما انما في ختان الرجل والمرأة وهو
 عن احوال المذكور في القبل
 المصحح ان كان الطلاق رجعيا
 شبيهة بالايقاع وكذا ان قال في
 كذا في شجرة الاصول ١٣١
 من الهيئة والصدق ١٣١

ان شاء الله تعالى بقوله
 انت طالق

وفيه الفصل ايضا بالكلام
 المشو لا بما يفيد التاميم والخبر فقال
 ان شاء الله كذا في الخلق والجمع فقال
 الاصل فيه حديث من خلف على بن
 ان شاء الله كذا في الخلق والجمع فقال
 وغيره من اصحاب السنن والوجود في ذلك
 علق بالابوين على وجوده واختلف في
 في ان شاء الله كذا في الخلق والجمع فقال
 ان التقيد بمشيتية المد تعليق او ابطال الكلام
 ابي يوسف تعليق وعند محمد العكس
 واعدام حكمته وروى الخلاف على تقيد
 واعدام تقيد في انه يكون بمشيتية
 ومرة الخلاف تقيد في انه يكون بمشيتية
 التقيد لا على تصوير الاعدام وانما هو في
 العدم على انت طالق فقيع عند
 عدم صرف الخوا

من اثبات آية ثلث المال
لا ازيد منه كما يدل عليه حديث سعد بن
النجاري وغيره عليه السلام قال قال الله
اي يكون بآل نفي ما كانه فان كانت غالب
عقبه سبب من غير ما عاين القيام بمصاحبه
وواجب خارج البيت وان قدر واحد كما وضو
صاحب فراش وهو ان لا يقوم بجوارحه كما عايناه
الاصحاب وقال القعيد ابو الليث كونه صاحب
فراش ليس بشئ بل كونه صاحب فراش
الموت فهو من الموت وان كان يخرج من
الصدر الشهيد وذكر في
المسلول اذا

الام من التلث من غالب حاله اهلاك بمرض او غيره

البيت وقد رُفِيَ اى على قامت مصالحه في البيت

مريض آى على النحو الذى مرفلوا بان زوجته وهو
خبر اوله من ٩١٢

لشافعه واعلم ان الخلاف فيما اذا طلقها ثلثا لا نه
اي بيننا وبين الشافعي ٩١٢

الكنايات أما عندنا فلان امرأة الفار ترث

تربى اتفاقاً لا نهيارضيت بالفرقة فبقي الثلث
 بيننا وبين الشافعي ٢١٢
 الله حيث طلبت الفرقة والجمع ٢١٢

لمبت من المريض رجعية فطلقها فلما توفيت

من الصلابة فصار رابطاً
الصلابة فيما لا يعتدل
المعروف في الأصول والوسائل
مؤتمراً بالتعظيم
بغيره من صفات التعظيم
بغيره من صفات التعظيم

و فیضت بالطلاق
سما

[illegible]

عنه ١٢٠٠

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

عندنا ومبانة قبلت ابن زوجها وهي في العدة لانه

وقعت البيونة بايانتها لا بتقبيلها ابن الزوج ومن

لا عنها في مرضه اي قد فيها في مرضه فتلاعنا

فوقعت الفرقة باللعان ترث فان هذا ملحق

بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه اذ لا بد

لها من الخصومة لدفع الجار عن نفسها او الى منها

مرضا كذلك اي حلف في مرض موته ان لا

يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة

ووقعت البيونة ثم مات ترث ومن قام بها

خارج البيت مشتكيا او حرم ومن هو محصور او في

صف القتال وحبس بقصاص او رجم صحيح ان

طلقت اي طلاقا بائنا وهو كذلك لا ترث وكذا

المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلقت

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك
فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

فان مضت العدة في سبيلها او بشدونها على ذلك

ثلاثا بامرها و لا بامرها ثم صمى اى صمى من مرضه ثم

مات لا توث ولو تصادق الزوجان على ثلث في

الصحة ومضى العدة ای تضاد قافی مرضه على وقوع

الثلث في حال الصحة ومضى العدة ثم اقر لها بدين

اَوَاوَصْ بِشَيْءٍ فَلَهَا الْاَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ الْاَرَثِ اَيْ اَزْكَانِ

المقربة والموصى به اقل من الارث فلها ذلك و

ان کا زلزلہ اقل فلہا الارث واعلم ان حرف

من في قوله فلها الاقل منه ومن الارث ليست

صلوة لا فعل التقضي اذ لو كان يجب ان يكون

الواحد اقل من كل واحد منهما وليس كذلك بل

حرف من: للسان وافعال التفضي استعما باللام في

فقد تم ١٢
من الامام
في سنة
١٢٠٠
الاربعاء
قال الاقل

امی لتیطابق الكلام والمراد ۶۱۲ یایراد و مقام الواو ۶۱۲
 امی المصنف ۶۱۲

بقوله من الارث ٩١٢

لما جئنا من تركته

و اما در این باب که بعد از آنکه

وَجَمْعُ اَوْ كَيْفَ اُولَئِكَ يَصْهَرُ الْمُعْجَزُ فَلَمَّا اَلَامَ مِنْ عِلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا اَوَّلُهُ اَلَامٌ مِنْ اَحَدِهِمَا وَهُوَ يَبْلِسُ

فان كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل لها منه
 بد لا توث وان لم يكن لها بد منه توث وان كان اي التعليق

في صحة لا توث الا فيما لا بد لها منه عندا في حيفته
 والي يوسف خلا فالحمد وزفره فانها لا توث عندها

لان لم يوجد من الزوج صنع بعد ما تعلق حقها بما هذا
 عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الفار اذا توث

ان وجد من الزوج في مرض موته صنع فابطال حقها
 بعد ما تعلق حقها بما له بسبب المرض ولم يوجد ذلك

الصنع لان التعليق كان في صحة بل المرأة ابطلت حقها
 باتيانها بذلك الفعل فجوابهما ان الفعل لا بد لها منه

في مضطرة الى الاتيان به فصار فعلها مضافا الى
 الزوج كما في الاكراه وفي الرجعي توث في الاحوال

اجمع وحض ارشها بموته في عدتها اذا انقضت

وان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه
 لا توث ان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه

فان كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل لها منه
 بد لا توث وان لم يكن لها بد منه توث وان كان اي التعليق

ادب الزوج بموت زوجها

فان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه
 لا توث ان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه

فان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه
 لا توث ان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه

فان كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل لها منه
 بد لا توث وان لم يكن لها بد منه توث وان كان اي التعليق

ادب الزوج بموت زوجها

فان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه
 لا توث ان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه

فان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه
 لا توث ان كان التعليق في مرضه والفعل لها منه

ما خلق الله
في ارض مابين ان كان
يومين بالبدد واليوم الآخر ويجوز
اي ازواجهم احق بزمن في ذلك
ان ارادوا الصلح والمصلحة والمصلحة
والابلاء من المعتدة وتدخل
في قوله زوجتي طوايق ولو كان
ملكك زكيا من كل وجه وكانت ارضي
اعادة له لم كان كذلك
قوله في العدة اي عدة النفقة
لاعدة النكوة فان النكوة الصحيحة
وان كانت في حكم الوطء في وجوب
العدة لكن لا يصح الرجوع فيها
كما ذكره ابن في الاصلاح
قوله دون ثلث اقول ثلثا الى
جوا

في العدة في حق الارث
الزمن من ابطال حكمها بخلاف ما
الحقة قبل موته فانه لا يمكن
احكام النكاح فلا يثبت الارث ايضا
وله وان الخ قال لم يجزى وان علق بينهما
لشم طو وجهد ذلك الشم ط في مضمه ترثان
علق بفعله الاحسن ان يقال ان كان فعله
اي ان كان الشم ط فعل الزوج سواء كان
فعله منه بد ولا سواء كان التعليق في
الصحة ووجود الفعل في المرض او كان جميعا
فيه لوجود قصد الباطل فيه بهما ثم في الشم ط
او بفعلها والاب لا يملكها منه قبل في الشم ط
علق بينهما بفعلها الفر وكما فصل في مضمه
وكلام الاب وذوي الرحم المحرم وطلب
الحقوق من الخصوم والاكل و

[illegible][illegible]

باب الرجعة

وَأَنْتَ ابْتَغُوا بِخَوَارِجِكَ وَبِوَطْنِكَ وَمَشْرِائِكَ

[illegible]

بشهوة وينظره الى فرجها بشهوة هذا عندنا واما

عند الشافعي فلا تصح الا بالقول وندب اشهاد على

الرجعة واعلامها بما اى اعلام الزوج اياها

بالرجعة وان لا يدخل عليها حتى يستاذنها

ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد اعدة الرجعة

فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا

يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله فان الرجعة

من الاشياء التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة

وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا

رجعة اى ان كانت المدة مدة تحمل انقضاء

العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء

العدة وهذا عند ابي حنيفة واما عندها

فتصح الرجعة لانها لم تخبر قبل الرجعة

فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة

فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة

فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

ما يكون به الرجعة وما لا يكون

بشهوة وينظره الى فرجها بشهوة هذا عندنا واما عند الشافعي فلا تصح الا بالقول وندب اشهاد على الرجعة واعلامها بما اى اعلام الزوج اياها بالرجعة وان لا يدخل عليها حتى يستاذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد اعدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله فان الرجعة من الاشياء التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا رجعة اى ان كانت المدة مدة تحمل انقضاء العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة وهذا عند ابي حنيفة واما عندها فتصح الرجعة لانها لم تخبر قبل الرجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة

بشهوة وينظره الى فرجها بشهوة هذا عندنا واما عند الشافعي فلا تصح الا بالقول وندب اشهاد على الرجعة واعلامها بما اى اعلام الزوج اياها بالرجعة وان لا يدخل عليها حتى يستاذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد اعدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله فان الرجعة من الاشياء التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي فلا رجعة اى ان كانت المدة مدة تحمل انقضاء العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة وهذا عند ابي حنيفة واما عندها فتصح الرجعة لانها لم تخبر قبل الرجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة فان رجعت بعد اربعة اشهر او اكثر فلا رجعة

من
حامله منكرو
فراج
اوین دولت ای دولت الی
مظفر و قال ما باجماع
قال من فاحس ظنك و متغلبی
عسکه و قوله فی
الایات اللطیفه فی
الایات ۱۲۰
مستشیر
ماد و متغلبه
مظفر و قال ما باجماع
قال من فاحس ظنك و متغلبی
عسکه و قوله فی
الایات اللطیفه فی
الایات ۱۲۰

[illegible]

فله الرجعة اي طلق امرأته وهي حامل فان

عنهم قال ما زاد عليها الشاخصة على ما يخرج من الحيض والنفاس
فإنه لا ينقطع الحيض ولا ينقطع الاغتسال في وقت الحيض والنفاس
من أحكام الطاهرات بحضرة قوله أو يزوجكم حكم الصلوة
أدرك في التأخير أي حكم المرأة الحائض عند عدم الماء
وأنه لا ينقطع الحيض ولا ينقطع الاغتسال في وقت الحيض والنفاس
من أحكام الطاهرات بحضرة قوله أو يزوجكم حكم الصلوة
أدرك في التأخير أي حكم المرأة الحائض عند عدم الماء

المحل الثاني

السابقة ٤١٣

[illegible][illegible]

للقبض بخلاف
 الفصل الاول لان اطلاق
 النسب يستلزم قبض فيكون التأكيد
 كذا في النهاية على قوله طلقها اي امر
 التي خلا بها وكر وطهرها اي امر
 اي من وقت الطلاق فيبطل لانها لو كانت
 لاكثر من سنتين لا يقع الرجعة ولا تثبت
 نسب الولد منه اذا كانت مدة السنتين
 واكثر وانما ولدت في ما بين سنتين
 اشهر فانها لو ولدت اقل من سنتين
 في المسئلة السابقة في ما بين سنتين
 يظهر بعد الولادة فاقول من سنتين
 السابقة لظهور انها كانت مدتها بها و
 كون الرجعة في العدة على قوله ثم طلقها
 هذا كذا في انفا والا فلا يخلف
 طلقها وانما اذا طلقها بالام والام
 بانها لو كانت طلقها بالام والام
 في وقتها لان الشارح جعل النسب ثابتا
 في كل موضع جعل الصام لم يزل ويبين
 معنى قوله

الشارح في كذا في قوله لان الولد لا يثبت
 في كل موضع جعل الصام لم يزل ويبين
 معنى قوله
 في الرجعة ولا يصح
 من الصور
 بنينا فان قلت قد جعل الشرع
 الخوة مقام الوطى وديلا على وجوده
 الخوة العدة على من طلق بعد الخوة فلم يجعل
 اوجب العدة للمهر الكامل بعد الخوة واقره بها
 الوطى واجب المهر بها لوجود الخوة فلا تثبت كذب
 الاقرار باطلا يستلزم الوطى فلا تثبت بدون
 قلت الخوة الولادة والحمل فلا تثبت
 قلت بخلاف العدة في الخوة فلا تثبت عليه
 شرعا بخلاف العدة في الخوة فلا تثبت عليه
 الوطى واما وجوب المهر لانها سلت المعقود عليه
 وجوب كمال المهر لانها سلت المعقود عليه
 ولا بد وطهرها على قوله طهرها وكر وطهرها
 لانها لو كانت طلقها بالام والام
 في وقتها لان الشارح جعل النسب ثابتا
 في كل موضع جعل الصام لم يزل ويبين
 معنى قوله

الولادة فصورتها انه طلق امرأته التي ولدت قبل

الطلاق منكرا وطهرها فله الرجعة وانما تصح الرجعة

في مسألتى الحمل والولادة مع انكاره الوطى لان

الشرع كذبه في انكاره الوطى لان الولد للفراس

وان خلا بها فانكر فلا اي لا تصح رجعتها لانه

انكر الوطى ولم يوجد تكذيب الشرع انكاره فيكون

انكاره حجة عليه وانما يتأكد المهر بالخوة لانها

سلمت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه

بان وطهرها فان طلقها فراجعها فجاءت بولدها قل

من سنتين صحت هذه المسألة متعلقة بمسألة

الخوة صورتها انه خلا بامرأته وانكر وطهرها ثم

طلقها فراجعها الى اخوه فانها اذا ولدت لا قل

من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا

انما في كذا في قوله لان الولد لا يثبت
 في كل موضع جعل الصام لم يزل ويبين
 معنى قوله
 في الرجعة ولا يصح
 من الصور
 بنينا فان قلت قد جعل الشرع
 الخوة مقام الوطى وديلا على وجوده
 الخوة العدة على من طلق بعد الخوة فلم يجعل
 اوجب العدة للمهر الكامل بعد الخوة واقره بها
 الوطى واجب المهر بها لوجود الخوة فلا تثبت كذب
 الاقرار باطلا يستلزم الوطى فلا تثبت بدون
 قلت الخوة الولادة والحمل فلا تثبت
 قلت بخلاف العدة في الخوة فلا تثبت عليه
 شرعا بخلاف العدة في الخوة فلا تثبت عليه
 الوطى واما وجوب المهر لانها سلت المعقود عليه
 وجوب كمال المهر لانها سلت المعقود عليه
 ولا بد وطهرها على قوله طهرها وكر وطهرها
 لانها لو كانت طلقها بالام والام
 في وقتها لان الشارح جعل النسب ثابتا
 في كل موضع جعل الصام لم يزل ويبين
 معنى قوله

لو ولدت لاقول من سنة اشهر من وقت
 جعل اقراره كانه لم يكن وهذا اذا ولدت
 فادرجته من الشرع على ان لا يثبت نسبه
 ولو كان تفتقها ان لا يثبت نسبه
 فانما يتأكد المهر بالخوة لانها
 سلمت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه
 بان وطهرها فان طلقها فراجعها فجاءت بولدها قل
 من سنتين صحت هذه المسألة متعلقة بمسألة
 الخوة صورتها انه خلا بامرأته وانكر وطهرها ثم
 طلقها فراجعها الى اخوه فانها اذا ولدت لا قل
 من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا

الثاني كان قبل الولادة الاولى وفي كلما ولدت

عدد ١٢ إلى المجلد ١٢١

فولدت ثلثة بيطون يقع الثلث والولد الثاني

امی مختلفہ بیان کیوں ہیں کل منها اکثر من شتہ اشہر و شتہ اشہر العمد

رجعة كالثالث وعليها العدة بالحيض أي عده

والاولان فعدتها بوضع يمينه عليه
الطامة الثالثة الذي وقع بالولادة الثالثة

الطلاق الثالث الذى وقع بانه

وَمُطْلَقَةُ الرَّجْعِيِّ تَنْزِيْلٌ لِلرَّغْبِ الزَّوْجِ فِي رَجْعَتِهَا

ولا ساف بها حَتَّى يُشَهِدَ عَلَي رَجْعَتِهَا وَلَهُ وَطِئُهَا

ایک ایسی جگہ ۶۱۳ ایسی جگہ ۶۱۳

هذا عندنا واما عند الشافعي لا يحل وحي مطلق

الرجعي حتى يرجع بالقول وعندنا الوحي يصير جع

انتهی تا به وقت رسیدن او به او رسید

ونكاح مبانة بلائتي عليها ولعلها وه

حرة بعد ثلث ولا أمة بعد ثنتين حتى يطأها

غَدَمُ نِكَاحٍ صَحْرٌ وَتَمْضِرُ حَلَّةٌ طَلَاقٌ أَوْ مَوْتٌ

این کتاب در بعضی نسخ
 مشهور و در بعضی نسخ
 مشهور و در بعضی نسخ
 مشهور و در بعضی نسخ

هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط

وطى الزوجه الثاني بل كيف مجرد النكاح استدلال

۱۷ فصل الزوج ۱۸

ملق بالكلية
بصيغة المحمولى
والاثنين والبا
عجا جازل اوتابن
قوله فى عقدهما
والا تفر موا عقد
ب اقله نفيد وحيث
اسوا مكان النما
ه واجيب بانه
انما منع غير

ان قوله تعالى في عدة العدة مطلقا

في التي
من عذرها
بيد علي
النكاح
النكاح
منه الزوج
اختر
الاول

المجلد الثاني

[illegible]

في الثانية على ما يوجد العقد وابتوا الشرط الأوسط
 صاحب المسلك الثاني الذين علوا النكاح
 بغيره **ع** قوله وهو النكاح لما يرد على
 فان مثل هذا لا يوجب النكاح
 وما لا يوجب حالة الصوم وعادة الحلال وان لم
 الحلال هو وطى الزنى والثاني مطلقا وان كان
 استنبطوا الضابطا طلاق ذوق الجميلة
 التخصيص وهو يخصر بهم
 جميعهم

[illegible]

بيان
 مسألة التحليل
 القصد في تصحيح الزيادة به على
 الكتاب فإن قلت لو تحقق الاجماع لم يجز
 سعيد بن المسيب وممن كبار التابعين
 الاخذين عن كبار الصيابة قلت لعلم بعض
 غير هذا الاجماع ولا بعد في ان لا يصح خبر
 ولا لم يجز الى بعض الاكارم فقول في
 الخبرين ومن علمه على ما اختاره صاحب التمهيد
 على علم من علمه الثاني ما اختاره صاحب التمهيد
 عقل سليم اوجه الثاني ما اختاره صاحب التمهيد
 وتبعه الشارح وغيره ان حديث الزيادة
 الاخبار المشهورة والخبر المشهور بخبر الزيادة
 على الكتاب كما تقرر في علم الاصول فاجاب عليه
 انه كونه مشهورا بالمعنى الذي يجوز له زيادة
 الاصطلاح الذي يجوز له زيادة
 فممنوع بل الصحيح ان

المسألة التحليل
 القصد في تصحيح الزيادة به على
 الكتاب فإن قلت لو تحقق الاجماع لم يجز
 سعيد بن المسيب وممن كبار التابعين
 الاخذين عن كبار الصيابة قلت لعلم بعض
 غير هذا الاجماع ولا بعد في ان لا يصح خبر
 ولا لم يجز الى بعض الاكارم فقول في
 الخبرين ومن علمه على ما اختاره صاحب التمهيد
 على علم من علمه الثاني ما اختاره صاحب التمهيد
 عقل سليم اوجه الثاني ما اختاره صاحب التمهيد
 وتبعه الشارح وغيره ان حديث الزيادة
 الاخبار المشهورة والخبر المشهور بخبر الزيادة
 على الكتاب كما تقرر في علم الاصول فاجاب عليه
 انه كونه مشهورا بالمعنى الذي يجوز له زيادة
 الاصطلاح الذي يجوز له زيادة
 فممنوع بل الصحيح ان

من أخبار الأمازيغ لم يصل إلى درجة التواتر ولا إلى درجة الشهرة الآن يقال إنه الحديث لما كتبتة الامامة بالقبول والمخالف فيه شاذ لم يعينه به صار في حكم المشهور ولا يخفى ونسبته

في مدة تحتمله وغلب على ظنه صدقها حلت للاول

اي التحليل ١٢ عمده اي الزوج ١٢ عمده

قل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه

لا بد من ثلث حيض وطهرين فاقبل مدة الحيض

اي لعمدة ١٢ عمده

ثلاثة ايام واقل الطهر خمسة عشر يوما

الفصل بين الحيضين ٢

باب الایلاء

وهو حلف يمنع وطئ الزوجة مدة آي مدة الایلاء

المجلد سنة للحلف ١٢ عمده

فلا یأید لو حلف على اقل منها وهي للحرة اربعة

اشهر وللامة شهران وحكم طلقه بانتهان بر

والكفارة او الجزاء ان حثت فلو قال والله لا اقربك

اولا اقربك اربعة اشهر الا ول مؤبد والثاني موقت

باربعة اشهر وان قربتك فعلى حرج او صوا وصدقته

في صورة الحلف بغير الله ١٢

او فانت طالق او عیدك حر فقد الى ان قربها في المدة

حنت وتجب الكفارة في الحلف بالله تعا وفي غيره

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

قلت الاول اي يجوز له ان يتكلم بالانكاح في حاله او امر ديني وقول الواحد مقبول في مثل هذا الباب فلا يحتاج الى ان يشهد به غيره في الكفاية او في هذه المدة عند لي حليفه

حلفت في الشهر بغير عبارة عن منع من وطئ او حلفت في الشهر بغير عبارة عن منع من وطئ او حلفت في الشهر بغير عبارة عن منع من وطئ

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

قلت الاول اي يجوز له ان يتكلم بالانكاح في حاله او امر ديني وقول الواحد مقبول في مثل هذا الباب فلا يحتاج الى ان يشهد به غيره في الكفاية او في هذه المدة عند لي حليفه

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من في هذا الباب قوله نعم للذين يولون من

لكن لم يبق الا يلاء فلو تكلم بعد الزوج الشلثي و
 قربها تجب الكفارة لبقاء اليمين ولو لم يقر بها
 لا تبين بالايلاء لا نه لم يبق الا يلاء وقوله وبقي
 الحلف بعد ثلث فيه تفصيل ان كان الحلف
 بالله تعالى يبق اليمين حتى تجب الكفارة وان كان الحلف
 بغير طلاقها بقي الحلف ايضا وان كان بطلاقها لا
 لان التجيز يبطل التعليق وقوله والله لا اقربك شهرين
 وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء بخلاف قوله
 بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 اي لو قال والله لا اقربك شهرين مكث يوما ثم قال والله
 لا اقربك الشهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا
 لان في اليوم الاول كان حلفه على شهرين وفي اليوم
 الثاني حلفه على اربعة اشهر الا يوما واحدا

لكن قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا

فان كان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا

فان كان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا

بيان
 ما يكون ايلاء وما
 لا يكون

فان كان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا
 لان قوله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 لا يبيّن بان الحلف على اربعة اشهر الا يوما واحدا

رب العالمان زوجة طلال في غنص الام طلال
 قوله فانوى يعني الطلقات الثلاث او
 ديات ولا يصح في قضاء بل يكون ابتداء او
 فانوى بمعنى الحادث الذي في الغنص طلال
 من معاني اللفظ فاللعلى ان اللفظ
 المكذب بالذوق قال

من فرجه المنيرة
كذا في المصباح
صبر ونة محبوبا وعنيا
أي كان العجز عن الوطني بسبب كون
بين الزوجين نقار اربعة اشهر فصاعدا بحيث
لا يجن وصوره اليها في المدة وشدة اذا كان
محبوا ظلموا بحيث لا يقدر على الوطني
سجن كما في البدن
متداخرا بالعبادة وفاضله لا يدفن في
الوطني

[illegible]

قال الشافعي في القديم لان اخرج من مذهب
المروى اليه انه طلاق كما صرح به الثوري
عن ابن عباس اخرج من مذهب
المروى عن عثمان اخرج
الطلاق بالثبته

باب الخلع

من المهر ولو طلقها بمال أو على مال وقع بائن إن
 بان كل انت طلق بالف درهم على الف درهم ١١٩

الطلاق هو ان المحل ينقص عنه الطلاق في الثاني
في كشف الاسرار والتلون كما في غيرهما
وذكر الطلاق في المقام اسوة بالواجب في المرافعة
وغيره ما لم يصب في فصلية المحل بانفسه فساد
الطلاق فكان هذا ما في النوع الثاني من الطلاق
الزوج هو الذي يقر في ما سبق
الافضل الزوج في عدم
دون الاول

لما لم يكن في فعل الزوج مع ابنة حمها في قوله فلا
الطريق الضرورة ان فعل

رُوحٌ مَكَّانٌ رُوحٌ وَأَتَيْتُمُ الْمَكَّانَ فَلَا تَخْشَوْا
 قَطَارَ رَأْيِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْمَكَّانِ مِنْ جَانِبِ الرُّوحِ
 مِنْهُ شَيْئًا لِأَيَّانَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَامَرَةً
 بِمَكَّانِهِ أَفْذُ الزِّيَادَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُوحِي
 ثَابِتٌ بِنَفْسِي الَّتِي أَصْلَحْتُ مِنْهُ الرُّوحِ
 إِلَيَّ حُلُقَتِي الَّتِي أَعْطَاكَ قَالَتْ نَعَمْ
 زِيَادَةٌ قَالِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَلَا وَكِنْ حَقِيقَتُهُ أَزْجَرُ بُوْدًا وَفِي الْمَرْسِلِ
 وَالْأَرْطَفِي تَحْيِيهِ أَوْ تَحْيَا وَفِي الْمَرْسِلِ
 يَسْتَبِيحُ بِالْمَقَامِ الْمَعَاظَةِ فَانْ لَوَالِيهَا
 بِقَبُولِهَا بِالْمَقَامِ الْمَعَاظَةِ فَانْ لَوَالِيهَا
 فَبِالْقَبُولِ وَالْمَرْأَةُ تَمْلِكُ الشَّرَّاءَ فَبِالْقَبُولِ
 عَلَى نَفْسِهَا فَبِالْمَوْضِعِ وَأَيُّهَا كَانَ بَابُهَا
 الطَّلَاقُ الْمَوْضِعُ بِهَا وَأَيُّهَا كَانَ بَابُهَا

لا تقسم لها نفسها : هو في البائن فان الرجعي للقطع ملك النكاح بل هو احق بالرجعة ولهذا يقع في الخلع البائن كذا في النهاية والعناية ١١

[illegible]

الخلع و
التطليق بما لا يجعل
عوضاً

معاوضة من جانب واحد
 قوله بانه
 الخ
 التطبيق
 عموم
 بانه
 بطلان بعض يكون بانها كالخلع واما وجوب
 معاوضة ثلث تطلقا وقد طلقتا واحدة والاولى
 ثلث الثلث فيجب عليها ثلث الالف
 رجبه على ما في
 لا تنضم الى المهر والمهر وادانها يجب شي في ثلثي الطلاق
 يعلم بعض فكون رجبها على
 ان المهر ذلك اذا باع عبيد بائنين وفيها
 مساوية فاستحق احد المهر
 قبل القبض وجب على المشتري الالف ويضمن
 العرض والمهر فيه ان المعاوضة والمعاوضة تكون
 يجعل المهر في عوض المهر
 على اربعة بخلاف الشرط فانها تكون
 عليه وود الشرط

[illegible]

انت طالق و عليك الف اوانت حرة و عليك الف

فَقِيلَ لَهَا أَوَلَمْ تُطْلَقْ وَعُتِقَتْ بِأَمْرِ هَذَا عِنْدَ

ابن حنيفة وأما عندهما ان قبلت المرأة طلق

بِالْفِ وَأَنْ قَبِلْتَ الْأُمَّةَ عَقَقْتَ بِالْفِ وَأَنْ

لم تقبل الا يقع شئ فانها جعلوا الواو في قول

اعلى الزوجة والامه ١٢ عمده
 من ابويست و تحفه عمده
 عليك الحال واحال بمنزلة الشرط وابو حنيفه

جَعَلَ الْوَاوَ لِلْعُطْفِ وَتَنَاسَبَ الْجُمْلَتَيْنِ

فی کونہما السمیتین یدل علی العطف فیکون

اخبارا بان عليهما الالف فيقع بلا شئ والمخلة

معاوضتہ فی حقہا حقہ یصیر رجوعہا آ

إذا كان الإيجاب منها فقبل قبول الزوج

يَصْرِفُ رَجُوعَهَا وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا هَذَا عِنْدَ

ابى حنيفه اما عندهما فلا يصح شرط الخيا

لأولئك المصطفين
بعض من تحت التمام
كأنهم معاوضة
الأيام منبها
الزوجة بان
فلم ان

المحررة لاسما تملكه الملائكة عليه قوله تعالى في كتاب حيث اسندوا له قوله اذا كان

من جانب الطلاق فيما اقتدر **عنه** من جانبها يعني اذا كان في حالتها عنه ما لم يكن في جانبها

قوله وشتر
أي يصح شرط الخيار لها بالشرط
فالعشك على كذا على أنك بالخيار فلهذا
فالعشك جاز الشتر فلو اختارت في المدة
فقبلت جاز الشتر وإن ردت
وضع الطلاق وزم للمال وإن ردت
لا يقع ولا يجيب بذاعنده وعند ما شتر
لا يقع والطلاق وإرفع والمال لازم
الخيار باطل للمفسخ بعد الانتقاد لا للمفسخ
لأن الخيار للتصرّفان مفسخ
من الانتقاد والمرأة لا يتكلمان
زوج وقبول المرأة لا يتكلمان
من جانبها فلا يمكن التصرّف
واليمين

[illegible][illegible]

قوله
وَيَقِيصُ مَعْرُوفٌ مِنَ الْاِقْتِصَادِ
اي يقيص الخاص على المجلس والابتداء فاذا
قالت اختلعت منك بكثرة احوال
الزوج في مجلس

ان قيل نعم والابطال فلا يشترى
ذلك فيه البيع فان قيل بعد بدل
القبول الى لقاء المجلس
المجلس لم يصح
حتى لو قام
مجلس

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أتى مجلسا لم يسمع فيه شيئا فمضى به عطف

واما الثاني فلان الزوج
يملك الطلاق بقول المرأة
فصار تعلل

المجلد الثاني

۱۲۷

کتاب الطلاق

لاحد فالطلاق واقع والبدل واجب ويقتصر

اے لالہ دل لہا جا محمد

لے المال لازم علیہا ۱۲۴

على المجلس ای اذا كان الايجاب من قبلها

لَا يَدُّ مِنْ قَبُولِ الزَّوْجِ فِي الْمَجْلِسِ وَيَمِينُ

فی حقیر حتی انعکس الاحکام آی^{۴۵} اذا کان

لا يجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول

۴۱۲

المراة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على

المجلس آى يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وانما

كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة

ان المرأة تبذل ما لا تقسم لها نفسها وفيه معن

٢
من السلطنة
ع

من البذل بمعنى الصروف والا يعطى ٤

يمين فان اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء

المخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة وهذا من

وف الزوج فجعل من جانبيه يمينا ومن جانب

أُتِيَ مُعَاوِضَةُ وَطَرَفُ الْعَبْدِ فِي الْعَتَاقِ كَطَرَفِهَا فِي

الاقتضا من علم كيف يصح العلم
صحيحا فان قلنا سلامة لما وثق
بالا مبرما او غير مقتضى اليقين
فما ضل ان العلم يقتضى العلم
ويكتفى من علم

...فان ملك النصارى ...

لا يغني عن القضاة ولا القضاة عن القضاة

على قوله معاوضة
 حق الزوج لانه علق الطلاق
 على كونه يمينا يعني لما كان
 يمينا في جانبه انكسرت الاحكام المذكورة
 الثانية من حيث كونها معاوضة من جانبها
 قوله اي اذا كان الخ امي الواحدة
 الزوج الخلع فقال خالعتك على الف
 درهم لا يحك الزوج عنه وكذا لا يحك
 ولا يهي المرأة من القبول وله ان يعلقه بشرط
 وفيه الى وقت فمثل اذا قدم زيد خالعتك
 على كذا او خالعتك على كذا غدا او راس الشهر
 والقبول اليها بعد قدوم زيد
 وجود الشرط والوقت فلا ينطلق عنه
 ذلك لغو كذا في البدل
 ولا يصح شرط الخيار له بان يقول الزوج
 خالعتك على كذا اي اني باختيار ثلث اشهر
 ايام فان شرط الخيار انما يصح في المعاوضة
 لانه الاسقاطات والتعليقات
 قوله ولا يقصر اي الخلع على المجلس اي مجلس
 الزوج فلا يسل يقضا عنه قبل قبول
 قوله بعد المجلس اي بعد مجلس الخلع
 الزوج هو اما مجلس علم المرأة فلا يقدر
 القبول عنه فلا بد من ان تقبل في مجلس
 الذي علمت فيه خلعها كما تقدم في المجلس
 قوله كذا ان لم يكن
 قوله لان قبل
 قوله

قوله لا يخلع المولى العتق بغيره وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله

الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فيترتب احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك امس على الف فلم تقبل وقالت قبلت فاقوله له ولو قال البائع كذلك فاقوله للمشتري اي اذا قال البائع بعث هذا العبد منك بالف درهم امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت فاقوله للمشتري ووجه الفرق ان قوله البائع بعث اقرار بقبول المشتري لان البيع لا يصح الا بالاجاب والقبول فقول له فلم تقبل يكون رجوعا عن اقراره بخلاف الخلع فانه يمين في حق فيمكن انفكاكه عن البذل فلا يكون اقرارا بقبول المرأة فيكون القول قوله لانه منكر للخلع والمرأة تدعيه

الطلاق منه في الماضي مع عدم قبوله واذا كان في المستقبل فله ان يقول له لم تقبل او قال بعثك نفسك امس على الف فلم تقبل او قال بعثك نفسك امس على الف فلم تقبل او قال بعثك نفسك امس على الف فلم تقبل او قال بعثك نفسك امس على الف فلم تقبل

اختلاف الزوجين في القبول وعدمه

قوله لا يخلع المولى العتق بغيره وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله وان العتق بغيره كمال لا يتحقق بدون قبوله

وَيُسْقَطُ الْخُلْعُ وَالْمِثَارَةُ كُلُّ حَقٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى

الْآخَرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ فَلَا يَسْقُطُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ

كَثَمَّنْ مَا اشْتَرَتْ مِنَ الزَّوْجِ وَيَسْقُطُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ

كَالْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ الْمَاضِيَةِ أَمَّا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ فَتَلَا

تَسْقُطُ إِلَّا بِالذِّكْرِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمَهْرُ يَسْقُطُ

مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ وَأَنْ خُلِعَ الْأَبْ صَبِيحَةً بِمَا لَهَا لَمْ

يَجِبْ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَبَقِيَ مَهْرُهَا وَتَطْلُقُ فِي الْآخِرِ

فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ ضَامِنَ صَحَّ وَعَلَيْهِ الْمَالُ

وَأَنْ شَرَطَ الْمَالُ عَلَيْهَا تَطْلُقُ بِإِشَاءِ وَأَنْ قَبِلَتْ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

بِالْإِشَاءَةِ وَتَطْلُقُ بِإِشَاءَةِ الْغَائِبِ كَمَا تَقُولُ

الطلاق... المهر... النفقة... الخلع... الميثارة... كل حق لكل واحد منهما على الآخر...

ما يتعلق
الاب
صبغة

الطلاق... المهر... النفقة... الخلع... الميثارة... كل حق لكل واحد منهما على الآخر...

الطلاق... المهر... النفقة... الخلع... الميثارة... كل حق لكل واحد منهما على الآخر...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المجلد الثاني

وبقولهم يا طاعة الظهار المحذور المعلق بمشيتها او
 الموت يوم او شهر واتهم زعم عن نحو انت ابي
 بالتشبيه فانه يدين الكلام وليس بظهار ولم
 بالتشبيه تشبيه المسلم اذا لظاهر الذي عندنا
 والظاهر بالمسلم الحافل بالبيع فلا يصح ظهار المعلن
 والصبي والمعتوه ولده يومش والفقير عليه السلام
 ومنهم من السكال بزواياهم والفقير عليه السلام
 يا شارة المعلقة كذا في الجوه والنهر **قوله**
 يا جبري تشبيه يا جبري من الاعضاء عن الذات
 كالوجه واللاس **قوله** او جزمي جزم
 غير محض من الزوجة كنفك وتلك واجه
 من تشبيه جزمي شانه لا يصح
 واخذ **قوله**

درآمد مجسمه سینه آهنی و این گمانست امنه لغیره ۱۲۰۰ گنده

سواء كان نعمة أم عنة الكمال اولاً به عده

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ الْمُسْتَضِيعُ عَنْ شَيْءٍ إِلَىٰ جِهَتِهِمُ يُسْأَلُونَ

البرق

۱۴ قوسطه جیها میم

(continued)

تأنيبا من هذا الذنب العظيم ٤١٢

10

ما يدرت
ها
بالتشبيه
عامة الذي كرم
يكون ظهرا بالطريق الاولى
نظر اليه اختراجه من الرجل واليد غير
الاعضاء التي على النظر اليها فان التشبيه
ليس بظهور كونه عارضا فظاهر وتنبأ
الذكر الا ان تشبيهه بفرج ابيه كان
لذا في الجورده في التماس في البذلج من ان
شأن الظاهر كون المظاهر من جنس النساء
حتى يشبهوا بغيره او بغيره لانها عرفت
بالشرع وان شريع ودون النساء في الثانية
التشبيه بالرجل من رجل كان لا يكون ظهرا
في الثانية عارضا في الثانية ودون النساء في الثانية
كامل فغيره كذا في الجورده

الف
 الظهار و
 عليه
 السن
 انى كفارة ظهاره ولا يقدر عليه كذا قال
 بنى صلى الله عليه وسلم ان عليه كفارة واحدة
 من كل من حبس سوا قتل ان يكفر انكبه
 التمنى
 استقر ايضا لقيام الحنة قبل العود فان عاتق
 قوله والعود يعني ان العود الذي يجب به
 كفارة الظهار المذكور في قوله تعالى والذين
 نظامون من نسائهم يؤثرون لما قالوا
 الآية هم ومنهم لا انهم على الوطى فيجب عليه
 ان يؤدى الكفارة او لا ثم يطأها وليس لمراجه
 الوطى فانه حرام قبل ان يكفر عاتق
 الحرم وهو الذي يحرم عليه كذا ما يابيه
 في العين وتفسير الجازن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الحرم وهو الذي يحرم عليه نكاحه بغيره
بغير العبد ونفسه بالجماع والاداء

الاستطراد في الحل في وقت واحد ١٢٥٥ وكس قسط السمان العاجز عن الكاذب في الفقه ١٢٥٦ عمدة الرحا في حل مشعر الوقاية

الاشطر اعناق لكل في وقت واحد ١٢ وكسا قضا الاسنان العاجز عن الاكل في الفم ١٢ عمدة الرحاية في حل شرح الوفاية

المجلد الثاني

134

كتاب الطلاق

وتحقيقه في اصول الفقه في حمل المطلق على المقيد

في هذا الخلاص وفي هذا الحكم ١٢ ع

وَالَّذِكْرُ أَكْبَرُ مِنَ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرُ أَكْبَرُ مِنَ الصَّغِيرِ

يكون في اذنيه وقرآنا من لا يسمع اصلا ينبغي ان

بالفارسیہ لائی و بار ۱۲۶

لا يجوز لانه فائت جنس المنفعة والا عور ومقطر

سوره یونس

احدی پدیه واحدی رطیه من خلاف و مکاتب

لَمْ يَكُنْ شَيْئًا وَشَرَاءَ قَرِيبٍ بَنِيَّةَ كِفَاوَتِهِ وَأَعْتَقَ

نصف عید و ثریا قیلا فائت جنس المنفعة

سید بن علی بن حسین علیہ السلام

کالا عنده و مجنون لا یعقل احترأز عن یمن و یفوق

سنة جون ١٢١٥ م

والمقطوع يدها وأبهاما وأرجلاه أويدي ورجل من

۱۱۱

حانف ولا مدبّر ولا مكاتب ادى بعض بدله وعت

... *... ibid.*

نصف عبد مشترك ثم باقية بعد ضمانه انقص

رستم و زنگنه

فمن التعلل بالمشقة

نصيب صاحب في ملكه تم تحويل الى ملك المغنوة

112

بالضمان وعندهما يجوز اذا كان المعتق مؤسرا لان

مختصر في معرفة النسخ

[illegible]

الفطرة ستين
 يوما لان المقصود سد حاجته
 المحتاج والحاجة تتجدد في كل يوم
 الستين في اليوم الثاني كالف في
 الستين مسكينا و
 كان

غير
فما قول المصنف
الشهرين بما يكونان ناقصين
الجموع ثمانية وخمسين يوما
قوله لا بد من الابادة فقال في وفي التحريك
خلا في يعني اذا دفع لمسكين واحد في
يوم واحد شين مرة بطريق الابادة فلا خلاف
لا حرج في عدم جواز عدم وجود
التعدد لا حقيقة ولا حكم وان كان
ذلك بطريق التحريك فقال لبعض المشايخ
لا يخبر لان المقصود سد الحاجة
وبهذا السنون ويظن اليوم ما بقي له
ساعة الى الاخرى فيمكن في يوم الباقي اليه
قد بقيه وقيل بانه لان الحاجة الى التحريك
بأكثر الطعام فانها لا تقدر في يوم واحد
واما ما اعطى ستين سكرنا في يوم واحد
فما شبهه في جوازه فان الغرض من الطعام
ستين سكرنا بدفعه كانت او بدفعه
قلبه بانه اشارة الى ما فيه

التفكير بطريق الدلالة وطريق
الوقت في فضل شرح

من التملك كما في الكسوة ووجه قولنا ما ذكر

في اصول الفقه في دلالة النص ان الاطعام جعل

الغير طاعما وهو بالاباحة الى اخوه وان اطعم ستين

مسكينا كل صاعا من بر عن ظهاريين لم يصح

الا عن ظهار واحد وعن افطار وظهار صحت هذا

عند ابى حنيفة وابى يوسف واما عند محمد يجوز

عن الظهاريين هما يقولان النية تعمل عند

اختلاف الجنسين كالافطار والظهار عند اتحادهما

فاذا لغت النية والصاع يصح كفارة واحدة

لان نصف الصاع من ادنى المقادير فالمودى هو

الصاع يصح كفارة واحدة جعلها للظهاريين

فلا يصح كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين

مسكينا واعتاق عبيدين عن ظهاريين وان

قوله من التملك كما في الكسوة... قوله في اصول الفقه... قوله في دلالة النص... قوله في افطار وظهار... قوله في النية... قوله في المقادير... قوله في الصاع... قوله في كفارة واحدة... قوله في كصوم اربعة اشهر... قوله في اعتاق عبيدين... قوله في ان

ما يتعلق باختلاف جنس الكفارة واتحادهما... قوله في النية... قوله في المقادير... قوله في الصاع... قوله في كفارة واحدة... قوله في كصوم اربعة اشهر... قوله في اعتاق عبيدين... قوله في ان

قوله في النية... قوله في المقادير... قوله في الصاع... قوله في كفارة واحدة... قوله في كصوم اربعة اشهر... قوله في اعتاق عبيدين... قوله في ان

بغضت الكوفة فاستأجر
 واللبانة ولو لم يصب منه خلاف
 رجبية ولا تقبض روجبة البنية
 بشرط ايضا الحرة والبلور
 والسلام والنطق وعدم الخلق
 ودية شرع راجعة اليها وتبطل
 القاذف ملصقة عدم اقامة البنية
 على صدقة وفي القذف عند تبطل
 وهو الزنا منها وعقوباتها
 ايضا كون القذف بعين الزنا
 كونه في دار الاسلام
 اي عن الخلو كانت تزوجت بكلم
 فاسد وطيب بل لو كان لها ولد
 ليس له اسبم وقت اوفيت
 في غير ما ولدت او طيب
 ما لا ينجس من الاغنية كالمطبخ
 ينجس فلا يبيح السمان بقدر
 السمان لظن العامة من نفسها
 لا ينجس ببيتة عن الوطى الحرام وتنجس
 بالزنا ما يوجب الشك في نيل
 الحرام ليعينه وهو يكون في غير
 على ما فوض الفتوى العينية
 النجاسة به

ما يتعلق باختلاف جنس الكفارة واتحادهما
 متكررة بالبيان متروكة بالبيان
 قائمة مقام حد القذف عند الزنا
 لى اذا امتنعوا سقطت الى الذين يكون
 عنهما والاصل فيه قوله لا انفسهم فشملة
 ازواجهم ولم يكن لهم شهادت بالزنا من
 احدهم السبع شهادات بالزنا من الشهادتين
 والخاصة ان لعنة الله على الذين كان من
 الشهادتين ويدبر عنها الغدا بالانسان
 الكاذبين بالزنا من الكاذبين والخاصة
 ان غضب الله عليها ان كان من الصالحين
 ولت هذه الايات على ان اللعان انما يكون
 بقذف الزوجة او بالايات بقوله والذين
 الكذابين على قبل ثم لم يأتوا باربعة شهادت
 فاجلدوهم ثمانين جلدة وعلى ان لا يوجب
 الشهادة فان ثمانين جلدة وعلى ان لا يوجب
 الزنا فلا لعان ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا

الجنس المذموم
 لعنة فتاوى في مطلق البنية
 ان يعم في ما شاء وفي البنية
 فلا يمكن له تغيير ما كان في البنية
 قوله ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 كان قاضا لصوم لا يوجب الزنا
 كفارة لا تكون الا بالصوم لا يوجب الزنا
 كفارة لا تكون الا بالصوم لا يوجب الزنا
 بالاطعام لا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 ذلك المولى ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 خلق بغير ثمرة او خلاف بقية الكفارات

لم يعين واحد لواحد لان الجنس في الظهارين متحد
 اي الكفر ١٢ عمده اي من افعاله ١٢ عمده اي من الظهارين ١٢ عمده

فلا يجب لتعيين وفي اعتاق عبد عنهما او صوم شهرين
 اي الظهارين ١٢ عمده

له ان يعين لا يتي شاء وان عتق عن قبل وظهار لم يجز

عن واحد وعند زفره لا يجزيه عن احدهما في الفصلين

وعند الشافعي يجعل عن احدهما في الفصلين
 ايها الشافعي ١٢ عمده

وكفر عبد ظاهر بالصوم فقط لا سيده بالمال عنه
 الجملة صفة لعبد ١٢ عمده

لان الكفارة عبادة ففعل الاخر لا يكون فعله
 اي من وجوبها مع العتق ١٢ عمده

باب اللعان

من قذت بالزنا زوجته العفيفة آى عن فعل الزنا
 اي نسب اليها الزنا صراحة فان سبها بغير الزنا فلا لعان ١٢ عمده

للقوله
 الباء بعرفت اتحاد السبب الموجبة
 واختلاف باختلافه من الظهارين
 عقود صوم لاى من الظهارين
 الاخرى
 وجوب قول زنا لما اعتق عبد
 سب ظهرا او ظهرا وقيل نصف العبد
 لا يوجب ان يحطه عن
 اصحابه

ان كان اللعان انما يكون اذا روى الرجل
 زنا فلا لعان ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 ان كان اللعان انما يكون اذا روى الرجل
 زنا فلا لعان ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا
 ولا يوجب الزنا ولا يوجب الزنا

غير متممة به يمكن يكون معها ولد ولا يكون له اب
 معروف وانما اقتصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل
 والمرأة ممن يحد قاذفها كما قال في الهداية ولا شك
 ان العفة اعظم من كونها ممن يحد قاذفها لان
 اشتراط كونها من اهل الشهادة يدل على الحررية
 والتكليف والاسلام فلا حاجة الى قوله وه
 ممن يحد قاذفها بل كيف ذكر العفة وكل

صلح شاهدا او نفى ولدها وطالبت برأى بموجب
 القذف لا عن فان ابى اي امتنع عن اللعان حبس
 حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد فان لاعن لعنت
 والا حبست حتى تلاعن او تصدق فينفى نسب
 ولدها عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق
 فان كان هو عبدا او كافرا او محمدا وفي قذف حد

قوله له عبارة العبارة
 كما قال الرجل للمرأة ممن يحد قاذفها
 اذا قذف الرجل للمرأة ممن يحد قاذفها
 لا يجب عليها الحد بهذا التصديق
 فان كان هو عبدا او كافرا او محمدا وفي قذف حد

قوله له عبارة العبارة
 كما قال الرجل للمرأة ممن يحد قاذفها
 اذا قذف الرجل للمرأة ممن يحد قاذفها
 لا يجب عليها الحد بهذا التصديق
 فان كان هو عبدا او كافرا او محمدا وفي قذف حد

بيان
 الملاعنة

الزنا انما يجب بيمين الزنا
 بالشهور او بالقرار الزاني فصدق الزنا
 اذ قال قائل محذرة وقالت زينب ان
 زات حدت وعليه عمل ان يصدق
 في شرفه قوله لا يجوز قذف
 بالزنا انما يجب بيمين الزنا
 بالشهور او بالقرار الزاني فصدق الزنا
 اذ قال قائل محذرة وقالت زينب ان
 زات حدت وعليه عمل ان يصدق
 في شرفه قوله لا يجوز قذف

عمدة الرعاية
 شرح الوقاية

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً موقرة

اولا ذكر
عمدة الرعايه
في
الوقايه لمولانا
سيد احمد

قصه

راجع إلى ما عن بل
 لأنه الكذب نفسه
 عمدة المعاني
 شرح الوقاي
 لمولانا أبي
 الحسنات محمد
 عبد الحميد

والآلات التي يتولى البها عند الولد
والشد وتقاط والشئ الذي يوضع فيه
عين يوضع والاشياء التي تطفئ

لأنه حجتان ان كان موجودا وقت النفى ولا يـ حيفه

وَزَفْرَانُهُ لَا يَتَقَيَّنُ بَوُجُودَ الْكَلِّ وَفِيمَا إِذَا وَلَدَتْ

لاقل من ستره اشیر نصیر کانه قال ان كنت حاملا

فحملك ليس مني ثم تبين انها كانت حاملا والقذف

لا يصح تعليقه وبنيت وهذا الحمل منه تلاعنا ولا

ينفي القاضى الكل لان تلاعنهما كان بسبب قوله زنيتم

لا ينبغي الحكم وان نفى لولد زمان التهنئة وشراء التهنئة

الولادة صح ويعدله لا ولا عن في حاله أي حال النفقة

زمان التهنئة وحال النفس بعد زمان التهنئة وأن

نَفِيَّ وَلَوْ تَوَاسَيْنِ وَأَقْرَبًا لَا خُرُودًا لَئِنْ كَذَّبْتُمْ

بدعوى الثاني لانها خلقا من ماء واحد وفى

عكسه لا عن له اذا اقر بالاول

قوله ولجده لا قاصلة انان
نفى الولد وقال ليس هو منى عند التهنئة او
شرآلات الولادة يصح نفية لا بعد وفاز
لما قبل التهنئة او سكنت عنده او عند شرآ
الات الولادة صار ذلك او او منه ملاك
بكونه منه فلا يصح نفية بعده
في حاله يسي سائر نفى الولد عن التهنئة او بكه
يجب عليه ان يابى ان يوجد القذف قد تحقق
اللعان نفى الولد ولم يتحقق له قبل قوله
الثانية
توأمين هما الولدان

وأيام حيضها عنها كالملة مرضه ومرضها فان لم يصل

امی محمد بن محمد و امی الشیخ
امی الزوج

ففيها فرق القاعدين بينهما از طبعش ای ان طلبت المرأة

التفريق وتبين بطلقة وكلما كل المهران غلبها ونجبت

التي للوصة ٩١

وَمِنْهُمْ مَن مَّرَّ بِهِنَّ فَعَبَّرَ عَنْهُمْ وَرَدَّتْ كَافَّةً

بعد التاجير وكانت ثيابا وبرافمطرية النساء فقلن
ان عندنا ثيابا ٦١٢

ثَبِّتْ خَلْقَ فَإِنْ حَلَفَ بِطَائِفَةٍ وَأَنْ نَّكَلُ أَوْ قُلْنَ بَكْرًا أَجَلٌ

ای الزوج ۶۱۳ ای فی التاجیل و الفسخ بعد من ایامها حتی

وَلَمَّا جَاءَ جَمْعُ الْمَوْتَىٰ لَأَن يَسْأَلَهُمْ هُمْ يَسْأَلُونَ
 هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ ۖ قُلْ مَن يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَعْلَيْنَا أَلْحَقْنَا بِهِمْ صُفُوفَهُمْ ۚ يَوْمَ لَا يَنفَعُ عَنْهُمْ إِصْرُهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا جُبٌّ شَدِيدٌ ۖ

بحافہ حیث بطلانہ کما لو اختیار تہ و خیرت ہنا

حضرت امام رضا علیه السلام

ای ہنگام ۴۱۲

بَلَا فَنظَرْتُ النِّسَاءَ مُعَلَّنِينَ تَيْبٌ خَلْفٌ وَأَنْ حَلْفٌ بَطْلٌ

حقها كما في الاختلاف قبل التاجين وان كل خيرت المرأة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

[illegible]

عن فضيلة الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي في كتابه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء

والله اعلم بالصواب

قوله ثلث خفيض بكسر
 الحاء المهملة وفتح الباء واداء اذا كانت
 مدحولا بها حقيقة او عكسا بوجه الخلقه واما لم يذكر
 لظهور ان لاعداء الاعلى المدحولة لا تغير
 تعالى يا ايها النبي اذا حكمتم بينكم
 بينكم بينكم فما حكم عليكم من علة انفسكم
 فتدعون من تدعون من المطلقات بينكم
 عدة الطلاق قوله تعالى المطلقات بينكم
 بانفسهم قوله وقد وقع الخلاف من عدة
 فمن بعد عمن تنهين المراد بالقرني الآية بناء على ان
 القدر باضعهم قوله بفتح و هو اسم شريك من يحضر
 والظهر فمذموم من جعل القرني الطهر فقرار ان العدة ثلث
 ويكونه ثلثا فمذموم من جعل القرني الطهر فقرار ان العدة ثلث
 منهم الخلقه الرشدون الى ان المراد بالقرني العدة
 ثلث خفيض فمذموم من جعل القرني الطهر فقرار ان العدة ثلث
 والدخول في الخفض الثالثة وعندنا
 بالقطع دم الخفض الثالثة

في الطلاق السبعي الحيف يجب ان يكون في الحقة
العدة وثلاثة ومن المتأخر ان الحقة في
عدة الامة شصنا ونصا في الحقة
العدة

كامل بعده وقية الحنفية التي
الى ان اتدرا العدة من الحنفية التي
لهذه الحنفية التي وقى الطلاق فيها فان
قلت قلتم حنفية الزيادة على
قلت كما قال الوجوب
موجب ثم العدد كامل بلزم بعض
ثم عاينتم بعض الطلاق بضرورة
الحكم الذي وقع فيه الطلاق بضرورة
الحكم الذي وقع فيه الطلاق بضرورة
بالعلم انه ما وجب بالزيادة
النافعي عن الارب الوارد في
مقتضى ان يقول الواجب الذي
بمضي بعضا الحكم الذي

ملائكة كانت وليزمهم
الطلاق بالضرورة لا يمكن
عليه الطلاق الزيادة لا تقول
بالعدة فلا تزم الزيادة لا تقول
يجب فيه فانه لا يقول
الذي وقع فيه الطلاق

م د کے تقدیر حمل القرآن علی الطیر یزید احسان الطلاق الشرعی

تم ولا يخفى على الفطن الماهر ان التعقيب الذي اشار اليه الشارح

اولی سن، بذات القویہ

محمد بن العربي في شرح الموقيات

عمره الراية
قوله عطف أي بذا معلوم فذا قول أعنف سابقا
قوله قرأ من لم يخصك الصدقة غير أنما أضف للمطابق والسنخ

بان ولدت سنة اشتهر فاكتر من وفوت موت الصبي

بابان حاصنت ثلثت حيض في ثلثة اشهر مثلاً ۱۲ عمده

امی اربعه اشهر و عشر ۱۲

عنه ما اراد طارئة زائدة مدة في جيفت فقلت بان طارئة

عنه و عارضة زائدة مدة في جيف ثلث بان حاضن

عطف علی قولہ

[illegible]

و اما در این کتاب و غیره از بعضی از اشیاء و کلمات و عبارات که در این کتاب آمده است

...

[illegible]

وہیں سے کہیں اور

وَجِبْ مُنْجِيًا لِّمَنْ فِي السَّفِينِ

شاووا علی

انصار اودو اقصایطاب بنی مشیر و امیر العجم

سپینا کلاسیک

الصفحة ١٠٠٠

[illegible]

فعلينا انما لم يكن استنفاسا بالحيض قال في
 الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي علي الدقاق انما
 متى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون

حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك في فساد
 الا نكحة لانه دم في غيرا وانه كما تستأنف بالشهور من

حاضت حيضته ثم ايسر اي انقطع دمها وهي في
 سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستيناف

مشكل لانه لو ظهر ان عدتها باشهر من وقت الطلاق
 فالحضرة التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت
 فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت

وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلت
 وحيض تراه منها حيض مبتدأ وتراه صفته ومنها
 خبره اي حيض تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم

فعلينا انما لم يكن استنفاسا بالحيض قال في
 الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي علي الدقاق انما
 متى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون

حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك في فساد
 الا نكحة لانه دم في غيرا وانه كما تستأنف بالشهور من
 حاضت حيضته ثم ايسر اي انقطع دمها وهي في
 سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستيناف

فعلينا انما لم يكن استنفاسا بالحيض قال في
 الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي علي الدقاق انما
 متى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون

حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك في فساد
 الا نكحة لانه دم في غيرا وانه كما تستأنف بالشهور من

حاضت حيضته ثم ايسر اي انقطع دمها وهي في
 سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستيناف

مشكل لانه لو ظهر ان عدتها باشهر من وقت الطلاق
 فالحضرة التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت

فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت
 وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلت

فعلينا انما لم يكن استنفاسا بالحيض قال في
 الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي علي الدقاق انما
 متى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون

حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك في فساد
 الا نكحة لانه دم في غيرا وانه كما تستأنف بالشهور من

حاضت حيضته ثم ايسر اي انقطع دمها وهي في
 سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستيناف

مشكل لانه لو ظهر ان عدتها باشهر من وقت الطلاق
 فالحضرة التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت

فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت
 وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلت

حاضت حيضته ثم ايسر

عند الرعاية في حل
 الوفاة لمولاها محمد بن محمد
 نور الدين بن محمد بن محمد

بَارَكَ الزَّيْنَةُ وَلِبْسُ الرُّعُفَرِ وَالْمُعْصِفَرِ وَالْحِجَاءِ

في الاباية ايضا قد اني الهدياء
 الله قوله ترك الزينة مستحق بعدد الزينة
 الزينة في المرأة من الحلي جميع الزايد والحدود غير
 تلك كالا متقاطعة مستحق طبيب وغير ذلك
 الله قوله وليس منافع بالية مستحق
 الزينة اي ترك ليس الزينة مستحق
 غفران ترك ليس المستحق ان
 العصور وبوالذات يصح به امر يقال ان ترك
 لون النفس بيلبس ترك الحمار كبر الحمار المملوك
 شديد اللون ورق غفب به الحمار كبر الحمار المملوك
 علمين امر وترك طبيب جميع الزايد من
 حال اللبس في شعر الرأس وغيره وترك الحلي
 من يكرهها ليس الثوب ليلبس الذي لا
 تزين الثوب كالا بد والاند
 علة ذلك كذا في الفتاوى

[illegible]

ومن المطلقة ثبوتها من المطلقة فاستدل لوجوب
الاحاد عليها صاحب الهداية بحديث ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يلقى لمعة ان يغضب
بالخمار قال البخاري حديث رواه النسائي لم يلقى لمعة
من الكحل والابن داغضاب بالخمار وقال البخاري
عليه السلام لم يلقى لمعة في حديثه الى يومه وقال ابن
الاحاد عليها صاحب الهداية بحديث ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يلقى لمعة ان يغضب
بالخمار قال البخاري حديث رواه النسائي لم يلقى لمعة
من الكحل والابن داغضاب بالخمار وقال البخاري
عليه السلام لم يلقى لمعة في حديثه الى يومه وقال ابن

والطيب الدهن والكحل الا بعدد لا معتدة عتق اي اذا

اعتق المولى ام ولده ونكاح فاسدا لانه واجب الرفع فلا

تأسف على فوته ولا تخطب معتدة الا تعريضا ولا تخرج

معتدة الرجعي والبائن من بيتها اصلا لقوله تعالى ولا

تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية وتخرج معتدة

الموت في المولين وتبيت في منزلها اذا نفقة لها فتحتاج

الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها و

تعتد في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق الا

ان تخرج او خافت تلف مالها او الا نهدام اولم تجد

كراء البيت ولا بد من ستة بينهما في البائن

وان ضاق المنزل عليهما فاولى خروجه وكذا

مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما قدرة على

الحيلة اي تكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما

بيان
ما يتعلق بمكان
العدة

الموت في المولين وتبيت في منزلها اذا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها وتعتد في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق الا ان تخرج او خافت تلف مالها او الا نهدام اولم تجد كراء البيت ولا بد من ستة بينهما في البائن وان ضاق المنزل عليهما فاولى خروجه وكذا مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما قدرة على الحيلة اي تكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما

الموت في المولين وتبيت في منزلها اذا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دارة عليها وتعتد في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق الا ان تخرج او خافت تلف مالها او الا نهدام اولم تجد كراء البيت ولا بد من ستة بينهما في البائن وان ضاق المنزل عليهما فاولى خروجه وكذا مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما قدرة على الحيلة اي تكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما

على بعثة وان كان واجبا من منزلهما كمن خرج الى الانتقال بنذر خوف تلف السائر انفس كما مر وقد ايسر الغيرة والوعدة عند الخروج وانما اخرجت عن الخروج مطلقا ولا ان بعثة من مدة السفر او ما دونها و سوا كان له مدة السفر اذا كانت في المفارقة انما جاز لها الخروج اذا كانت في المفارقة لانها لا يمكن من الاعتداد بها في خروجها وان كان معها محرم فان ما يخص بالضرورة يتقار بقدر ما ونفس الغيرة والوعدة بدون ضم ضميمة ليس بنذر خوف بل بالضرورة الخروج كذا في البداية وهو اشبه بالبيان قوله الذكي انما اشار به الى

المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع من ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع

المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع من ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع

ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس بينها وبين

مصرها مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من

كل جانب خیرت معها وليا ولا والعود احد وان

كانت في مصر تعتد ثم خرج بمحرم اعلم ان الابانة

او الموت في السفر اما في غير موضع الا قامت فان لم

يكن بينهما وبين مصرها الذي خرجت منه مسيرة

سفر رجعت وان كانت تلك من كل جانب خیرت بين

الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها وليا ولا

لكن الرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج

وذكر الامام الشرخسي تحت اقرارهما بقية هنا قسمان

احدهما اذا كان من كل جانب اقل من مسيرة سفر

ينبغي ان تخبر وعلى قياس قول الشرخسي تختار

اقرهما والثاني ما اذا كان بينهما وبين مصرها مسيرة

بيان ما يتعلق بمكان العدة

المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع من ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع

المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع من ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع

المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع من ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع المكان الذي كانت يقف في قبل هذا السفر ان يكون مصر اصطلاحا او قرية وبها تجتمع

سفر وبينها وبين المقصد اقل تتوجه الى المقصد وأما

في موضع الاقامة وهو ما قال وان كانت في مصر

للمصنف ١١٢

اي وان كانت في مصر حين ابانها او مات عنها

فان لم يكن معها ولي تعتد ثم ولا تخرج منه

بدون الولي وان كان معها ولي فكذا عند

ابي حنيفة لان خروج المعتدة حرام وان كانت

المسافرة اقل من مدة السفر وعندهما يحل

الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا لوحشة

الفرقة وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بوجود

الولي ثم لا جأ الخروج عندهما فالى ابي الجانين تتوجه

فينبغي ان يكون الحكم على التفصيل الذي مر

باب النسب والحضانة

من قال ان نكحتها فهي طالق فنكحها فولدت

١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

قوله لا يوجب المقصد كون الزوج مستلما
البرية من السفر وكون الزوج مستلما
للسفر من اقل من السفر اقل من السفر اقل من السفر
الخروج بقدر السفر حتى يشترط له وجود المحرم
دون الاول مسلم قوله سابقا اما في موضع الاقامة
عطف على قوله سابقا اما في موضع الاقامة
واشار ليقظ موضع الاقامة الى ان الحكم في القرعة انما
في لهن اتفاق فان الحكم في القرعة انما
كذلك انما اختلفت في ذلك

بالى ان حكمه بالاقتداء وليس
السفر بدون الحرم حتى يقال انه يحل
المحرم او يقال انه يحل له الخروج اذا كان
بين ذلك المصرون مصر او مقصدا
من ثلثة ايام ولبا ليليل موقفا على حرمته
الخروج للمعتدة من المنزل الذي وجبت
الخروج لمطلقا قوله وانما الحرمة فاعلم
فيه العدة مطلقا قوله وانما الحرمة فاعلم
ان حرمة خروجها منها ليست للعدة لوجود
الغرض ليجز له وانما هو حرمة السفر بدون الحرم
وقد ارتفعت لوجود الولي والاجاب من قبله
قد مر سابقا قوله فينبغي ان يكون
الحكم على ابي الذي مر

بيان
ما يتعلق بمكان
العدة

ان كان بينهما وبين كل من
الموطن والمقصد مقدار سفر فيراد تخار
اقر بها وكذا ان كان بين كل منهما وبين كل من
من مدة السفر وان كان بين كل منهما وبين كل من
مقدار سفر وبينه وبين الآخر اقل من ثلثة ايام
الى ما هو اقل من ثلثة ايام وبينه وبين الآخر اقل من ثلثة ايام
والحضانة كما فرغ عن بيان اقسام العدة
وما يتعلق بها شرعا في بيان ثبوت النسب
وكيفية ثبوتها للازم من اعتد او ذوات الاحمال
ذكر ان النسب للحضانة فان ثبوت النسب من جانب
ذكر ان النسب للحضانة فان ثبوت النسب من جانب
يطلق على نفس الابطال والاحتضانة بالكلية
قوله من قال ان نكحتها فهي طالق فنكحها فولدت
الحي حضانة وحضانة تجعله في حضانة ابيه
كما تضمنه قوله من قال ان نكحتها فهي طالق فنكحها فولدت
المسألة وكذا جميع مسائل النسب ميسرة
على اهلين نواصبين بالكتاب والسنة
احكامان النسب مما يحاط في اثباته في حال
له ولو بتأويل استخرج صورة ما دونه
ثانتهما الولد للفراش وللساهر الحجر فانظر
ذلك في كتابي في طبع الوقايع
عمدة الراعي في طبع الوقايع
مولانا محمد عبد الحفيظ

بلاخر في ليلة مفقطة
 وطهران في تلك الليلة ولم يعلم ان
 الانزال وقع بعد ما على عقد الكيلين وموفا
 عن فعل على تقارنه احتياطا واصلا حاكما لما
 يصح شرعا ومنها ان تزوجا عندهما حال
 من طرفا ففصول يكون تمام العقد بضا حال
 الواقعة وباجلته ثبوت نسب بوقوف على ان
 ومثبتت تقارنا للنكاح المقارن للعلوق
 يكون اهلون في حال كونها فاشا فثبتت
 النسب **هـ** قوله تعالى انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي

لنصف سنة منذ نكحها الزمة نسبه ومهرها لانه لا

يبعدان الزوج والزوجة وكلما بالنكاح فالوكيلان

نكحها في ليلة معينة والزوج وطها في تلك

الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم

على العلوق او موخر فلا بد من الحمل على المقارنة

علا ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة

وانه لم يراها في تلك الليلة فهو قادر على اللعان

فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا نفيه

عن الفراش مع تحقق الامكان فثبت نسبه

منه ولزم المهر ويشب نسب ولد معتدة الرجعة و

انجاءت به لاكثر من سنتين ما لم تقربا نقضاء العدة

لاحتمال العلوق في العدة وحواكون المرأة ممتدة

الطهر اما لو اقرت بانقضاء العدة ثم ولدت

ان تداست اشهر نادر الوقوع فانه قد نفى
 ان تداست اشهر نادر الوقوع فانه قد نفى
 ان تداست اشهر نادر الوقوع فانه قد نفى
 ان تداست اشهر نادر الوقوع فانه قد نفى

نسب
 ولد معتدة
 الرجعة
 فانه يمكن ان يكون الزوجي جهنا
 فانه يمكن ان يكون الزوجي جهنا
 فانه يمكن ان يكون الزوجي جهنا
 فانه يمكن ان يكون الزوجي جهنا

انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي
 انكحوا الصواب بكم ما ينبغي

والتقاریر **ب**مسوطة فی الاشیاء
لأنه لا یکن یساکون یخلق حال قیام
النفحات والاشیاء کون الخیرین

[illegible]

من سنان ولا تدرى بقاءه في كل
 المرأة محمودة الظاهر كما مر **ح** قوله وقبوت
 بانها او اثنين بائنين او طلاقا ثلثا او غيبا
 طلاقا بانها اذا جاءت بأولها لان من بين
 من وقت لطلاق سواء كان ثلثا
 او لكان اكثر منها ثبتت زينة من لطلاق
 ن

ولد
 وتتر
 اشتراطه يتعين وجوبه
 حال النكاح والامان كان بائنها اثنتان
 من ستة اشهر اقل من سنتين فلان
 اقل كون العسوق حال النكاح قائم
 خضد اضبابه في باب نسب قديرا
 اذ لم تقم بالنقض الدقة فلو اقرت به
 ما مر كذا في الفسخ

ح
 في ان الوطى كان في البوة او قبلها
 عمدة الرعاية في كل حال
 الوقاية مولانا محمد عبد الحى
 رحمه الله تعالى

[illegible]

المجلد الثاني ١٥٨ كتاب الطلاق

المجلد الثاني ١٥٨ كتاب الطلاق

المجلد الثاني ١٥٨ كتاب الطلاق

المجلد الثاني ١٥٨ كتاب الطلاق

109

الحمل ههنا واكثر مدة الحمل في البالغة لان النسب

الوطى زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة الوطى

فكذا شبهته وأما في المراهقة فشبهته الوطي في النكاح

في احد هذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب لعدم

فيكم بانها صارت بالغة بعد ثلثة اشهر واربعة
الاوقات وهو ستة اشهر الى وقت الولادة فهذا مذهب

الطلاق اجماعاً فالسبعة وعشرون سنة الا ان تكثر

سہارن پور کا علاقہ

ان وقت الطلاق يثبت على
 ان وقت الطلاق يثبت على
 ان وقت الطلاق يثبت على

ما لها فاعلم على
انقضاء العدة ان يكون العود
فلا يثبت من

امام شاهر او را در این باب
ج. فقط شک فی ذلک
باعن صلوات الله علیهم
و السلام

النزوح ولا ينقطع اليقين
منه لا قبل زمان ولا يفتي

بِالْآخِرِ ثُمَّ وَلَدَتْ
لِلْكَاهِلِ الْآخِرِ وَالْآخِرِ
لِلْأَمْرِ مِمَّنْ يَمْلِكُ
الْحَقِيقَةَ

أكثر من ستة أشهر فقط
التي لا يبيع نذاعيا
وقال العوفي

شرح كنز الدقائق في معرفة
الربيعي والباقي في معرفة
نسب من السنين

نسب

ویندا ادا الم تہ یا علی

فصلت کا

بإتقنا والعدة ليوثنا

اشهر من وقت الاشهر
اشهر من وقت الاشهر

بیتین انجی کوئی نہ

فان كان

اشهر ثبت في فحاشات بول

ان جبارت الامر ستمنا

العدد الدخول فان يكون قبل الطلاق

فانه ان كان على

عن الحسن بن علي بن فضال عن العدة بن محمد بن

ان کتبہ انہو اوستوا

بما في هذا بعد حذف الـ

حيث اعتمدوا على بعد العدة فيمنع من ذلك

لقد اقل من سبعة

ولد

والله اعلم في البتة
سنتين ايضا
التي اخراجها

٥٢ قوله في الباء

المطلقة الكبرى فلذا التولية بخلاف
النسب

والحكمة تثبت النفس تثبت
الحاكم يحكم فيها لا توجد
العلم في العلم

الصغيرة فان حقيقة الابل واللبون
هو اصل لبون واللبون اصل لبون

الحول من
شبهة التسمية

الشبهة دون المنازل
الحادث الذي لا يلزم فيه
الذكر في الاستصحاب

لما تفران
تبان وجوده ولما
تفران توابعه بعد ما
تفران الاصل

الظلم وغيره مما لم يتدبر

التي حملها بين وقتي اطلاعه وبين اقرب نومته ما هما ١٢ **ع** قوله فاما المسببة الظاهر ان يقول فانه اقل من سبعة ومئتين لان الجزء الذي يستمر به الشهر السابع والحشرون خارج من هذا المحسوب ١٢ حمل قارة الرحا في فصل ثلث اقل

هذا هو الكتاب الثاني من كتاب الطلاق...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...

في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...

في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...

وَأَنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَالْيَسْتَيْنِ لَا يَنْبَغُ مَعْتَدَةٌ
يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا وَلَمْ تَقْرَأْ بِالنِّقَاطِ الْعِدَّةُ
فَصَارَتْ كَالْكَبِيرَةِ وَمَعْتَدَةٌ اقْرَبَتْ بِمَضَى الْعِدَّةِ
وَوَلَدَتْ لَا قُلَّ مِنْ نِصْفِ سَنَةٍ وَلَنْصَفِهَا لَا
لَا يَنْبَغُ مَعْتَدَةٌ اقْرَبَتْ بِمَضَى الْعِدَّةِ
الطَّلَاقُ ظَهَرَ كَذِبُهَا بِبَيِّنٍ فَبَطَلَ اقْرَارُهَا مَا
أَنْ وَلَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ
لَا يَنْبَغُ النِّسْبُ لَا نَالَا نَعْلَمُ بَطْلَانَ اقْرَارِ شَمْسٍ
لَفْظُ الْمَعْتَدَةِ يَشْمَلُ كُلَّ مَعْتَدَةٍ وَفَعْلُهُ ظَهَرَ جِلْهَا
أَوْ اقْرَارُ الزَّوْجِ بِرَأْوُ ثَبَتَ وَلَا دَتَهَا بِحُجَّةٍ تَامَةٍ أَيْ ثَبَتَ
نِسْبُ وَلَدٍ مَعْتَدَةٍ أَدْعَتْ وَلَا دَتَهَا نَكْرَهَا الزَّوْجِ
وَقَدْ كَانَ قَبْلَ الْوَلَادَةِ جِلْ ظَاهِرًا أَوْ اقْرَارُ الزَّوْجِ
بِالْجِلِّ أَوْ شَهِدَ عَلَى الْوَلَادَةِ رَجُلَانِ أَوْ جِلْ

بيان
مغراط ثبوت
النسب

في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...
في بيان ما كان في الموضع...

فإنه لا ينبغي أن يتبدل
كان فخر الجليلي أو صدر الأئمة

لَا وَفِي قَوْلِهِ وَقَالَ الْوَرِثَةُ بِهَا وَالْمَدَّ كَوْر
١٢٤ الْوَاوُ مَكَّانٌ أَوْ كَوْنٌ بِتَقْيِيقِ الْهَدَانِيَةِ ذَكَرَهُ قَتَادَةُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَكْمُولَةً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير ما هدانا الله
فإن كنا لنشكركم
بما هدانا الله
فإن كنا لنشكركم
بما هدانا الله

تسعين في المائة
والأربعين في المائة
القائمة الأولى
شروطها
النسبة

الايضا ج واليه
الطلاق بولا وثنا
شقة

انه لو علم
بغير عنقه
بجدا او غيره

ولدت لا عترافه
بنيوت اي

۱۵۵

حكم قوله لا تقل

ولدت البعث
ثنتين من وقت الورق
التي

من كتاب
أوقية الزوج
طبعة
البر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مناصحة الناس في أمورهم

卷之四

يجب وجوبه
 المتن **ع** قوله فان
 على ما ثبت سابقا بشهادة عب
 الهداية من ان وجود احد الامرين
 كاف في ثبوت نسب ولد المستدة
 عن دفاعة ولا يبعد كلام مؤلف الوفاة
 وحاصله انه لا يقتل اعتسابا
 الورثة مطلقا بل انما يقتبر اذا كانت المدة
 بين الولادة وبين الوفاة اقل من سنتين
 فانه اذا زادت المدة بان ولدت على
 رأس سنتين من حين الوفاة او بب
 لا يثبت في بطن امه اكثر من سنتين فيخسده
 اقرارهم بما ظاهرا كذب وما خفية هذا
 انما كانت المدة انما من سنتين
 فذلك اورد المؤلف كلمة الواو
 مشير الى وجود الاقرار مع كون
 عدة اقل من سنتين ويثبت
 على ان مجرد الاقرار غير كاف في باب
 ثبوت النسب **ع** قوله قلنا
 جواب عن الابداء بانيات كفاية احصا
 من دون حاجته الى جميع **ع**
 عمدة الرعاية في حل
 شرح الوفاة

بیان
شرائط ثبوت
النسب

برجہا فقال ابن عباس انما تتخاصمک بکتاب اللہ تخضع لقلوبکم فی کتابہ والوالد یترضن اولادہ من ولین کا ملین بقول اللہ

ن
ثبوت
ب
لمنفرد في الارض في نصيبان
تمت الشهادة عدا و عفا باق الوثرة
بان كان الاقرار بما فوق الواحد مع الحالة
يكون الاقرار حجة كاملة تثبت به نسب في
في جميع الورثة وغيرهم فيكون شرعيا لجميعهم
الارث وقبض الديون وغير ذلك
قوله ولا ينفك بالحق عطف على ما عطف عليه قبله
اي ثبتت نسب ولد منكموه من زوجه اذا ولدت
لسته شهر من وقت النكاح فاكث لا ان ولدت
لاقل منه اذا حصل اقل منه فقبلها كانت
حامله عند النكاح
اعترض عليه بان لا يصح ذلك انما يصح ثبوت
النسب اذا ولدت لكثر من ستة اشهر و آجيب
بان الفرض قائم والعطف في
تتبع و جهاد و مواعا

السلامة
المؤمنون شهر الله حكمة ستة أشهر في ترضوكم حولين كاملين في عثمان بن عفان
عصاة الرب عايله في حل من حر

النسب تجاط في اثباته فثبت في كل صورة
عن عمر انه رقت الي امرأة ولدت لست
قال الله ولو الدت ضغن ما ولدن ولين
نذكره في قوله تعالى وعبد الزاق عن ابن عباس ان
شاهد في قوله تعالى وعبد الزاق عن ابن عباس ان

افغانستان

کتاب الطلاق

[illegible]

مقامہ ممروف ای ذبک الولد ۶۱۲

في ذلك الولد ١٢٩

ای قولہ لاقص معطوف ۶۱۲

ای نوله لاق معطوف ۶۱۲

1/21/19

١٠٠٠

الظاهر شاه

۱۲۵۱

ایسی عمارتوں کا نام ہے

111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ ١٢ القارة الشهادة

© 2000 Blackwell Science Ltd, *Journal of Internal Medicine* 247: 395–402

ان وقت

مسابقات الاشیاء

۲۰۰

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

المكتوبة

امرأة واحدة

نوی لایب

مجلس انعام
واحدة انعام

ممالک

عنه

هذه الاصل من
النفس فيكم

بسم الله الرحمن الرحيم

فلا بد من

قال البرفوج
الملك محمد

۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

بلا دعوة أما اذا كانت المدة ستة اشهر او اكثر

[illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

بوضوح
 ثبت النسب فيه الا بقرينة
 توسط وهو فرض الولد فان ثبت فيه
 بلا دقة كانه نسبي بانفسه وقوى وهو فرض النسب
 ومنه الرجحان فيه لا يتحقق الا بالبيان وقوى
 كفرض مقنة البيان فان الولد لا يتحقق فيه الا بالبيان
 لان نظرية توقف على اللعان وشروط اللعان التي هي
 قوله ان كان الحجج التي اختلفت فيها على ان
 يتعلق بل قال في الجمل مني اختلفت فيها على ان
 في غاية البيان ان ثبت لادن من نصف حمل
 بعيد ذلك بما اذا وضعت لادن من نصف حمل
 من وقت الاقراء فلو اكثر لا يصيرام ولد على
 في الاقراء بين صورة التعلق وبين غيرهما لا اذا ولد
 لادن من ستة أشهر من وقت الاقراء لا ان يكون
 ستة أشهر او اكثر فالبينة الولد لا يتحقق في
 عند مخالفة المولى كذا في العاصم والفتح
 والتمس بال
 ذلك الولد منه ويكون اسمه ام ولد فهو له وذلك
 لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة وجه
 من المولى بقوله نسبي وانما الحاجة الى الفصل
 فيلحق فيه قول امرأة دامة **قوله** او لادن
 هو تحقيق بقوله احد ان يكون ذلك لادن
 من يولد منه لادن فان لم يكن كذلك بان لادن
 مصادي السن مع الفروع او لم يولد منه او صغر فيه
 لا يمكن ان يكون ولده يكون قول المتبرع بغيره
 كونه غفلا وانما ان لا يكون معروف النسب فان
 كان معروف النسب من احد الغنم قول المتبرع
 فانما ان لا يكون النسب من احد الغنم قول المتبرع
 فانما ان لا يكون النسب من احد الغنم قول المتبرع
 فانما ان لا يكون النسب من احد الغنم قول المتبرع

من يه
الحض

فنجب ان يكون محرفا فالصواب ان يقول او
يخفف ووجه انه يمكن ان يكون او يخفف الى ان
اولا لان كما في قوله لا تؤمنك او تقطع في
كما ذكره في النهاية والبيان وغيرهما فاخوف
بوجوب يخفف بالجوهر كما صدر عن الشارح
ليس كما ينبغي الا ان يقال المراد بالوجوب
كلامه الاستحسان **قوله** ولا يؤمن
يعني ان قيد عدم خوف الله الكفر المذكور
في الهداية لم يذكر في المتن ولا بد من ذكره فقد
لا يكون ايسى يحفل ببناء ولا يفهم حاسن الدين و
تباكم لكن تخاف ثافة الكفران **قوله** مع الكفار
الذئاب اسبابهم والوجود ليعود ثم الباطلة وفي
ذلك من الاضال **عقود** الرحمانية

صناعت
لافتة لاب وام ای ان لیکن
من تقدیم حق الحضانة للاخت الصغیرة
لافتة لاب وام ای الایضاً فیتم
بقوة قرابتها ثم اخت لام ای الایضاً فیتم
لاب ای الحضانة واما قدمت لام لان
بذا الحق لای الام **ح** ان جود الاخوات الحق
ان یلیی و غیره ثم نبین الاخت لام
لمیبت الاخت لابون ثم نبین الاخت لام
ثم اخت و نبین الاخت لاب لبنان الاخ
الحاجة علی اصح بعد ما الحق لبنان الاخ
وام ثم لام ثم اخت لام ثم عمات الامهات
فالت لام ثم اخت لام الحق للمصبات علی
والا یاب و بعد ذک **و** قوله فالقرابة من جهة
مباشرة **و** ولذا ک قدیم و یؤید

المجلد الثاني	١٦٨	كتاب الطلاق
---------------	-----	-------------

لام ابیه ثم لا ختہ لاب وام ثم لام ثم لاب ثم خالتہ
ای وان علت کلام اب الالب وغیرہ ۶۱۲

الام فاخته تالاب وام اولي ثم اخته تالام تملاب ذلك

على القرابة من طرف الأب لمحمد ذلك أي ١٢٤
فلا شفق أي يقدم الماشفق
١٢٤
وإذا كانت الأب فان العدة اخت الأب فتقدم اخت

وَأُمُّ وَلَدٍ فَيُرَى فِي الْوَلَدِ وَالذَّمَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ فِيهِ

دینا او یحاف ان یالف الکفر وقوله او یحاف یح

لأن المعنى ما لم يخف وهذا القيد لم يذ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فولکم از صحبت علی نه توبه

بصية غير محرم كمولي العتاقة وابن العم ولا
 سابق ما جن اي الذي يعلم الناس المحيل

[illegible]

من كانت هذه طلبة فهو غير مأمون
عنه الكفاية

بالاقتناع واما
منه بما فنده الترتيب
وقد عرفت ان الحق
بناك ايضا هو اعتبار
منه الحق
تساوي بين
على ما في البداية واما
ولست وجها انه لا يجوز
للمطابقة ان يكون جولا
الذات هو في حقاقتها
من المصداق القوي وان
كان بينهما تفاوت قليل
لا احتمال ضرر ولو تباين
باعتبار اصل السوادين

المصداق المصداق من القوة
اسل المصداق ان كان
بينهما تفاوت قليل
للمصداق ان يصير له لم يجر
في نفسه لانه كان متساويا
مصرح له محلة اخبر وان
كان بينهما تفاوت كثير
كان مدة السفر ما دونه
ظلمة لانه اذا كان ما
انقضت اليه فلهما وقد
تساويان وجها اسل المصداق
بناك في عدة الرعاية
في كل شرح الوقاية

الافعال والافعال لا يقدرون
لضعف قوله قدرة
ظاهر الرواية لا يقدرون
بالحكم مطلقا على ان القدرة على
بالنظر الى ان الغالب في هذه السن هو
القدرة وقدرة ذلك من حرايت مروا
حيثما كان بالصلوة اذا بلغوا سبعافان
والامر بالايكون الا بعد القدرة على تمام الصلاة
وتسببه هذه الخصائص بفتح افعالها
فيلتزم في هذه الخصائص بفتح افعالها
لحققة لغيره من ميسر من كبره
يدركه كذا ذكره واما

في البداية وقد عرفت ان
البدنية و في الفوائد البهيمية وغيره
باليفاقنا اسل قوله وبالبت حق بالانتي
قوله بالابن يعني الام والجدة حق بالانتي
اسل ان يبلغ في حق من ان زاد عمره على
عشرة فذلك لان الاسنة بعد ما تسنن
في افعالها الذاتية كما تشرب والاكل و
غيرها عن خدمة النساء وتتحتاج اليهن في
نظر الغزل والحيطة وغيره الى العلم
فترى اسل ان يبلغ في حق من ان يبلغ
الحافظ التمر على قوله حتى تستهي
في رواية عن محمد الام والجدة حق بالبت
حتى تبلغ مبلغ الشهوة وقدرة به
سنتين وبقيتي كما في الدر المختار
وغيره

المجلد الثاني

١٤٠

كتاب الطلاق

ولا يخير طفل خلافا للشافعية والام والجدة احق
وبعد البلوغ يغير عندنا ايضا بين ابويه وان راوا لافراد فله ذلك كما في البداية ١٢ عنده

بالابن حتى يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده

وقدرة الخصاف بسبع سنين وبالبنت حتى تحيض

وعن محمد حتى تستهي وهو المعتمد لفساد

الزمان وغيرهما حتى تستهي غير الام

والجدة احق بالبنت حتى تستهي ولا تسافر

الحق قوله
لا يخير طفل
بناك ان لا يبلغ مبلغا
يحتاج فيه ما هو ارفع
من ان يرفع له من
بل ضررا اذا لم يتغير
افقه من مرقته فله
والدليل ان اختلاف
الخطاب و زوجته المطلقة
لما تخرج من الولد الى الام
ولم يثبت انه خير وقال
بكر الصديق في الولد الى الام
والدلة من ولد ما اخرج
والدليل ان اختلاف
الخطاب و زوجته المطلقة
لما تخرج من الولد الى الام
ولم يثبت انه خير وقال
بكر الصديق في الولد الى الام
والدلة من ولد ما اخرج
والدليل ان اختلاف
الخطاب و زوجته المطلقة
لما تخرج من الولد الى الام
ولم يثبت انه خير وقال
بكر الصديق في الولد الى الام
والدلة من ولد ما اخرج

الافعال والافعال لا يقدرون
لضعف قوله قدرة
ظاهر الرواية لا يقدرون
بالحكم مطلقا على ان القدرة على
بالنظر الى ان الغالب في هذه السن هو
القدرة وقدرة ذلك من حرايت مروا
حيثما كان بالصلوة اذا بلغوا سبعافان
والامر بالايكون الا بعد القدرة على تمام الصلاة
وتسببه هذه الخصائص بفتح افعالها
فيلتزم في هذه الخصائص بفتح افعالها
لحققة لغيره من ميسر من كبره
يدركه كذا ذكره واما

في رواية عن محمد الام والجدة حق بالبت
حتى تبلغ مبلغ الشهوة وقدرة به
سنتين وبقيتي كما في الدر المختار
وغيره

[illegible]

الحكمة وان لم تطفئ من خصوص لك الزوج الكبير مثلاً كما في الفهم **له** قوله كان المانع الخ

انہ خصم بالذکر استجابات انہ لکھنے
انہ خصم بالذکر استجابات انہ لکھنے

المجلة يطبق على
الصفة بصيغة والمادة
الطبي أو شتي
الفرج لان من كانت شتي
من طبيقة

طرائف الحكمة وان لم تطفة من خصوص كك الزوج الكبير مثلاً كما في الفهم **قوله** كان المانع الخ الحاصل انه اذا كان المانع من جبهتها لا تحجب النفقة لان النفقة جزء من الاستعانة

لم تترك
استحييت الزوج او
بقيت في منزلهما ولم تمنع نفسها من
النفقة وذلك لان النفقة جزء الزواج
وهو موجود في جميع الصور كذلك
النفقة **قوله** لانها نفقة او تسقط
في بيان من لا تجب نفقة والمخالقة
التي تزلزل العصيان والمخالقة
شرا انما تنزع المرأة التي تخرج من
بيت زوجها بدون اذنه بغير امر
بما لا تجب نفقةا الى ان تعود وترك
النفقة وتسقط بالثبوت النفقة
النفقة والمأضية لا المستدانة بغير
المفوضة والمأضية نفقة شهر مفوضة
انما هي على نفقة مالك النفقة

[illegible]

ن
یسار و
مار
النفقة و اجبة علیہ علی حالہ
وہی ان کا منت غنیۃ کما تزدت بحسب
فقد قضیت بنفقة الاعسار فلا تسوجب
على الزوج زيادة من حکم باعتبار حالہا
تصح بالایۃ المذكورة و بحديث زوجه ای
سفيان الذي ذكرناه سابقا فان الایۃ
تدل على اعتبار حال الزوج وقوله صلی
العلیه وسلم غنی یا کفیک و لذلك
المعروف يدل على اعتبار حالہا و
بالمعروف لا يكون ذلك الا باعتبار حالہا و
جميع منہا و لا یفصل فیہ بذابحث فی شروح
زيادة التفصیل فیہ قوله و لو لم یکن منہ
الهدایۃ و قد قضیت بنفقة الاعسار و لو كانت منہ
لے تجب نفقتها علی الزوج و لو كانت منہ
سبب ایضا تجب النفقة من صہ
وان لم یتم نقل الیہ
التجب

[illegible]

المجلد الثاني ١٤٢ كتاب الطلاق

عن جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب عليه
النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج صغيرا لا يقدر
على الوطء فإن المانع من جهته يقدر حالهما فف
الموسرين نفقة اليسار وفي المعسرين نفقة العسار
وفي الموسر والمعسر وعكسهما بين الحالين هذا
عندنا وأما عند الشافعي فالمعتبر حال الزوج ولو
هي في بيت أبيها أو مرضت في بيت الزوج لا لناشرة

في الزوجه ١٧
 قوله
 تسليم البضع بالضم يعني
 الفرج
 قوله فان المانع كان الزوجان
 قوله فان المانع من جهتها موجودا في
 الفرج
 قوله لعدم المانع لان النفقة
 يجب النفقة لان الزوج
 صغيرين لانها اولى
 قوله بقدر حالها اي حسب
 صغيرين في الغنى والاحتياج قال في
 النكحة
 قوله لا يترتب عليه الفسخ
 حال الزوجين في الغنى والاحتياج قال في
 ذلك حالهما وبذا اختيار الاختصاص وعليه الفتوى
 اذا كانا موسرين يجب نفقة المرأة معسرة والزوج
 الا عسرا وان كانت نفقة العسرة
 نفقة الزوجين
 قوله انما
 قوله انما
 قوله انما
 قوله انما

[illegible]

خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها

بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته

ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة

كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة

الحضرة لا السفر ولا الكراء وعليه موصرا نفقة

خادم واحد لها فقط هذا عند أبي حنيفة ومحمد

وأما عند أبي يوسف فعليه نفقة خادمين

أحدهما المصالح الداخل والآخر المصالح خارج

البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما لا معسرا

قوله خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة الحضرة لا السفر ولا الكراء وعليه موصرا نفقة خادم واحد لها فقط هذا عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف فعليه نفقة خادمين أحدهما المصالح الداخل والآخر المصالح خارج البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما لا معسرا

قوله خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة الحضرة لا السفر ولا الكراء وعليه موصرا نفقة خادم واحد لها فقط هذا عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف فعليه نفقة خادمين أحدهما المصالح الداخل والآخر المصالح خارج البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما لا معسرا

نفقة أفاد
قوله خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة

قوله خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة

قوله خرجت من بيته بغير حق احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت عن بيته ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومفوضة كرها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلهما نفقة

وذكر الخصاص وغيره منها الشارح بالاسناد الى
 بقية الثمن من مال الزوج ولا يخفى انه
 لا يتيسر على المرأة في كل مرة تقبلا منه
 بها بالنسيئة قالوا في هو ما اشار اليه الشارح
 بقوله وضماي مقدارها وضماها
 به الى ان امر القاضى بالاستدانة عليه
 انما يكون بعد فرضه وتقديره والحاصل انه
 اذا لم يحكم عن الاتفاق عليها واستغاثت المرأة
 بالاسدانة عليه ولما عليه مقدارها مناسبا لما
 والحلاصة وغيرهما من التفصيل في الذخيرة
 قوله وما عند الشائع حاصل
 الزوج اذا اعد

ان الثقة فليقل
 على الزوجان
 عاجزا
 ان يفرق بينهما اذا طالبتا بحبس
 الزوجتين بك وكذا اذا غاب الزوجين
 ثقة بامانة على ما اختاره كتبه
 والصح المعتبر عند علي ما ذكره ابن جبر
 وغيره ان لا يفرق ما دام الزوجان قاضين
 وتقدر استيفاء الثقة من ماله نعم ان قامت
 البينة على اعدائه وهو غائب فليفرق
 بينهما اثبت العجمي والقضاء على الغائب
 جائز عند الشافعي **قوله** لا بد من
 حاصله ان الواجب في الكتاب
 الستة احد الايتين اما ان يحبسها مع
 واما ان يفرقهما ويطبق عنها ما ذكره
 من الثقة لا عساه عن الامسك
 يعيب عليه ان ليس هما وبقاؤه
 وفقرت المرأة

المجلد الثاني	١٤٧	كتاب الطلاق
---------------	-----	-------------

الخادم ولا يفرق بينهما العجزه عنها وتومر بالاستدانة
 عليه اي ان كان له مال ^{اي الزوجه ١٢٢} عليه ^{اي الزوجه ١٢٢} الواجبه ^{اي النفقة ١٢٢} اي الزوجه ١٢٢
 فلا ^{اي ان كان له مال ١٢٢} عليه اي تومر بان تستقرض عليه وتصرف

عندنا واما عند الشافعي فالقاضي يفرق بينهم

مَنَابِهِ فِي التَّسْرِيعِ بِالْإِحْسَانِ وَأَصْحَابِنَا مَا شَاهَدُوا

تَبَيَّنَ بِالْأَسْتَدَانِ وَالظَّاهِرَانِ مَا لَا يَجِدُ مِنْ يَقْرِضُ

ولا ينفق في سواها من قوله
من ذره لكونه مختلفا
من جانب القاضي
في نفق عليها كذا في
ويله في نفقها فان

من الغنيين والنجباء ونحوهم في الزوجات
من الغنيين والنجباء ونحوهم في الزوجات
من الغنيين والنجباء ونحوهم في الزوجات

باب النسيئة قالوا

انما يكون بعد فتنه وتقديره والخاص عليه
بالفائق عن الاتفاق عليهما والخاص ان

فولكم واما عند الزينة

عَلَى الزَّوْجِ
عَاقِرًا

الزوجة بنت
محمّد بن عليّ بن
القطيع

وغيره من
تقدير استيفاء التفتق
عساره وهو غائب
على الغائب
التي

عن النخلة لا عساره عن الامساك بالبرص
ويجب طبع ان ليسرهما ويغافروا
وتفرقت المرأة

المجلد الثاني

القاضى نائبا شافعى المذهب يفرق بينهما ومن فرضت

لحساره فایسرتم نفقه بسیاره از طلبت و تسقط
ای الفقہ اع

نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض اورضيا

بشيء فوجب لما مضى ما دام حيا فان مات احدهما

وطلقها قبل قبض سقط المفروض الا اذا استدانت

بامرقاض هذا عندنا واما عند الشافعي فلا تسقط

الموت بالتصديقنا عليه ولا تسترد معجزة مدة

ات احدهما قبلها ای اذا عجلت نفقة مدة كسرة

شهر مثلاً فمات احدهما قبلها كما اذا مات عند مضى شهر

اَيُسْتَرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ وَابِي يُوسُفَ لِأَنَّهَا صِلَةٌ

١٢٠
ما القبض فبالموت سقط الرجوع كما في الهبة وعند محمد

لشافع و تحسب نفقة ما مضى وهو شهر للزوجة و

۴۱۲

مقتضیٰ شریعت است و لا یها عوص عما تستحقه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

...والمطابق ...

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والمعرفة نوراً يهدي به السالكين

باب
زوج لا قبل
ذلك في
بعض
بعض
فيها
الواجب
فانه
قوى
عليها
مضت
او
ويقطع
او
لا يقطع
قوله
في الذخيرة

فرضت
فأية
أو بغيرها
بالقسط
فأية
أو بغيرها
بالقسط

ان الحكم لا يختلف
او فاشا الى قبول الحكم لان
المصلحة العامة او فاشا الى قبول الحكم لان

في نفسها وان وجهت فزاد الله قبلا
 والصلوات تلك بعد القبض ويستطوع الجوار
 فلهذا اذا ملك المومنين بالقبض
 ثم مات الواجب او المومنين بالقبض
 قوله وعنه رحمه الله اذ ايتى ابن
 سينا شى لان ليس من نصارى حكمه
 وما زاد عليه من حكمه في حال
 وعنه رحمه الله فاصله ان النفقة
 تجب اما عليه بسبب الاعتدال
 وعنه رحمه الله

[illegible]

شرح الوقایة

وفی روایتی عنه ۲

على بيت كثيرة
بشرط ان يكون مفرد عن البيوت
الآخرى من خارج أو منفصلا عنها بحيث لا تنظر
مكرو سكان البيوت الاثر عليهما وتقدر
على حفظ متاعها وتقوا زوجا حكما قال في النبراش
ابن النكسن مع احكام الزوج وفي الدار
بيوت الن فرغ لها يتاله غلق على حدة و
ليس فيها احد منهم لا يمكن من مطالبة البيوت
اخرتها وفي البيوت لو اراد ان يسكنها مع
ضرتها مع احكامها كمدوا تحته ونبته فابت
فجابه ان يسكنها في منزل منفرد لان ابابها
دليل الادس والضرر ولانه يتخرج الى اماكنها
ومعاشته فيها في وقت تنفق ولا يمكن جعل
منع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل
بيوتها غلقا على حدة قالوا ليس
تفقه

عليه نقف نفقة مفروضة على غيره
علم المشتري ان عليه دين النفقة اذ لم يعلم
اعطى عليه وانما يباع مرة واحدة اخبر
اخرى دين عادت وجب عليه فيجب مرة واحدة
كله في الفسخ اما ذكره الشارح ههنا من تصور
بالبيع مرة بعد اخرى وتبعه عما يجب الدار ش
الغرض فلا يكون تقصير وهو لا يجوز بان
بيعه ثانيا فانما هو فاجي عليه من الاول وليس
كذلك بل يبايع ثانيا فيما وجب عليه ثانيا
بعد اوله الاول

[illegible]

عليه بالاحتباس ونفقة عرش القن عليه يباع فيها
 أي بسبب الاحتباس ٩١٢ مبتدأ خبره قوله عليه ٩١٢

عليه الف درهم فبيع بخمسة وأربعين ومائة وهي قيمته والمشتري

اذا كان هذا الالف عليه بسبب خوف بيع بخمس مائة
 ١٢٤ الدين بها القويج والمعاذات الا سياب الى من

من أهله ولو ولد من غيرها إلا برضاها وبیت مفرد

العقرب بالقاف والذئب بالظاء
كسب القاف والذئب بالظاء
من كسب القاف والذئب بالظاء
من كسب القاف والذئب بالظاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

الحق وحقه
فأله الكائنات
الواو واصلته
وقبلة أخرى
الجملة وما
قول الأبرار
الجميع يغني
الإنسان عن
الغنى

مع جلاله
المحيط
اي ولو كان
و
تعلق
ضيق
تقص
عاصلة

وبالنكاح أو علم القاض ذلك ويكفلها أي يأخذ منها

[illegible][illegible]

هائمن ذلك المال طعنها العاصي على ان تعجزها العاجب لم يبقها استغنى فانه يعمل ان يكون راجعها عند سرها

في العدة وفي معتدة البائن خلاف الشافعي لم يحد في طه

ولو كانت حاملا ١٢٧

بنت قيس ولنا رد عمر رضي الله عنه لمعتدة الموت والمفرقة

١٢٨

بالمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج ورده معتدة الثلث

عن الرازي وشهد به الدال اي بان صارت الزوجة معتدة فانقضت نكاحها ١٢٨

تسقط لا تمكينا بالشر لا اثر للردة والتمكين في الفرقة لانها

قد ثبتت قبلها فلا يسقطان النفقة الا ان المرتدة تحبس

لثوب ولا نفقة للمحبوسة بخلاف الممكنة ابن الزوج ونفقة

الطفل فقير على ابيه انما قال فقيرا حرة لو كان غنيا فهو في

ماله ولا يشتر كراهة كنفقة ابويه وعمر سرى لا يشتر كراهة

في نفقة طفل كما لا يشتر كراهة في نفقة ابويه وعمر سرى ليس على

امه ارضاعه الا اذا تعينت بان لا يوجد من ترضعه

اي الام ١٢٩

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

تسقط النفقة عنها ايضا ١٣٠

قوله في معتدة البائن المتبوتة

اي غير الحامل فان الحامل المتبوتة

ان الشارح لم يوجب على الاب المخلو له الى الاب
 تزفيم الولد حيث قال وعلى المخلو له الى الاب
 ان الشارح لم يوجب على الاب المخلو له الى الاب
 تزفيم الولد حيث قال وعلى المخلو له الى الاب
 ان الشارح لم يوجب على الاب المخلو له الى الاب
 تزفيم الولد حيث قال وعلى المخلو له الى الاب

لا بد من ان يكون الزوج قد ارضع ولده ما لا يقل عن ثمانية اشهر
 والنفقة على الزوج في هذه الفترة وجوبها على الزوج
 وانما نفقة الزوج في هذه الفترة وجوبها على الزوج
 وانما نفقة الزوج في هذه الفترة وجوبها على الزوج

الرواية الاخرى فان الزوج قد اوحشها

وبهي ان المبتوتة تجوز اجارتها لافضا م ولده منها ١٢ عمده

بالابانة فلا يرجع منها المسامحة والمساهلة

فصارت كما بعد العدة وانما تجوز

الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة

لها فتجب الاجرة لقوله تعالى وعلى

المولود له رزقهن الاية ولا رضاعه

بعد العدة اولابنه من غيرها صحت الاستيجار

لارضاع ولده الذي منها بعد ما طلقها و

انقضت عدتها والاستيجار لارضاع ابنه الذي

من غيرها صحت سواء كانت المستاجرة في نكاحه

او في العدة او بعد العدة وهي اي الام احق

من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجرة

ونفقة البنت بالغة والابن زمتا على الاب

او ادون سنة وانما اذا طلعت اجرة الاجنبية او لم تكن اذا طلعت
 فالاجنبية او لم تكن اذا طلعت
 الام الاجرة منعت الاجنبية
 وما كان مستتب من قوله تعالى
 والدة بولدها ولا مولود له بولده
 قوله الا اذا طلعت اي الام
 ونما الا انما يشترط في الام المطلقة
 المذكور سابقا في الام المطلقة
 التي انقضت عدتها فان لم تكن
 والمتعة لا تجوز استيجارها فاعلم
 بطلب اجرتها زيادة على ما يطلب
 الاجنبية فاعلم قوله بالغة حال
 من البنت واثار به الى ان

ارضاع الام واستيجار المرضعة
 كسواها فاذا اقرمت علم
 الارضاع تجب عليه نفقتها بالمعروف
 في ذلك جاز استيجاره فان ارضع
 فاعلم ولقوله في سورة الطلاق فان ارضع
 فاعلم من اجرة من والابنة السابقة
 كسواها من الاستدلال بالآية السابقة
 اوله من الطلاق نص في جواز استيجار
 آية سورة الطلاق عدته
 الامهات التي انقضت عدته
 اعطى اجرة من زوجه اخرى غير هذه
 لارضاع ابنه المولود من زوجه اخرى غير هذه
 الزوجة قوله لارضاع ولده الذي

استيجار التي انقضت عدتها بالبرية الاولى
 اي سواء كانت التي استاجرها بالبرية او بالانثى
 في عدة طلاقها الرجعي او البائن او المتفق
 العدة وذلك لانها لا تجب عليها ارضاع
 استيجارها كسواها حال خلاف ارضاعها
 الذي منها كسواها حال خلاف ارضاعها
 تقدم على ارضاع ولده فاقدم عليها اولم
 ارضاع ولده فاقدم عليها اولم
 اجرا او طلعت مثل ما يطلب
 الاجنبية

حكمه الرعاية في حل شرح الوفاة

بجانبه اول ما لو كانت تركت من غير ما

ان المتبرع في هذا الباب هو الارث ولا يثبت له ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون

من توجب
نفقة على الموسر
الفطرة
مراد في الآية فان الوارث
لا يثبت له نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون

فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون

فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون
فبعضات توجب نفقة على غيره على ما
لا يخل بموسر اسما في اللفظ فانه وارث في
تجب نفقة على غيره على ما علم من اللفظ
فقط قوله تعالى لا يرثون ولا يتركون

فمن له بنت وابن ابن كلها على البنت وفي ولد

بنت واخر على ولد هامة ان الارث نصفان بين

البنت وابن الابن والارث كله للاخ ولا شيء لولد

البنت لان من ذوى الارحام ونفقة كل ذي رحم

محم صغير فقير او انثى بالغة فقيرة او ذكر من

واعى على قدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيها

اهلية الارث لاحقيقته وانما قال هذا لان نفقة

هؤلاء انما تجب لقوله تعالى وعلى الوارث مثل

ذلك فينبغي ان لا تجب الا على الوارث فقال

المعتبر اهلية الارث لاحقيقته وذلك لان

حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت فمن له

خال وابن عتم يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث

للخال فاعتبر الاقربية مع اهلية الارث فنفقة

الارث

الارث

الارث

الارث

لان تملك مال الابن مخصوص بالاب لقوله عليه السلام

انت ومالك لا بيك ولا نر ليس للام ولاية التصرف في

مال الابن وضمن موديع الابن الغائب لو انفق باعلى بويه

بلا امر قاض لا الابوان لو انفق ماله عندهما واذا قض

بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت لا نفقة هو

انما تجب كفاية للحاجة فاذا مضت المدة حصلت الكفاية

وقد نقل عن الجامع الكبير للبزدوي ان هذا اذا طال المدة

بعد الفرض ما اذا قصرت فلا تسقط وقد رواه القصر بما

دون الشهر لان ياذن القاض بالاستدانة له

ياذن القاض بالاستدانة فحينئذ يصير

دينا على الغائب ونفقة المملوك على سيده

فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من غاب عن بيته فنفق ماله في غيره فنفقته على من غاب عنه

ان من غاب عن بيته فنفق ماله في غيره فنفقته على من غاب عنه

والطبراني من حديث حماد بن عمار عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من غاب عن بيته فنفق ماله في غيره فنفقته على من غاب عنه

بيان عدم جواز البيعة للام

لو كان عند الابوين مال لا ينفق الغائب فانفق منه على نفسه لا ينفق على غيره

ان من غاب عن بيته فنفق ماله في غيره فنفقته على من غاب عنه

كأن في الرجل ان كان في الغيبة مدة طويلة فنفق ماله في غيره فنفقته على من غاب عنه

قد انشا قبحك
 او عطفك على نيتي بلانته ولو
 راو حبيب لم يفتي لجواز وجوب بكفاة كذا في
 قوله عطفك وقوله عطفك كذا
 في الظهيرية منكم انشد لاني عطفك وجوب
 لان المعنى منكم قوله او يا مولاي وجوب
 في الظهيرية منكم قوله او يا مولاي فاف
 لا يفتي بان النذر والاستخفاف كان تحقيقا
 ماواه بوصف بك انشاء وكان تحقيقا
 كذلك الوصف كما جاء او يا عيني او يا مولاي
 او يا مولاي بخلاف ما يروى قال لا يفتي
 او يا مولاي فانه لا يفتي الا بالنية لانه يفتي
 به الا لزم كذا في الخبر بل
 الخ اعلم ان المولى يطعن على محال شريك
 او صلحا ابن الامير الجوزي الى سيف وعزير
 في جميع الناصر والعين والمحب ابن
 النفق وغير ذلك فعل موضع الفتح المولى لا
 يفتي احد معان من نية قايمة او فاع
 على اثبات فانه لم يفتي بحديث من كثر
 مولاه ففعل مولاه فان حمل المولى على الخلف
 من دون ففتحه فيه دعوى على الخلف
 بل يفتي الحديث المذكور بفتح من خرم
 المحب او كذا كذا كما في قوله عليه السلام بعصر
 احبابه انت مولانا خرمه البخاري وقول الله
 تعالى في سورة الاحقاف فان الله هو مولاه وقد
 جبريل عليه السلام في الحديث المذكور بفتح من خرم
 لا يحتاج الى النية

[illegible]

في الأصل قوله
عن ذكره في الترتيب
للاشارة والقضاء
في المدة

عجز

ساق

لفظ

واعتقتك

يا مولاي

عق وفي

فيعتق

او يبيع بنفسه

الحيوات لا يدر الكلبان

لانه لو اطلق الله اخرجه

الانما اخرجه الخاري قلت

بانه لا اطلقها هنا ليت من

الاستحقاق

كان كل منها سقاطا

اذكر كجبة مع ما يعاقب

لعقاق دون الاعناق

كذي رحم مومن

ساق والعتاق

لحين

ب

عققتك

العتق نحو

فما تصيب

كتاب العتاق
ربيعه
بلاية
في العبد
بلاية

كتاب العتاق

كانت حرًا ومعتقًا وعتيقًا وأعتقتك ومحررًا

مَشَقَاتُ أَحَدٍ مَعَانِهِ الْمَعْتَةُ وَفِي الْعَدَدِ

۹۸۲

۴ یلیو ۱۸ ہدائے یسعی باریک

عبدالله بن النعمان بن الحارث بن ابي راس

٥٢
 على نفسه وان كان
 على غيره
 على نفسه وان كان
 على غيره

والتقوى فلهذا من
الان كان جليله وراحمه
تتم الاجل والجليل به
فانما حزن لاقطع الامور

والا فان عليا

المملوك عن الكسندر قوله امرت ان تم
عن كما ذكر انتم منكم فبذلك
والخلق كما ذكر في الامم

مقامات و بیایدی با ترقی
نفع علیک و بیایدی
مقامات و بیایدی
مقامات و بیایدی

[illegible][illegible]

نحوه نوشتن و باموئے الفاظ و تفریق بین و کذا العو حمل لطیفه الله تعالى

بقی اور چار و باعینق الیہ لونیوی بے بندہ در فقہاء را اسیر و ان کم نمونہ عقیقہ خوارق است حرمین فی قیام نبیہ و عیب الی علمین شہد بالبع

ویند اموالی غیر الحق مالیه ای بهینده الافراطی فوی غیر الحق قضا رد لطیفه قضا الحق کمالی

المجلد الثاني

قولنا وراسك مر
 ما من الاضافة كانت
 في اضافة الجوزة و
 الجوزة مفعول
 وراقت المفعول

ان الاضافة الى
 كمر في نعت الطلاق
 و تفصيل عليه نحو
 كاضافة الى الجوزة

الفاظ كناية
العناق

بیان

ان الطلاق يقع بمجرد اتيان الحق انفا فافصح الحق بلفظ الطلاق ايضا

قوله
والولد المولود لغيره
الام المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

ولدت بعد عتقها لاقول من ستر اشهر والولد
اي ملك العتق الى ماله ٢١٢
اي من عتقها ٢١٢

يتبع امره في الملك والرق والعتق وفروعه
ان كانت الام في ملك زيد فالولد المولود في
اي ملكه ٢١٢

ملك زيد يكون ملكه وان كانت الام مشتركة
اي ملكه ٢١٢

كان الولد مشتركاً على سهام الام وان كانت الام
اي ملكه ٢١٢

مرفوقة فالولد المولود حال رقبته ما يكون مرفوقاً
اي ملكه ٢١٢

وكذا يتبع ما في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير
اي ملكه ٢١٢

فعتق الولد بتبعيته لام انما يكون اذا كان بين العتق
اي ملكه ٢١٢

والولادة ستر اشهر واكثر فحينئذ ينجر الولاء الى
اي ملكه ٢١٢

مولى الاب فعلم انه لا تكرار وولد الام من زوجها
اي ملكه ٢١٢

ملك لسيدها وولدها من مولاها حراً
اي ملكه ٢١٢

باب عتق البعض
اي ملكه ٢١٢

وان اعتق بعض عبده صح وسعى فيما بقى وهو
اي ملكه ٢١٢

قوله
والولد المولود لغيره
الام المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

قوله في المولود المولود لغيره
قوله في المولود المولود لغيره

196

کتاب العتاق

اَوَاسْتَشْعَاهُ اَوْضَحِّمَنِ الْمَعْتِقَ مُوسَى اِیْ حَالِ کَوْنِ الْمَعْتِقِ

بکسر التاء اسم فاعل ۹۱۲

موسراً قيمة حظير الضهير يرجع الى الآخر لا مقصداً والاولا

لاہور منہ کذاغ، افق ۶۱۲

لهم ان اعتق او استسعر ولم يعتق ان ضمنه ورجع

٤١

بہای بالضمان علی العبد وقال له ضمانہ غنیا

إلى الآخر تضمين المعنى حال كونه غنياً و

اعرف في الصورتين

سعی فقیر فقط والولاء للمعتق لان اعتاق

معراج الیها کرم المصطفی

بعض اعتاق الكل عند هما ولو شهد كل

مستحق لكل فكم من العالمين

شريك يعق الاخر ^{سنة} لهما في حفظهما والولاء ^{عليه} لهما

مکتبہ دارالکتاب

قال سعي للمعسر بن لا للموسى بن لان علي اصلها الضمان

۶۱۳

ای الشریکین انکاراً مستحکمین ۶۱۲

الحاصل ان التبرك
بالعقيق الصبيبه الطيبه
اذا دوى بماء
ليعين بعد الحلق
على حاله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حال و متعلقا علی ان تمام و اخذ من
مردن ان تمام و اخذ من
مردن ان تمام و اخذ من

فمن لم يملك على الكرم
فمن لم يملك على الكرم
فمن لم يملك على الكرم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

لأن كل واحد منكم عليه أن يكون له نصيب من كل شيء

في صورة الاستعانة بالخلاف في بعض الامور

[illegible]

لنفسه ويمنع من استرقاقه فيستحق العبد لانه يتقنا بحق الاستسقاء صادقاً كان المقر او كاذباً

الحق لا ذكركم حفظه
الضمان فصار عتق كل واحد منهما
كما عتق كل واحد من الضمير
يكون من التضمين والتضمين
راجع إلى الآخر والبارز متصل إلى الحق
يكون بمعنى أن أخذ الآخر من الحق ضمان
مخطوطة وجعل الضمير المرفوع إلى الحق
الضمان والتضمين بمعنى أن أعطى الحق
إلى الآخر ويكون الشرط هو الحق الموكد
الضمان وأما الـ شريطة من جرح الحق
يعني في صورة تضمين يروح الحق
الضمان بقدر ما أدى على الضمان
م مقام السكوت باد بالضمان
فقدرة قدره قدره قدره

ما لا يعي العقل وقتها كذا في الحديث
 قوله قالوا لا يشهد بقوله حديث من
 قال يستأجره من كان النال فان لم يكن
 له حق ان كان عينا فله ان يستأجره
 وان كان محسرا فله ان يستأجره
 وان كان محسرا فله ان يستأجره
 وان كان محسرا فله ان يستأجره

وخطبنا على هذا الانفاق
بما كان من انفاق احدنا على الآخر
في حق نفسه الرقة
والبالنه مكاتبه او مملوكه ولا يحمله

السجدة الثانية من كتابها حال يسار المعنى ووجوب
التمسك بالآثار في صورة يسار المعنى ووجوب
عند علم الحق كما كان الاعتناء بغيره
ان ياله نصيبه حقت عنده ووجهه اخص
ان يغيبه للبعث والحيث ياتي في قوله لا يمتنع
الاستعانة عند يسار المعنى بغيره
الضمين الحق اشارة الى ان الضمين في قوله
ليرجع الى الاثر وان قوله عند حاله
المفصل بالضمين الرابع الى الحق وان
الضمين بمعنى الضمان الرابع الى الحق وان
واضحة

[illegible]

مجلس اول و احد من ايام عمر بن الخطاب
عنه السلام في ربيعة بن الحارث بن ابي ربيعة
بن عبد الله بن اسد بن زيد بن حارثة بن مالك بن النضر بن كنانة
بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

المجلد الثاني ١٩٤ كتاب العتاق

أَوِ اسْتَسْعَاهُ أَوْ ضَمَّنَ الْمَعْتَقَ مُوسِرًا أَيْ حَالَهُ كَوْنَهُ الْمَعْتَقَ

مُوسِرًا أَيْ قِيمَةً حَظِّهِ الضَّاهِرَ يَرْجِعُ إِلَى الْآخِرِ لَا مَقْصُورًا وَلَا مُوَلَّاهَ

لَهُمَا أَنْ اعْتَقَ أَوْ اسْتَسْعَى وَلِلْمَعْتَقِ أَنْ ضَمَّنَهُ وَرَجَعَ

بِرَأْيِ بِالضَّامِنِ عَلَى الْعَبْدِ وَقَالَ لَهُ ضَمَانُهُ غَنِيَا

أَيْ لِلْآخِرِ تَضْمِينُ الْمَعْتَقِ حَالَهُ كَوْنَهُ غَنِيًا وَ

السَّعَايَةِ فَقِيرًا فَقَطَّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَعْتَقِ لِأَنَّهُ اعْتَقَ

الْبَعْضُ اعْتَقَ الْكُلَّ عِنْدَهُمَا وَلَوْ شَهِدَ كُلُّ

شَرِيكَ بِعَتَقِ الْآخَرِ شَرَعَ لَهُمَا فِي حَظِّهِمَا وَالْوَلَاءُ لَهَا

وَقَالَ سَعَى لِلْعَبْدِ لِمُوسِرِهِ لِأَنَّهُ عَلَى أَصْلِهِ الضَّامِنُ

فَوَلَّاهُ

أَوِ اسْتَسْعَاهُ أَوْ ضَمَّنَ الْمَعْتَقَ مُوسِرًا أَيْ حَالَهُ كَوْنَهُ الْمَعْتَقَ

مُوسِرًا أَيْ قِيمَةً حَظِّهِ الضَّاهِرَ يَرْجِعُ إِلَى الْآخِرِ لَا مَقْصُورًا وَلَا مُوَلَّاهَ

لَهُمَا أَنْ اعْتَقَ أَوْ اسْتَسْعَى وَلِلْمَعْتَقِ أَنْ ضَمَّنَهُ وَرَجَعَ

بِرَأْيِ بِالضَّامِنِ عَلَى الْعَبْدِ وَقَالَ لَهُ ضَمَانُهُ غَنِيَا

أَيْ لِلْآخِرِ تَضْمِينُ الْمَعْتَقِ حَالَهُ كَوْنَهُ غَنِيًا وَ

السَّعَايَةِ فَقِيرًا فَقَطَّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَعْتَقِ لِأَنَّهُ اعْتَقَ

الْبَعْضُ اعْتَقَ الْكُلَّ عِنْدَهُمَا وَلَوْ شَهِدَ كُلُّ

شَرِيكَ بِعَتَقِ الْآخَرِ شَرَعَ لَهُمَا فِي حَظِّهِمَا وَالْوَلَاءُ لَهَا

وَقَالَ سَعَى لِلْعَبْدِ لِمُوسِرِهِ لِأَنَّهُ عَلَى أَصْلِهِ الضَّامِنُ

في الضمان لاني السعيه تكون ثانيا
 في الضمان لاني السعيه تكون ثانيا
 في الضمان لاني السعيه تكون ثانيا

مع اليسار والسعيه مع العصار فان كانا معسرين

تجب السعيه وان كانا موسرين فلا سعيه ولا ضمان

ايضا لان كل واحد يدعي اعتاق الآخر والاخر

ينكر ولا بينة ولو تخالفا يشارا سعة للموسر

لا لصدده لان عتقه ثبت بقولهما ثم الموسر

يزعم ان حقه في السعيه والمعسر يزعم انه

لاحق له في السعيه لان المعتق مؤسر ولا يقدر

على اثبات الضمان لان شريكه منكر فلا شيء له

اصلا فان قلت ينبغي ان لا تجب السعيه في شيء

من الاحوال لان العتق انما ثبت باقرار كل منهما

باعتاق شريكه والشريك منكر فصار اقرار كل واحد

منهما انشاء للعتق فلا تجب السعيه قلت العبدان

كذب كل واحد منهما فيما زعم لا ثبت عتقه وان صدق

العتاق على العبد
 في الصورة المذكورة انما يكون اذا
 صدق العبد فان كان كاذب العبد لا يملك
 ان يشكك في القائلين باعتاق شريكه لا
 يثبت عتقه ولا يجب ثبتي فاذا صدق العبد
 فقد عتقه يكون او موسر او موسر في
 سوار كانا معسرين او موسر في سوار كانا
 معسرين وعندها يكون اقرار بالسعيه اذا لا
 صورة يشارا لا يكون اقرار بالسعيه في
 سعيه مع اليسار وتصدق للمعسر في
 صورة عصار يشارا والموسر في صورة عصار
 يكون اقرار لان السعيه تنبئ عن
 المعتق معسرا في صورة اقراره فقط
 عليه لاني في الصورة الاولى او للموسر فقط
 في الصورة الثانية ولا ينبغي عليه

بيان
 ما يتعلق بالسعيه والولاء
 اجاب بالانكار وفيما افاض
 فان خلفا لا يثبت العبد ولا منهجا
 لان كلا يقول ان صاحبه خلف كاذب او
 اعتقاده ان العبد كاذب او عتقه
 معاودة وان عتقه او عتقه عليه
 عتق المعتق ولا يبيح لانه عتق كل من
 لا يثبت ولا يبيح لانه عتق كل من
 ولا ضمان ايضا وثله بالوثق لان العتق
 في حكم الاعتراف ولو خلف احد ما
 الاخر فلا سعيه على العبد للمعتق وعليه
 السعيه بالخلاف كذا في فتح القدير وغيره
 في قوله فان قلت ان اقرار كل واحد
 واحد منهما يثبت صاحب السعيه لان اقرار كل
 واحد منهما يثبت صاحب السعيه لان اقرار كل

ان لا تجب على العبد السعيه في شيء من
 الصور ثلثة اسباب اربا وعار لان العتق
 وتخالفا ليس اربا وعار لان العتق
 من جهة العتاق شريكه في خطه وارجح
 من جهة العتاق شريكه في خطه وارجح
 من جهة العتاق شريكه في خطه وارجح

سعيه في كل واحد من الشريكين وهو
 عتق الاخر نصيبه ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ -

والبياض
لما يقال ان جلد
استقام فلما يستقيم في صورة عالم
ولما اذا جعل فالصحيح جلد ايضا
ان الجمل ليس بعد راس الحق كما في جلد ايضا
والنار كشيء علة قوله وان النار
بافضل وضيقه الله في النار فان النار
نصفه يعني ان به الا بضم النار في النار
نصف الجسد من مولاه ثم ان النار في النار
نصفه اباني فحق عليه بسبب ان النار في النار
على الباب الضمان النار في النار
تجب السعاية

فرض المدية ثم المدد وان فرضي المعتة اثلث قني

[illegible]

الخراج عتق
 بتبين ان الاجاب الثاني
 والدخل دفع صحيحا ولو عدل
 فلو بيان الاجاب الثاني
 بتبين ان الاجاب الثاني
 هو عيب وتلك الخراج
 هو عيبا كذا حوالا
 فان عني بالدخل عتق
 وبقي الاول بين الثابت
 ماله في غير بيان وان
 عتق الخراج بالاجاب
 وان ثبات صد العبد قبل
 بيان فان مات الخراج
 الاول في قول المزاحم
 وان مات الخراج عتق
 الاول والدخل الاجاب
 خسر في الاجاب الاول
 بالاجاب الثاني وان عني
 الثاني كذا في النهاية
 غير كذا وان مات الخراج
 عتق من ثبات ثلثة اباعه
 نصفه وكذا من اخرج
 من الدخيل بلعنه من
 ثلثة اباعه فان قلت
 لغير الاجرا

الاختلاف
 في كون ام الولد
 متقوم

ثلثة البعج انما استأوا الاستحسان
 فاقين ولا يثبت فيه ان يقوم بالاجرا
 حوزة للثبات المتقوم والا حوزة للثبات
 وانما الاستحسان في حال وهو العتق
 لان اسبب فيها متحقق في الحال وهو العتق
 التاثير بعبادة الولد على اعوف في حوزة
 المصاهرة المانعة من طهر على حق الملكة ضرورة
 الانتفاع فعمل اسبب في اتمام التقوم في المدة
 ينقضي بسبب الموت **قوله** ملكة ضرورة
 بان ولدت الامه ولدا فادعاه كل من
 بان ولدت الامه ولدا فادعاه كل من
 انشكركين فصارت مشتركة بينهما
 غنقا احد ما عتق احد انشكركين نصيب
 من ثلثتين كلهما او عتق ام الولد لا يخرج
 عنده ايضا ولا يجب النصيب
 ولا

لأن الإيجاب الأول دائريين الخارج والثابت

فينصف بينهما ثم الإيجاب الثاني دائريين الثابت

والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب

الثابت شاء فيه فما اصاب للنصف الذي عتق بالإيجاب

الأول لغا وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع

بقي فعق من الثابت ثلثة ارباعه وأما من الداخل

فيعتق ربعه عند محمد لأن هذا الإيجاب لما عتق

الربع من الثابت فكذا من الداخل لأنه منتصف بينهما

وهما يقولان أن المانع من عتق النصف يختص بالثابت

ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه وإن قاله مريضا ولم

يجز وارث جعل كل عبد سبعة كسهم عتق عندهما

وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند

محمد كل ستة كسهم عتق عنده وعتق ممن خرج

قوله لأن الإيجاب الأول دائريين الخارج والثابت...
قوله لأن الإيجاب الأول دائريين الخارج والثابت...
قوله لأن الإيجاب الأول دائريين الخارج والثابت...

دخول في الإيجاب الأول...
دخول في الإيجاب الأول...
دخول في الإيجاب الأول...

الإيجابان...
المتعلقان بثلثة عبيد له...
بلا بيان...

قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...

قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...

قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...

قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...

قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...
قوله لأن الإيجاب الأول...

[illegible]